جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

تحديد النسل بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني

إعـــــداد الطالب

مـا شـيـو هـــو

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور أحمد العوضي

رســالة مقدمة إلى كلية الدراســات العليــا

استكمـالاً لمتطلبات الحصـول على درجــة

الماجستير في الشريعة، قسم الفقه وأصوله

جامعة مؤتة، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ماشيو هو الموسومة بـ:

تحديد النسل بين الفقه الاسلامي والقانون الصيني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الفقه واصوله.**

القسم: الفقه واصوله.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. احمد عبدالله العوضي		13/12/2016	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالحميد ابراهيم المجالي		13/12/2016	عضواً
أ.د. عبدالله مصطفى الفواز		13/12/2016	عضواً
د. احمد مصطفى القضاه		13/12/2016	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

د.محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـــــــداء

إلى والديّ، وأهلي حفظهم الله

إلى الشيخ محمد سليمان الصيني حفظه الله

إلى الأستاذ أنس أبي مختار حفظه الله

أهدي هذا البحث

ماشيو هو

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي يسّر أمري بإتمام هذه الرسالة شاكراً فضله وكرمه وإحسانه، ويطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر، وخالص التقدير إلى الأستاذ الدكتور أحمد العوضي، الذي أشرف على هذه الرسالة لما أفادني به من علمه، وأناته، وحسن إرشاده، الأمر الذي كان له أكبر الأثر وأبلغه في إنجاز هذا الجهد المتواضع، كما وأتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذا البحث لتهذيبه وإخراجه بالشكل المقبول، كما أن الشكر موصول إلى جامعة مؤتة رائدة الصحوة العلمية في الأردن، وإلى كلية الشريعة فيها بأساتذتها الكرام الذين نهلت من علمهم، وأتقدم بالشكر والعرفان لكل من أبدى لي نُصحاً أو قدّم لي توجيهاً، وأخيراً خالص شكري واحترامي لكل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة ... إلى هؤلاء جميعاً مني التقدير والاحترام .

ماشيو هو

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الانجليزية	و
المقدمة	1
الفصل الأول: تعريف تحديد النسل وتاريخه وأسبابه	2
1.1 تعريف تحديد النسل في الفقه الإسلامي والقانون الصيني	2
1.1.1 تعريف تحديد النسل في الفقه الإسلامي	2
2.1.1 تعريف تحديد النسل في القانون الصيني	4
2.1 تاريخ تحديد النسل وأسبابه	7
1.2.1 تاريخ تحديد النسل	7
2.2.1 أسباب تحديد النسل	13
3.2.1 نقد تحديد النسل ومناقشة أهدافه	16
الفصل الثاني: تحديد النسل في الفقه الإسلامي والقانون الصيني وما يتعلق به	24
1.2 تحديد النسل في الفقه الإسلامي قديما وما يتعلق به	24
1.1.2 الطرق القديمة لتحديد النسل	24
2.1.2 الحكم الإسلامي في الطرق القديمة عند الفقهاء القدماء	27
2.2 تحديد النسل في الفقه الإسلامي حديثا وما يتعلق به	42
1.2.2 الطرق الحديثة لتحديد النسل	43
2.2.2 الحكم في تحديد النسل من حيث الطرق الحديثة عند الفقهاء المعاصرين	51

3.2 تحديد النسل في القانون الصيني وما يتعلق به 67
1.3.2 طرق تحديد النسل في القانون الصيني 68
2.3.2 طرق تنفيذ الحكمة للقانون الصيني في تحديد النسل 75
الفصل الثالث: المتفق عليه والمختلف فيه بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني في تحديد النسل 85
1.3 المتفق عليه والمختلف فيه 85
1.1.3 النقاط المتفق عليها بينهما 85
2.1.3 النقاط المختلف فيها 90
2.3 آثار تحديد النسل في الصين وموقف الشريعة الإسلامية منه 106
1.2.3 الآثار الإيجابية 106
2.2.3 الآثار السلبية 109
3.2.3 موقف الشريعة الإسلامية من تحديد النسل في الصين 119
الخاتمة 132
المصادر والمراجع 133

الملخص

تحديد النسل بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني

ما شيو هو

جامعة مؤتة، 2016م

موضوع تحديد النسل مهم وحيوي، خاصة في مجتمع الصين، وهو موضوع يهتم به الفرد، وتهتم به الدولة في سياستها الاجتماعية، أوجبت الدولة تنفيذه على كل فرد، سواء أكان مسلما أم غير مسلم. ويتفق القانون الصيني في الأحوال الشخصية الفقه الإسلامي في بعض الأسباب والطرق لتحديد النسل، ولكنهما يختلفان في أوجه كثيرة، ولذلك موقف الشريعة الإسلامية من القانون الصيني في تحديد النسل مهم جدا للمسلمين الصينيين فيحتاج إلى تبيينه؛ فهذه الرسالة تبين أحكام الشريعة الإسلامية بالتفصيل للمسلمين في الصين، وتنقسم ثلاثة فصول ثم الخاتمة وتتضمن نتائج هذه الرسالة، وتلاها التوصيات التي رآها الباحث على ضوء دراسته للموضوع.

Abstract

Birth Control between Sharia law and Chinese law

MA XIAOHU
Mu'tah University, 2016

The topic of birth control is important and animate, especially in the society of China, every one cares about it, and the country does too in its social policy. It was asked for implementing on each individual, whether Muslim or non-Muslim. Chinese law agrees with Islamic jurisprudence in some causes and methods in personal status, but they differ in many aspects. Therefore Islamic position said for which in Chinese law on Birth Control is very important for Chinese Muslims and it needs to be adduced. So this message shows Islamic Sharia in detail for Muslims in China. It is divided into three chapters, then the finale caring the most important results of this message and subsequent recommendations that he saw with studying the subject.

مقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد: فإن الموضوع الذي في هذه الرسالة، كما يهتم به الصينيون وكثير من العلماء العرب وغير العرب وكذلك الفقهاء المسلمون، وهو مهم جداً في عصرنا الحاضر، خاصة في الدول غير الإسلامية التي يعيش فيها المسلمون، كالصين والهند وغيرهما، وهي دول تكثر فيها الكثافة السكانية، كما في مدن: بكين وشانغهاي وقوانغتشو في الصين، وطوكيو في اليابان ونيودلهي ومومباي في الهند والقاهرة في مصر ونيويورك في أمريكا.

ومن المعلوم أن عدد الناس في الصين والهند كبير جدا حتى إن حكومة الصين أخذت تفكر في مشاكل عيش البشر من حيث ولادتهم وغذائهم وكسائهم وصحتهم وتربيتهم ونحوها من حاجاتهم الأساسية، فسنت الصين قانونا خاصا لحل هذه المشكلة، وهذا القانون لا يوجد إلا في الصين وهو قانون تنظيم الأسرة، ومنه قانون تحديد النسل. وهذا القانون جديد في العالم، ولا يوجد فقه إسلامي مباشرة فيه إلا بعض آراء لفقهاء قدامى وفقهاء معاصرين، لاسيما في حالة المجتمع الصيني، حيث يتبع المسلمون القانون الصيني والفقه الإسلامي معاً. كذا بيان حكم تحديد النسل بين الفقه الإسلامي وبين القانون الصيني وما يتعلق به مطلوب وضرورة في هذه الدولة خاصة. سيتحدث الباحث عن هذا الموضوع في هذه الرسالة البسيطة بثلاثة فصول إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول

تعريف تحديد النسل وتاريخه وأسبابه

1.1 تعريف تحديد النسل في الفقه الإسلامي والقانون الصيني:

تحديد النسل هو من الاجتهادات المعاصرة، فإذا فتحنا الكتب القديمة أو القواميس القديمة، لم نر أي تعريف أو بيان لهذه العبارة، إلا بعض المعلومات المتشابهة القليلة لها.

لذلك، تعريف هذه العبارة لا يكون موجوداً إلا في الكتب الجديدة أو القواميس الجديدة أو العلم الخاص في الطب، لأن العلم في العالم اليوم متجدد يومياً بلا حدود، ويختلف فيه العلماء باختلاف الزمان والمكان، فكل تعريف للعبارة الجديدة يتغير بسرعة حتى يقترب من المعنى الأصح، كذلك تحديد النسل، تعريفاته كثيرة وتختلف فيها، فيختلف تعريفه في الفقه الإسلامي عن تعريفه في القانون الصيني. لذلك نبين هذين التعريفين في مطلبين متفرقين.

1.1.1 تعريف تحديد النسل في الفقه الإسلامي:

أولاً: تحديد النسل لغة:

تحديد النسل مصطلح مركب من كلمتين: تحديد والنسل.

1. تحديد: أقام له حدّا، أو منعه من حرية التصرف، أو عيّنه الشيء، كعيّن ثمنَ السلعة وزمنَ المقابلة ومكانها. وحدد السلطان إقامة فلانٍ أي ألزمه الإقامة في مكان معين. وحدد معنى اللفظ أو العبارة: وضحه وبينه.[1]

وهذه المعاني دالة على منع وتعيين وتوضيح وتبيين، فيمكن أن نقول إن تحديد النسل منعه أو تعيينه أو توضيحه أو تبيينه، حتى يكون النسل على الشيء المعين أو النظام المعين.

2. النسل: نَسَلَ الشيءُ ينسُل نُسُولاً: انفصل عن غيره وسقط. يُقال: نسل ريشُ الطائر، ونسل الثَّوبُ عن الإنسان. ويُقال: إذا طلبت فضل إنسان فخذْ ما نَسَل لك منه

([1]) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م، ص160.

عفواً. ونسل فلانٌ ينسِل نَسْلاً: كثُر نسله. ونسل الماشي: أسرع. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَهُمَ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾[1]. ونسل الوالد أو الولدَ: ولَدَه. ويُقال: نَسَلَ بولد. و نسل الحيوانَ ينسُل نَسْلاً: استثمره وأخذ منه نَسْلاً. ونسل الشيءَ: فَصَله عن غيره وأسقطه. يُقال: نَسَل ريشَ الطائر، ونَسَل الصُّوفَ. [2]

وهو الخلقُ والولد والذرية، وتناسل بنو فلان: إذا كثر أولادهم، وتناسلوا أي ولد بعضهم من بعض، وفلانٌ نسلا: كثر نسلُه. [3]

3. من المعاني السابقة التي ذُكرت في المعجمين نعرف أن النسل هنا هو الولد أو التولد أو الانجاب، فالعبارة المركبة(تحديد النسل)يمكن أن نعرفها بأنها: تعيين الانجاب أو توضيحه، أو تبيينه، أو منعه، حتى يكون الإنجاب مناسبا للسبب المعين بالطرق المعينة.وهذا المعنى يوافق على معنىBirth-control بالإنجليزية.

ثانياً: تحديد النسل اصطلاحًا:

هو مصطلح حديث، كان العلماء القدامى يعرفونه بالعزل. أما تحديد النسل وتنظيم النسل، مع مرور الأيام، فعرفوهما بمعنى واحد عند الأكثرية، وهو نظام واحد أو استعملوا أكثر من الإجراءات والأجهزة والممارسات الجنسية، أو الأدوية التي تتبع بهدف منع الحمل أو تقليل احتمالات الحمل أو الولادة، فلم يخرج من تعريفه اللغوي. وكثير من التعريفات مستخرج بجهد العلماء، ومعظمهم رجحوا أن معنى تحديد النسل وتنظيم النسل معنى واحد في الإسلام حتى وإن اختلفت في اللفظ.

والمراد بتنظيم النسل استعمال وسائل لا يراد من استعمالها إحداث العقم أو القضاء على وظيفة جهاز التناسل بل يراد به التوقف عن الحمل مدة لمصلحة ما، يراها الزوجان أو من يثقان به من أهل الخبرة. [4]

([1]) سورة الأنبياء: 96

([2]) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص919.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، 1993م، ج16، ص272.

([4]) عبد العزيز بن عبد الله بن باز (والآخرين)، مجلة البحوث الإسلامية، السعودية، العدد 1، 1975م، ج2، ص114.

ومن التعريفات المحدثة لتنظيم النسل تعريف مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي: "تنظيم الأسرة هو قيام الزوجين بالتراضي بينهما وبدون إكراه باستخدام وسيلة مشروعة ومأمونة لتأجيل الحمل بما يناسب ظروفهما الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك في نطاق المسؤولية نحو أولادهما وأنفسهما".[1]

ونفهم من التعريف السابق، أن تحديد النسل لا يخرج عن رضا الزوجين والمصلحة لهما، ولا يتعدى على حقهما وحق الأولاد. وكذلك هو عمل مؤقت فقط، فلا يجوز أن يكون تحديد النسل مؤبداً.

ومعنى تحديد النسل في الإسلام يختلف عن تعريفه في الثقافات أو التقاليد أو القوانين الأخرى. ولا بد أن نوجه نظرتنا إلى تعريف تحديد النسل في القانون الصيني.

2.1.1 تعريف تحديد النسل في القانون الصيني:

الصين دولة غير مسلمة، ولكن يسكنها ملايين من المسلمين، وليس بمقدورهم أن يتركوا الفقه الإسلامي ولا القانون الصيني، ويجب أن يتبعوا الفقه الإسلامي، لأنه من عند الله تعالى، وهو مبني على العقيدة الإسلامية، فيقرون بألسنتهم ويصدقون بقلوبهم، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2]، فعليهم أن يعرفوا حكم تحديد النسل في الإسلام تماماً، ويطبقوه في حياتهم. ولكنهم مكلفون بالقانون الصيني ونظامه زماناً ومكاناً بحكم جنسيتهم الصينية، لذلك عليهم أن يأخذوا القانون الصيني، فالواجب عليهم أن يعرفوا قانون بلدهم ففي هذا المطلب نعرف تحديد النسل في القانون الصيني.

أولاً: النسل:

1. تعرف كلمة نسل لغة (生育) من ناحيتين، الناحية الأولى: يطلق النسل على العيشة والعطية. كما جاء في الكتاب "قوانز· شرح الحالات(解势形·子管)":

([1]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الكويت، العدد5، 1988م، ص616.

([2]) سورة الجاثية: 18.

النسل السبيل يساعد الكل، ويجعله ينسل، فتنتهي حياته نفسه. والناحية الثانية: النسل عملية كاملة للمرأة في الجماع والحمل الكامل والولادة[1]. فعيّن هذا التعريف في الناحية الثانية أن النسل يكون في ثلاث مراحل للمرأة، فإن كانت تنقص واحدة منها فلم يكن نسلاً.

2. قانونياً: النسل قانونياً يؤكد تنظيم علاقات الحقوق بين المواضيع المختلفة. فمعنى النسل الدقيق في القانون الصيني اليوم هو من فئة الانجاب أو الاستنساخ في نظام النسل. [2]

ومن التعريفين السابقين، أن النسل هنا، كما جمعه في كتاب "دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل" هو الأعمال والحالات التي تؤثر على عدد السكان وجودتهم وهيكليتهم وما يتعلق بالأنشطة التناسلية، كذلك علاقات السكان الخاصة التي تشكل منها. أو دراسات فيما يتعلق بالأنشطة التناسلية هنا تميل إلى دراسات في ممتلكات المجتمع للنسل[3]. فهذا التعريف أطلق النسل على كل الأعمال والحالات والعلاقات التي تتعلق بالسكان ولكنه لم يوضحها بأي شكل، ثم لم يقيدها إلا في الأنشطة التناسلية. فمن هنا تعريف تحديد النسل لا يكون إلا في هذه الأعمال والحالات والعلاقات.

ثانياً: تحديد النسل:

هو خطة السكان أو عمل الحكومة التي تطبقها باسم سياسة الدولة وتنفق الحكومة عليها وتنظمها وتحكم فيها لتسيطر عليها. وأركان تحديد النسل: نشرت خطة خصوبة الأسرة وإعلان معرفة تحديد النسل وتقديم الخدمات لمنع الحمل إلخ. وفي

([1]) شيا، تشينغ نونغ وتشين تشي لي، بحر الكلمات، دار النشر للقواميس بشاهنغهاي، 1979م، ص107.

([2]) شينغ، يو شيا، دراسات في نظرية تشريع حقوق النسل الصينية وقضايا ساخنة، دار النشر لحقوق الملكية الفكرية، 2008م، ص2.

([3]) تسوي، جوو لان، دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل، ط1، دار النشر للقانون، 2013م، ص3.

تحديد النسل صفتان: أولاهما، أن المنفذ الرئيسي الدولة، وثانيتهما أن الغرض الرئيسي تحقيق أهداف تطوير الدولة للسكان. [1]

أسباب تحديد النسل في القانون الصيني موضح في نصوص القانون في تحديد النسل، فنأتي ببعضها لكي نعلم بشكل أدق:

المادة الأولى: من أجل تحقيق تنمية متناغمة بين السكان والاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، تنفيذ تحديد النسل، والحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين، وتعزيز السعادة العائلية والإزدهار الوطني والتقدم الإجتماعي، فسن هذا القانون وفقا للدستور. [2]

المادة الثانية: الصين دولة مزدحمة بالسكان، فتنفيذ تحديد النسل سياسة أساسية للدولة. تتخذ الدولة الوسائل الشاملة للتحكم في النمو السكاني وتحسين جودة السكان. [3]

المادة الخامسة: يدير مجلس الدولة أعمال السكان وتحديد النسل بشكل عام، وتعمل الحكومات الشعبية المحلية كافة المستويات القيادية داخل مناطقها الإدارية للسكان وتحديد النسل. [4]

المادة الثامنة عشرة: الدولة تشجع كل زوجين على انجاب الطفلين، وقد يتطلب الأزواج ترتيب حمل الطفل الجديد وفقاً للقانون واللوائح، وتدابيره محددة لِلَّجنة الدائمة أو المؤتمر الشعبي الوطني في المقاطعات أو المناطق ذاتية الحكم والمدن. والقوميات الأقلية تدخل نظام تحديد النسل أيضا، وتدابيره محددة لِلَّجنة الدائمة أو المؤتمر الشعبي الوطني في المقاطعات أو المناطق ذاتية الحكم والمدن تابعة الدولة. [5]

([1]) تسوي، جوو لان، دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل، ص62.

([2]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ط2، دار النشر للقانون، 2016م، ص5، المادة: 1.

([3]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص5، المادة: 2.

([4]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص5، المادة: 5.

([5]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص5، المادة: 18.

المادة السادسة والثلاثون: من يخالف أحكام القانون، فعلى الإدارات الإدارية لتحديد النسل أو إدارات الصحة بمنصبها تصحيحه وتحذيره وأخذ دخله غير الإيرادات المشروعة، فإذا الدخل غير المشروع أكثر من 10 آلاف يوان، فالغرامة عليه لا تقل عن ضعفين ولا تزيد عن ست أضعاف للدخل غير المشروع... [1]

المادة الحادية والأربعون: من يخالف هذه الأحكام وينجب الطفل، فيقوم بدفع نفقات الدعم الاجتماعي، فإن لم يدفع كاملة في الوقت المحدد المعين، فيعتبر من تاريخ افتراضي للدفع أن يدفع الرسوم المتأخرة وفقا للأحكام ذات الصلة من الدولة، ولم تدفع، فترفع الإدارات لتحديد النسل التي قررت الدفع إلى المحكمة ليفي الدفع إجبارياً.[2]

بهذه المواد المذكورة، نظام تحكم به حكومة الدولة على الأنشطة التناسلية البشرية بالتدابير الاقتصادية أو السياسية أو القانونية أو الاجتماعية وتتدخل فيها مباشرة أو غير مباشرة.

2.1 تاريخ تحديد النسل وأسبابه:

تحديد النسل من الاجتهادات المعاصرة، وهو موضوع حيوي، فما هو تاريخه من حيث ظهوره، وكيفية مراحله وأسبابه؟ يريد الباحث أن يبينها في هذا المبحث.

1.2.1 تاريخ تحديد النسل:

تاريخ تحديد النسل يختلف باختلاف الأماكن، لأن لكل مكان تاريخ وثقافة، كذلك يختلف في النظرية المعتبرة لتسجيل التاريخ، فهناك اختلاف بالنسبة للكتب التاريخية المختلفة. لذا يريد الباحث أن يبين تاريخ تحديد النسل بقسمين لحاجة هذه الرسالة: تاريخ تحديد النسل في الدول الإسلامية وتاريخ تحديد النسل في الصين.

([1]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص5، المادة: 36.

([2]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص5، المادة: 41.

أولًا: تاريخ تحديد النسل في الدول الإسلامية:

لم يكن تحديد النسل موجوداً قبل الإسلام عند العرب ولا في الغرب، ولم يجد الباحث أيَّ كتاب أو رسالة كتبت فيه، إلا كثيراً من الكتب ذكر فيها العزل. فلو كان هذا الأمر موجودا في حياة الناس، لذكره الله تعالى في القرآن الكريم، أو أوحى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ليبين حكمه ويقضي حاجة الناس، إن الله هو العليم الخبير البصير لا يخفى عليه شيء، ولكنه لم يُذكر في القرآن الكريم ولا في الحديث الشريف. فكان أقرب عمل يعمله الناس لمنع الحمل هو العزل، لأن القضية التي كانت يتداولها الفقهاء القدامى بقصد المباعدة بين فترات الحمل أو منعه لأي سبب، هي قضية العزل وكان يتداول بين الصحابة رضي الله عنهم بعد دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بالحديث عن جابر رضي الله عنه يقول: ((كنا نعزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل))[1]. والحديث ((كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا)) [2]. فدل على أن العزل كان متداولاً أو معروفاً بين الناس، وهو عمل الناس لمنع الحمل. ولم نعرف أيَّ طريقة أخرى للوصول إلى هذا الهدف. وإن لم يعزلوا وقدر الله تعالى لهم بنتا، دفنوها حية، كما أخبرنا سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ﴾[3]، نعرف من هذا أنه لم يكن هناك أسلوب آخر لمنع الحمل أو الإنجاب أو الإجهاض بأي شكل، فإن كانت المرأة حاملة فينتظرونها حتى تنجب، فالقتل أو التربية يكون بعد الولادة لا قبلها، فهذا القتل لم يدخل في موضوع تحديد النسل أصلاً.

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب العزل، ج3، ص262، رقم5209.

(2) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل، ج2، ص502، رقم1440.

(3) سورة التكوير :8-9.

ودخل مصطلح تحديد النسل في الوقت المعاصر، فكان في عام 1914 عن طريق الممرضة الأمريكية مارجريت سانجر[1]. التي كانت السادسة من بين أحد عشر طفلاً، قضت الكثير من شبابها في المساعدة في الأعمال المنزلية ورعاية الأشقاء الأصغر منها خصوصاً بعد وفاة والدتها عام 1899 بسبب السل وسرطان عنق الرحم. اشتهرت سانجر بالدعوة لتحديد النسل، افتتحت أول عيادة منع الحمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنشاء المنظمات التي تطورت إلى "الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في أمريكا". وأدت أعمالها في العديد من الحالات القضائية التي أضفت الشرعية على وسائل منع الحمل في الولايات المتحدة حيث أصدرت في عام 1914 المرأة المتمردة، وهي نشرة شهرية من ثماني صفحات تشجع على استخدام وسائل منع الحمل، مع رفع شعار "لا آلهة ولا أسياد"، وتشكيل هذا المصطلح. بدأ انتشار وسائل منع الحمل الفعالة من أجل الجماهير في جميع الأنحاء منذ الستينات، مع تطوير وإنتاج كميات كبيرة من حبوب منع الحمل ووسائل منع الحمل الرحمية، قامت بتنظيم أول مؤتمر أمريكي (1921م)، وأول مؤتمر عالمي (1925م) لتحديد النسل زارت كثيراً من البلاد في أوروبا و آسيا، حيث كانت تحاضر، وتساعد على إنشاء عيادات لمنع الحمل، من مؤلفاتها: «النساء والجنس الجديد» 1920م، و«السعادة في الزواج» 1926م، وكتاب تاريخ حياتها بقلمها (1938م). لقد كرهت أن تكون زوجة، وأن تكون أما، وأقيم نصب تذكاري في أمريكا لتشجيع تحديد النسل باسم «أنثى ضد الإخصاب» المؤيد

([1]) مارغريت سانغر هي Margaret Sanger بالإنجليزية، من 14 سبتمبر 1879م إلى 6 سبتمبر 1966م، ناشطة وممرضة أمريكية، اشتهرت بتحديد النسل، افتتحت أول عيادة تحديد النسل في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنشاء المنظمات التي تطورت إلى "الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في أمريكا". وقد ساهمت جهود سانجر في العديد من الحالات القضائية التي ساعدت في إضفاء الشرعية على وسائل منع الحمل في الولايات المتحدة. أنظر موقع ويكيبيديا.

للإجهاض، عَمَدَت سانجر إلى تنفيذ خطتها تحت دعوى «الصحة الأفضل» و«تنظيم الأسرة».[1]

ثانيًا: تاريخ تحديد النسل في الصين:

عندما نسأل عن تحديد النسل في الصين، نستطيع أن نقول معظم الناس سببه وعدده بسرعة، إن عدد السكان كبير والمأكولات النسبية قليلة والشقق السكانية غير كافية ونحوها، وتحديد النسل أمر معتبر لحل هذه المشاكل في الصين. إذًا متى بدأ هذا النظام وتنفيذه؟

هنا لابد أن يذكر الباحث الموضوع الآتي: إذا كان العزل يعتبر لمنع الحمل وطريقاً من طرق تحديد النسل في الدول العربية القديمة فهل كان الخصاء في الصين القديمة يدخل في موضوع تحديد النسل أم لا؟

والخصاء هو قطع ذكر الرجل وخصيتيه كاملاً، إما أن يكون من قبل السلطة وإما أن يكون من قبل نفسه كالطواشي أو الخصيان لخدمة الإمبراطور وآله. [2]

ويختلف الخصاء عن العزل أهدافاً، أما هدف الخصاء الأول: فهو منع الخصي عن جماع النساء من آل الإمبراطور أصلاً والثاني: للحصول على السلطة[3]. وأكثر منفذيهم من قبل السلطة الإمبراطورية، بينما العزل هدفه منع المرأة من الحمل ولن يكون من السلطة أبداً، كما يختلف عن العزل طريقة، الخصي مقطوع والعازل لا، من هنا يستطيع الباحث أن يقول: إن الخصاء لا يدخل في موضوع تحديد النسل، لأنه لحماية أعراض النساء من آل الإمبراطور أصلاً، لا لمنع الحمل أو الإنجاب.

([1]) با أخضر، حياة بنت سعيد، سلسلة مقالات عن حقيقة تحديد النسل(2)، تاريخ تحديد النسل في العالم المعاصر، جامعة أم القرى، موقع صيد الفوائد، ص1.

([2]) يو، خواتسينغ، تاريخ الصين لنظام الخصيين، دار النشر للشعب، شانغهاي، 2006م، ص5.

([3]) يو، خواتسينغ، تاريخ الصين لنظام الخصيين، ص45-60.

فنظام تحديد النسل لم يوضع في الصين القديمة طالما هي دولة امبراطورية، بل كانت تحث على التكاثر، ذلك كان الإمبراطور كانغ شي[1] لأسرة تشينغ يصدر التصريحات: "المكافآت للمنجب، ولا ضريبة عليه أبداً"[2]، فلم تصدر الصين تحديد النسل وما نظمته بل كانت تكرهه، وإنما دخل في الصين من الدول الغربية التي أصدرته لمنع النسل، فوضع في الصين الجديدة (أي جمهورية الصين الشعبية) "الحث على تحديد النسل" في عام 1953 إلى ((الرسالة المفتوحة عن التحكم في النمو السكاني إلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي وكومسومولیتس))[3] التي نشرتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى في سبتمبر عام 1980، لقد سنت الوثائق والسياسات الحكومية والحزبية: لابد أن تعطي لأهل تحديد النسل أنواعاً من المساعدات والمراعاة، وبها تدعو الناس إلى تحقيق هدف تقليل الأطفال[4]. بدأت الصين منذ السبعينات تنفيذ تنظيم النسل لهدف" التحكم في العدد السكاني، وضغط في النمو السكاني" لمشكلة كثافة السكان الثقيلة. [5]

([1]) كانغ شي هو أيشين جيلز- شوانهوا، ولد 4 من مايو 1684م، مات 20 من ديسمبر 1722م، كان رابع إمبراطور من أسرة تشينغ في الصين القديمة، وأول من يولد على أرض الصين جنوب الممر(بكين)، وثاني إمبراطور من مملكة تشينغ تحكم الصين الداخلية(من 1661م إلى 1722م)، أنظر سيرة كانغ شي- سيرات لكل الإمبراطور في تاريخ الصين، دار الشعب الصيني، ص3.

([2]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان-تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، دار النشر الصيني للنساء، بكين، 1989م، ص66.

([3]) كومسومولیتس: يشير إلى أعضاء من "رابطة الشبيبة الشيوعية الصينية"، التي تخضع لقيادة "الحزب الشيوعي"، وأعضائها شيوعيون كأعضاء في "الحزب الشيوعي"، وأعمارهم بين 14 سنة و28 سنة، ويمارسون الممارسة الخاصة، ويحاولون أن يصبحوا أعضاءً في "الحزب الشيوعي"، أنظر خمس عشرة محاضرة كومسومولیتس للطلبة، ص13.

([4]) هونغ، نى، دراسات في سياسة أدلة مصالح تنظيم النسل الصيني، دار النشر بجامعة شانغهاي، ص2.

([5]) تسوي، جوو لان، دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل، ص21.

وأول من اعتبر تحديد النسل لازماً في الصين هو ما يان تشوو[1]، كان رئيساً لجامعة بكين، نشر رأيه في مشكلة السكان عند مؤتمر فريق تشجيانغ للمؤتمر الوطني الشعبي الصيني الأول عام 1955. كان يقول: "أكبر التناقض في دولتنا النمو السكاني السريع، وأكبر الضرر علينا عدد السكان الكبير، وعيبنا كثر الإستهلاك وقلة التراكم، وزيادة السكان هي قلة التراكم وتأجيل التصنيع." ثم تبادلت المناقشات كثيرة حتى قُتل ما يان تشوو بسبب رأيه المخالف للجمهور، وحتى دخل السبعينات للقرن العشرين، فكر رئيس الصين مو زو دونغ[2] ومن معه أن النمو السكاني منع تحديث الدولة، فأشارت حكومة الصين واضحة: "الحث على تنظيم النسل ليس أمراً خفيفاً". فنشرت أنشطة تحديد النسل الصينية الشعار المقترحة "التأخير، النادر، التقليل" في عام 1971. وفي شهر 8 لعام 1973، نصب مجلس الدولة فريق القيادة لتنظيم الأسرة. وكان الشعار هو: "ليس الواحد قليلاً، والاثنان مناسب، والثلاث كثير"، وقال: "لكل زوجين ولدان، والفاصلة بينهما خمس سنوات. وعندما دخلت الثمانينات للقرن العشرين، بدأ نشاط "الطفل الوحيد"، كما ذكر الباحث سابقا نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في سبتمبر عام 1980 ((الرسالة المفتوحة عن التحكم في النمو السكاني إلى جميع أعضاء الحزب الشيوعي وكومسومولیتس))، فحثت الزوجين على الإنجاب الواحد، وأدى ذلك إلى مشاكل كثيرة (سيذكرها الباحث فيما بعد)، فقرر اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام 1984: جوهر سياسة تحديد

([1]) ما يان تشوو هو من مقاطعة تشجيانغ بالصين، ولد 1882م ومات 1982م، وهو مربٍ واقتصادي، تخرج من جامعة كولومبيا، دكتوراه في الاقتصاد، أستاذ وعميد شؤون الدراسة في جامعة بكين بعد عام 1916، وأصبح رئيس جامعة بكين بعد 1949م، كان يحث على نطرية السكان الجديدة "تحديد النسل وتحسين نوعية السكان" والنظرية الاقتصادية المتوازنة في التطوير، أنظر تاريخ مشاهير الصين المعاصرين للتعليم، ص86.

([2]) مو زو دونغ هو مو رونغ تشي (1893م–1976م)، من مقاطعة هونان، هو ثوري واستراتيجي ومنظّر وشاعر وخطاط، وهو شيوعي، مؤسس وقائد الصين الجديدة (جمهورية الصين الشعبية)، وهو رئيس الرؤساء في الصين بين 1949م و1976م، في الصين لقبه رئيس لأن كانت وظائفه كلها رئيسا، انظر ذكرى مو زو دونغ، ص8.

النسل منح الزوجين في معظم الأماكن الريفية ما عدا المدن وضواحيها أن ينجبا طفلاً ثانياً إن كانا انجبا بنتاً في الأول. فتنظيم النسل مثبت وهو سياسة أساسية. [1]

وافقت اللجنة الدائمة الخامسة والعشرين للمجلس الوطني لنواب الشعب من المؤتمر الوطني الشعبي التاسع في 29 سبتمبر 2001م، وبحسب ((القرار في تصحيح قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية)) الذي قررته اللجنة الدائمة الثامنة للمجلس الوطني لنواب الشعب من المؤتمر الوطني الشعبي الثاني عشر في 27 سبتمبر 2015م: نصت: للمواطنين حق النسل وعليهم تنفيذ تنظيم الأسرة وفقا للقانون، كل من الزوجين مساواة في تنفيذه. والدولة تحث الزوجين على انجاب الطفلين، فمن وافر شروطاً قانونياً للإنجاب الثاني، طلب الحصول على التصريح. وهذا القرار ينفذه من 1 يناير 2016م. [2]

2.2.1 أسباب تحديد النسل:

عرفنا سابقاً، أن أسباب تحديد النسل من صنفين، الصنف الأول من قبل الزوجين اختيارياً، والصنف الثاني من قبل الحكومة اجبارياً، وهذا لا يكون في الدول الإسلامية ولا في جميع الدول غير الإسلامية إلا قليل، منها كالصين التي يذكرها الباحث في هذه الرسالة.

بهذين الصنفين، يقسم الباحث هذه الأسباب إلى قسمين، القسم الأول: أسباب زوجية، والقسم الثاني: أسباب حكومية.

أولاً: أسباب زوجية:

الزوجان هما الوسيلة الشرعية الوحيدة، وطبيعة البشر توالد وتناسل بهما، وهذه سنة الله تعالى في خلقه، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ

([1]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان – تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص67–74.

([2]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص2–8.

هُمْ يَكْفُرُونَ﴾[1]. فحق للزوجين أن يتوالدا ويتناسلا ويتكاثرا، يقول صلى الله عليه وسلم ((تناكحوا، تكاثروا، تناسلوا، فإني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة)). [2]

ولكن هناك أسباب قد تدعو إلى تحديد النسل عند الزوجين، منها:

1. أن يكون هناك مرض من الأمراض المعدية في الزوجين أو أحدهما، والخوف على صحة المرأة وسلامتها بسبب الحمل المتتابع أو الخوف من الموت بسبب الولادة[3]، ويمكن أن نفهم من هذا السبب، أن هدف تحديد النسل حماية المريض من الموت واستبقاء الصحة والسلامة للسليم والابتعاد عن خطر الموت.
2. ألا يكون للزوجين قدرة على الانفاق للحمل الجديد وولادته وما بعدها، وهذا السبب للمشقة على الزوجين في حياتهما، حتى يؤثر على أهلهما فيما بعد، فيمكن زيادة الفقر أو النزاع في الحياة، ثم نفهم من هذا أن هدف تحديد النسل تيسير حياة الناس وإزالة المشقة والفقر وتقليل النزاع.
3. خوف المرأة من مشقة الحمل وآلام الولادة ومشقة الرضاعة والتربية للطفل. وهذا يمكن التغلب عليه بإزالة الخوف وطمأنة قلوب النساء.
4. المحافظة على جمال المرأة[4]. وهذا دائماً يكون عند المرأة التي ابتليت بمرض حب الجمال النفسي أو "النجمة الممثلة"، أو المرأة التي تعمل في الشركات الجوية أو تشتغل وظيفة لا يناسب لها الزواج والحمل والولادة والرضاعة وغيرها من الأمور الزوجية التي تؤثر على جمالها.

([1]) سورة النحل:72.

([2]) البيهقي، أحمد بن الحسين أبو بكر، السنن الكبرى، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب النكاح، باب الرغبة في النكاح، ج7، ص125، رقم13457. والصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق، المصنف، ط2، المجلس العلمي-هند، كتاب النكاح، باب وجوب النكاح وفضله، ج6، ص173، رقم10391.

([3]) حسين عبد الحميد النقيب، حكم الإسلام في تنظيم النسل وتحديده، ص5.

([4]) حسين عبد الحميد النقيب، حكم الإسلام في تنظيم النسل وتحديده، ص5.

5. الخشية على الأولاد أن تسوء صحتهم أو تضطرب تربيتهم، لأنهم إن كثروا ولم تكن إمكانيات الوالدين كبيرة فيصعب توفير التربية الضرورية المناسبة لهم من الناحية المعيشية والصحية والتعليمية[1]، وهذا السبب يهدف إلى تخفيف مشقة الوالدين في حقوق الأولاد عليهما، ومراعاة معيشة الأولاد وصحتهم وتربيتهم وتعليمهم.
6. تأجيل الإنجاب أو تطويل الفترة بين الإنجابين لإحسان رضاعة الطفل الأول أو تربيته، أو وفقاً للسياسة الملائمة لنظام تحديد النسل في الصين كما ذكر الباحث سابقاً بين الطفلين خمس سنوات، وهذا يراعي حق الأولاد ويستجيب لسياسة الدولة.
7. ألا يجوز للزوجة الحمل مؤقتاً أو مؤبداً بسبب طبي، كخلال سنتين من إزالة الجنين السرطاني، أو المرض الوراثي، أو بعد الإجهاض، أو ضعف الجسم، أو مثل هذه الأسباب، كمراعاة لصحة الأم والطفل.
8. عدم رغبة الزوجين أو أحدهما في الإنجاب، وهذا السبب ليس نادراً وحيث تدعم بعض الدول والمجتمعات الحرية الشخصية للأفراد حسب رغباتهم.

ثانياً: أسباب حكومية:

إذا كان تحديد النسل من قبل الحكومة، فعلى المواطن الإلتزام، لأنه من سياسة الدولة، وهو نظام ينظم الشعب كاملاً، وقانون يحكم الناس كلياً، وينظم مصالحهم لكل قانون سبب، فلا يجوز لأي دولة أن تنشر نظاماً أو قانوناً بدون تفكير أو دراسة فيه.

وليس هناك سبب حكومي يلزم الناس إلى تحديد النسل إلا في دولة الصين، فسنت هذا النظام من سياسة الدولة الأساسية، فما الأسباب التي دعتها لتنظيم النسل.

([1]) دوكوري (بوركينا فاسو)، أبو بكر، تنظيم النسل وتحديده في الإسلام، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد5، ج5، ص360-366.

1. السبب الرئيس عدد السكان الكبير والنمو السريع. فقد اعتبر مجتهدو السياسة الصينية وأهل العلم الصينيون أنه أحد أسباب فقر الصين، فالتحكم في عدد السكان لازم.[1]
2. تحسين جودة السكان. أخذت الدولة تدابير شاملة للتحكم في عدد السكان وتحسين الجودة، كون السكان يشمل العدد كما يشمل الجودة. عدد السكان المعين شرط لازم ليحافظ على العيشة البشرية، ولكن جودة السكان مهم في قوة التنافس للدولة. فتحديد النسل يهدف إلى تحسين جودة السكان. [2]
3. لتحقيق التنمية بين السكان وبين الاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، فينفذ تحديد النسل وحماية المصالح المشروعة للمواطنين، وتعزيز السعادة العائلية والازدهار الوطني والتقدم الاجتماعي. [3]

3.2.1 نقد تحديد النسل ومناقشة أهدافه:

جعل الله تعالى الإنسان خليفة في الأرض كما قال سبحانه ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[4]. وكذا جعل في الخلق حكمة، وجعل الله تعالى هذا الخلق بالوالدين آية من آياته، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[5]. منها سعادة الدنيا، ومنها الحب، ومنها المساعدة، ومنها رحمة الله

([1]) يي، فو شيان، الدولة الكبيرة والفارغة فيها (التأمل في سياسة التنظيم الأسرة في الصين)، ط1، دار الصين للتنمية، 2013م، ص87.

([2]) هونغ، نى، دراسات في سياسة أدلة مصالح تنظيم النسل الصيني، ص141.

([3]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، دار النشر القانوني، المادة: 1، ص5.

([4]) سورة البقرة: 30.

([5]) سورة الروم : 21.

تعالى، ومنها التوالد والتناسل، وجعله نعمة نؤمّن بها، كما قال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾.[1]

فحياة البشر تناسل الإنسان يكمل حياته بعد ميلاده بكثير من الأمور الملائمة، كأن يأكل ويشرب ويلعب ويتكلم ويصلي ويدرس ويتزوج ويعمل ويحسن للوالدين وينفق على الأهل إلخ، ولا ينقص عليه الرفث والتناسل، فهذه الأمور من طبيعة البشر ويحتاج إليها كلها في الحياة فليس لأحد منهم أن يمنعها، ويحث الإسلام المسلمين على التناكح والتناسل والتكاثر، فوصى النبي صلى الله عليه وسلم ((تناكحوا، تكاثروا، تناسلوا، فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة)). [2]

من أسباب تحديد النسل التي ذكرها الباحث سابقاً، فإن تحديد النسل فيه واضح. وتحديد النسل لا يخرج عن هذه الحالات: إما أن يكون منع الحمل نهائياً، وإما أن يكون تأخير الحمل وإما أن يكون تقليل الحمل في حياة الزوجين، وإما أن يكون منع الزيادة على العدد المعين بأي شكل نهائياً، ولكن تحديد النسل يخالف طبيعة البشر ولو كان له هدف معين.

أولاً: منع الحمل نهائياً:

ولا يكون إلا في حالة المرض الذي لا يمكن علاجه ولا يمكن إكمال الحمل أو الولادة معه إلا بموت المرأة أو الخطر على صحتها أو سلامتها، أو في حالة تقرير الطب ألا يناسب لها حمل نهائياً، أو في حالة يستجيب الزوجان دعوة القانون بعد العدد المعين، ففي هذه الحالات، قد يكون تحديد النسل ضرورياً أو اجبارياً أو ملائماً، وأهدافه مبينة.

([1]) سورة النحل:72.

([2]) البيهقي، أحمد بن الحسين أبو بكر، السنن الكبرى، ج7، ص125، رقم13457. والصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق، المصنف، ج6، ص173، رقم10391.

وأما في الحالة الأولى فلا يقدر الزوجان على الحمل أو الولادة، وعليهما حق حفظ النفس، لأن حفظ النفس من ضروريات الخمس[1]، وهو واجب، فتحديد النسل يتم حفظ الدم به. وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. [2]

وأما في الحالة الثانية، فالخبر الطبي ذو الثقة إذا كان الطبيب ثقة، لأن الطبيب يعرف أكثر في الأمراض وأحوال صحة الإنسان، وكل مريض يثبت مرضه بالتشخيص أو الفحص الطبي، وفي عصرنا اليوم، نتائج الطب مقررة بصحتها في المجتمع التام، فإذا أخبر الطبيب أن المرأة لا يستطيع جسمها أن تحمل فلا تحمل، وهذا يرجع إلى حماية الصحة والحياة، كما يحمي صحة الأولاد من الأمراض الوراثية. وهو نفس الهدف للحالة الأولى وهو حفظ النفس.

وأما الحالة الثالثة، فتحديد النسل ملائم بسبب القانون، والقانون اجباري وقهري، لا يجوز لأي واحد من المواطنين من هذه الدولة أن يخالفه أو يهمله أو يحتال عليه أو يفر منه. فهذا لا يفكر في حق الفرد داخل مصالح المجتمع أو الدولة. فالمواطنون متساوون أمام القانون، ويهدف تحديد النسل إلى تحقيق مصالح المجتمع أو الدولة وما يناسب النظام. كما نص في القانون الصيني لجوهر تحديد النسل:" التحكم في العدد السكاني، وتحسين جودة السكان"[3]. ولكن هل هذا الهدف يستحق أم لا؟

وننظر إلى التحكم في العدد السكاني، من وسط الثمانينات للقرن العشرين، ناقش العلماء الصينيون والآخرون السبب الذي يؤثر بانخفاض النمو السكاني في الصين مرات عديدة، فاتفقوا على: أن انخفاض النمو السكاني في الصين نتيجة العمل المشترك بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياسة تنظيم النسل، ونتيجة التأثير المشترك بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعوامل التحكم التناسلي. لم يبدل دور

([1]) الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط2، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، 1992م، ص152.

([2]) محمد حسن عبد الغفار، تيسير أصول الفقه للمبتدئين، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ج2، ص14.

([3]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، دار النشر القانوني، ص5.

التنمية الاقتصادية بعمل تحديد النسل، بل يؤثر انخفاض النمو السكاني مع اتحاد التنمية الاقتصادية وتحديد النسل[1].

وقبل تنفيذ نظام تحديد النسل في الصين، لقد بدأ انخفاض النمو السكاني الشامل واضحاً في بعض المقاطعات، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أساس انخفاض النمو السكاني، والتحكم التناسلي يكون له دور في تسارع انخفاض النمو السكاني. [2]

فإن النمو السكاني لا ينخفض لسبب تحديد النسل فحسب، بل يؤثر به عدة أسباب منها:

مستوى الدخل الاقتصادي للفرد والمجتمع، وتقليد البلد وثقافتهم، ومستوى تعليمهم وأخلاقهم وآدابهم إلخ. أما تحديد النسل فيمكن أن يساعدهم في التحكم في العدد السكاني ولكنه ليس العامل الوحيد. فإن لم تكن هناك أسباب أخرى تؤثر بالنمو السكاني، لن ينخفض النمو السكاني، فدولة الصين لم تترك النظام الآخر من الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ننظر في تحسين جودة السكان من المعلوم، أن الأسباب التي تؤثر بجودة السكان والمواليد هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومفاهيم الزوجين لتحسين جودة السكان ومدى انتباههما فيه، والعوامل البيئية الاكولوجية وغيرها. وبعض هذه العوامل المؤثرة قد تكون في الدور الايجابي لتحسين جودة السكان مع زيادة تأمين الطفل الوحيد وبعضها تكون في الدور السلبي حتى تجعل جودة السكان المواليد تنخفض في آن واحد. [3]

([1]) قو، بو تشانغ، المبحث في دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم النسل في انخفاض النمو السكاني في الصين، علم السكان الصيني، ط4، 1987م، ص2-11.

([2]) وو، تسانغ بينغ، شرح نظرية انخفاض النمو السكاني السريع في الصيني، دراسات في السكان، ط1، 1986م، ص10-16.

([3]) هونغ، نى، دراسات في سياسة أدلة مصالح تنظيم النسل الصيني، ص151-156.

ولكن في حالة الارتفاع المستمر لجودة عيشة الناس ومستوى التكنولوجيا الطبي والعلم الطبي، ترتفع العيوب التناسلية، فأهم سبب فيه أن تلوث الغذاء والتلوث البيئي يؤثران بصحة الزوجين في سن الإنجاب تأثيراً شديداً، فاستمرار ظهور الأمراض النادرة الغريبة، يرفع معدل الأمراض الوراثية، وكذلك يؤثران بصحة الجنين الذي ينمو في بطن الأم، فكل من العوامل الإيجابية المتولدة من نظام تحديد النسل تأثر بجودة السكان ولكن التأثير بها أقل من تلوث الغذاء والتلوث البيئي، ففي هذه السنوات كان معدل حدوث العيوب التناسلية في ارتفاع. [1]

وتحديد النسل له تأثير إيجابي بجودة السكان ولكنه ليس تأثيراً أساسياً أو وحيداً لتحسينها، فإن لم يتلوث الغذاء ولم تتلوث البيئة بأيدي الناس، لم يرتفع معدل حدوث الأمراض الغريبة والحديثة ولا العيوب التناسلية، وهناك أمور كثيرة تؤثر في جودة السكان، فإذا كانت إيجابية لجودة السكان، فتحسين جودة السكان ليست صعبة ولو لم يوجد نظام تحديد النسل. وجودة السكان ليست مبنية على العدد السكاني فلا تحتاج إلى تحديد النسل أو تقليل العدد، لأن الله سبحانه وتعالى قد كرم الناس أجمعين فقال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[2]، أن الله جل وعلا فضل بني آدم على كثير من خلقه، وبنو آدم أفضل من الجن ومن سائر المخلوقات سوى الملائكة[3]، ولا نقلق على جودة السكان لأن الله تعالى قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[4]، في أعدل قامة وأحسن صورة، وذلك أنه خلق كل حيوان منكبا على وجهه إلا الإنسان خلقه مديد القامة، يتناول مأكوله بيده، مزينا بالعقل والتمييز[5]، وهذه المناسبة وضعها بعد أَلَمْ

([1]) هونغ، نى، دراسات في سياسة أدلة مصالح تنظيم النسل الصيني، ص156-160.

([2]) سورة الاسراء: 70.

([3]) المغامسي، أبو هاشم صالح بن عوّاد بن صالح، سلسلة محاسن التأويل، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ج41، ص5.

([4]) سورة التين: 4.

([5]) البغوي، الحسين بن مسعود، تفسير البغوي، دار الطيبة، ج8، ص472.

نَشْرَحْ، فإنّ تلك أخبر فيها عن شرح صدر النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك يستدعي كمال عقله وروحه، فكلاهما في القلب الذي محلّه الصدر وعن خلاصه من الوزر الذي ينشأ من النفس والهوى، وهو معصوم منهما، وعن رفع الذّكر، حيث نزّه مقامه عن كل موهم[1]. فتحديد النسل لا يتدخل في جودة الإنسان صورةً، ولا عقلاً، ولا روحاً.

ثانياً: تأخير الحمل وتقليل الحمل:

تأخير الحمل أو تقليله دائما يتعلق بأحوال الزوجين أو العائلة، وكذلك يتعلق بنظام تنظيم الأسرة، كما نص القانون الصيني أن الزوجين لهما حق في انجاب الطفلين وبين الطفلين خمس سنوات كما ذكره الباحث سابقاً، فتأخير الحمل الثاني واجب بالنسبة للقانون. فهنا سببان، سبب من العوامل الزوجية أو العائلية وسبب من العوامل القانونية.

1. من العوامل الزوجية أو العائلية لتأخير الحمل أو تقليله مرض الزوجين أو أحدهما مؤقتا أو قابل الشفاء، وقدرة الزوج على الإنفاق، والخشية على تربية الطفل الأول، والخوف من هلاك جمال الزوجة، وفكرة الزوجين في حب الولد، وبيئة العيشة، وحال اقتصاد العائلة، ونحوها.

وكثير من الأزواج الجدد لم يرغبوا في الانجاب، لأنهم يركزون في العمل فقط، فلم يفكروا في الحمل والولادة والرضاعة والتربية، ويقلقون في الأموال التي سينفقون على الطفل، ويشعرون بالملل في تربية الأولاد، وتخاف بعض النساء آلام الولادة، ويكرهن إزالة الجمال.

ويحث الإسلام على اليسر، ولكن ليس للإنسان أن يعتدي على حدود طبيعة البشر أو يمشي على الطريق المخالف عن سنة الله تعالى. فأما المريض، ليس مكلفاً في كثير من الأمور حالياً، لقد يسر الله له تأخيرها حتى يكملها بعد شفائه تماماً، كما أخبرنا عز وجل في الصيام ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ

([1]) جعفر شرف الدين، الموسوعة القرآنية خصائص السور، ط1، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، 1420هـ، ج12، ص32.

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1].

ولكن الإسلام يحث على التكاثر والتناسل بلا تأخير، فسوف يبين الباحث حكمه في ما بعد.

وبعض الأسباب خالفت الطبيعة البشرية، فتحديد النسل في هذه الحالات ليس له فائدة إلا أن يشجع الفساد في الأرض ويتبع أهواء الزعماء في الدنيا ويبعد الناس عن الإسلام الحق.

2. من العوامل القانونية الصينية فقط تأجيل الطفل الثاني إلى بعد أربع أو خمس سنوات من الطفل الأول.

ظهر في السبعينات من القرن العشرين في الصين تنفيذ نظام تحديد النسل وتشجيع التأخير والتنادر والتقليل، الواحد ليس قليلا والاثنان مناسب والثلاث كثير، الأحسن واحد والأكثر اثنان، لكل الزوجين طفلان والفترة بينهما أربع أو خمس سنوات، تشجيع الوحيد للزوجين، تشجيع الإنجاب الأول وتحديد الانجاب الثاني ومنع الانجاب الثالث. [2]

القانون يمنع الحمل على حد معين، فعلى المواطنين أن يتبعوه بدون النزاعات، لأن الصين ليست دولة مسلمة، فالدين وسنة الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم لم تدخل في مصادر قانونها ولا سياستها، ولا تفرق بين المسلمين وغير المسلمين في القانون، وتفكر في تكافلهم على نظام واحد وتحديد النسل منفذ على كل المواطنين، ذلك بأنهم لا يعلمون من الحق شيئاً ويظنون دائماً، كقوله تعالى ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[3].

([1]) سورة البقرة: 184.

([2]) جو، شيو تشونغ، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص91.

([3]) سورة النساء:157

وكذلك قوله:﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.[1]

(1) سورة النجم:28

الفصل الثاني

تحديد النسل في الفقه الإسلامي والقانون الصيني وما يتعلق به

1.2 تحديد النسل في الفقه الإسلامي قديما وما يتعلق به:

لقد ذكر الباحث أن تحديد النسل لم يُعرف في العصر القديم، ولكن كان يعمل الناس عملاً يمكن أن يدخل في تحديد النسل وهو العزل، وكان صحابة النبي صلى الله عليه وسلم يعملونه أيضاً، فهو الطريق الوحيد لهم.

1.1.2 الطرق القديمة لتحديد النسل:

ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عنهم يحدد الناس النسل إلا بطريقة واحدة، وكانوا يمنعون الحمل بالعزل، وبين هذا الأمر بالحديث الشريف عن جابر[1] قال: ((كنا نعزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم))[2]، وقال جابر رضي الله عنه: ((كنا نعزل والقرآن ينزل)) [3]، وعن جابر قال ((كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل)).[4]

أما معنى العزل لغة: التنحية، عزلت الشيء عن غيره عزلاً، من باب ضرب، وعزلته، فاعتزل وانعزل وتعزل، نحيته جانباً فتنحى. ومنه: عزلت النائب كالوكيل،

([1]) جابر هو جابر بن عبد الله، وهو ابن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة، الإمام الكبير، المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، الأنصاري الخزرجي السلمي المدني الفقيه، من أهل بيعة الرضوان، وكان آخر من شهد ليلة العقبة الثانية موتا، انظر سير أعلام النبلاء للحافظ أبي عبد الله، ج3، ص189.

([2]) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، 1986م، كتاب النكاح، باب العزل، ج9، ص215، رقم4911.

([3]) البخاري، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري، ج9، ص216، رقم4911.

([4]) البخاري، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري، ج9، ص216، رقم4911.

وعزل المجامع: أن يقارب الإنزال فينزع ويمني خارج الفرج. وعنها لم يرد ولدها كاعتزلها. [1]

فكذا لم يخرج معنى العزل الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، كما قال ابن حجر[2] رحمه الله تعالى هو النزع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج[3]، وقال النووي[4] رحمه الله تعالى: العزل هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج[5]. أي أخرج الزوج آلته بعد إدخالها في فرج زوجته عند الجماع ليقذف مائه أي منيه خارج فرج زوجته.

([1]) المقري، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ط1، مكتبة السيد محمد عبد الواحد، 1322هـ، ج2، ص28، والفيروزابادي، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ص1031.

([2]) ابن حجر هو شهاب الدين (1372م-1448م)، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ والوفاة، الشافعي المذهب، القاهري الدار، كان حافظًا ديِّنًا ورعًا زاهدًا عابدًا مفسرًا شاعرًا فقيهًا أصوليًّا متكلمًا ناقدًا بصيرًا جامعًا، أنظر ترجمة الإمام ابن حجر العسقلاني لمحمد أحمد يوسف مقبول، ص1.

([3]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، 1986م، ج9، ص215.

([4]) النووي هو الإمام العلامة محيى الدين (631هـ-676هـ) أبو زكريا يحيى بن الشيخ الزاهد الورع أبي يحيى شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي النووي، أشعرية العقيدة، شافعي المذهب، أثنى عليه كثير من العلماء، وأقروا له بالإمامة والحفظ، ومعرفة الحديث والتفسير والفقه وغيرها من العلوم، انظر ترجمة الإمام النووي لظافر بن حسن آل جبعان، ص7-22.

([5]) النووي، يحيي بن شرف أبو زكريا، شرح النووي على مسلم، دار الخير، 1996م، ج10، ص10.

والعزل طريق لمنع الحمل وهذا في عصرهم رضي الله عنهم، ويدل على ذلك حديث أبي سعيد[1] رضي الله عنه قال: ((ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: وما ذاكم؟ قالوا: الرجل تكون له المرأة ترضع فيصيب منها ، ويكره أن تحمل منه، والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، قال : فلا عليكم أن لا تفعلوا ذاكم فإنما هو القدر)) [2]. إن الحمل من قدر الله تعالى، ولكن العزل بسبب كراهة الحمل في الرضاعة.

وعن جابر((أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل، فقال: اعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ما قدر لها. فلبث الرجل ثم أتاه فقال: إن الجارية قد حبلت، قال: قد أخبرتك)) [3]. وفي كثير من الأحاديث روي عن العزل فكل ذلك دل على أن العزل كان معلوماً ومفعولاً، فهو ليس موضوعاً جديداً كتحديد النسل اليوم، ولكن يحقق به بعض أهداف تحديد النسل وآثاره، فهو معتبر من طرق تحديد النسل، وما كان عندهم طريقة أخرى يعملون بها منع الحمل، فيعتبر أن العزل طريقة قديمة وحيدة لتحديد النسل في الاسلام.

([1]) أبو سعيد هو أبو سعيد الخدري، الإمام المجاهد، مفتي المدينة سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة بن عبيد بن الأبجر بن عوف بن الحارث بن الخزرج، واسم الأبجر: خدرة ، وقيل: بل خدرة هي أم الأبجر، وأخو أبي سعيد لأمه هو قتادة بن النعمان الظفري أحد البدريين، واستشهد أبوه مالك يوم أحد، وشهد أبو سعيد الخندق، وبيعة الرضوان. وحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأكثر وأطاب، وعن أبي بكر، وعمر، وطائفة، وكان أحد الفقهاء المجتهدين، أنظر سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ج3، ص165-169.

([2]) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل، ج2، ص1063، رقم1438.

([3]) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج9، ص217.

2.1.2 الحكم الإسلامي في الطرق القديمة عند الفقهاء القدماء:

إذا اعتبرنا أن العزل طريقة وحيدة لمنع الحمل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعصرهم رضي الله عنهم، فكان له حكم، لأن كل أمر للمسلمين له حكم، وأن الله سبحانه وتعالى بين للمسلمين كل شيء بين السماء والأرض، حيث يوضح الأحكام لهم، ويجعلهم معتصمين بحبله عز وجل ولا يتفرقون، كما جعل الصلوات الخمسة واجبة عليهم، والنكاح سنة، ولحم الضأن مباحاً، وأكل الثوم قبل صلاة الجماعة مكروها، والخمر حراما، فبين لنا حكم العزل بوحيه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم وبلغنا بوضوح.

فكيف كان الحكم عند الفقهاء القدامى؟ وما أدلتهم فيه؟

تختلف أقوال الفقهاء القدامى في حكم العزل، منهم فريق يجيزونه، ومنهم فريق يكرهونه، ومنهم فريق يحرمونه. فنأتي بمذاهبهم وأدلتهم في مذاهبهم، ونتأمل في أقوالهم المختلفة، وإن شاء الله تعالى سنكتفي في هذه الرسالة بأقوال المذاهب الأربعة فقط.

أولاً: قول مذهب الحنفية وأدلتهم:

1. قول مذهب الحنفية في حكم العزل.

قال الإمام الكاساني[1]: ويكره للزوج أن يعزل عن امرأته (زوجته) الحرة بغير رضاها، لأن الوطء عن إنزال سبب لحصول الولد، ولها في الولد حق، وبالعزل يفوت الولد، كأنه سبب لفوات حقها. وإن كان العزل برضاها لا يكره، لأنها رضيت بفوات حقها. [2]

([1]) الكاساني هو علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، المتوفى 10 رجب 587هـ، حنفي المذهب، وهو العلامة والفقيه الكبير الذي عاش في القرن السادس الهجري من خير الأمثلة على مكانة حلب من الثقافة الإسلامية، ومن أهم مؤلفاته كتابه العظيم في الفقه "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" والذي يتميز باللغة السهلة الفهم وإيراد الشواهد الحديثية لما يورده من الأحكام الفقهية، أنظر معجم المؤلفين، ص446.

([2]) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، المتوفى587هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مج10، ط2، دار الكتب العلمية، 2003م،ج3، ص614.

وقال الإمام الخوارزمي[1] عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتلميذه أبي يوسف[2] ومحمد[3] بن الحسن، إن القول الجواز العزل بشرط إذن الزوجة. [4]

وقال الإمام الطحاوي[5] رحمه الله تعالى: إن العزل غير مكروه إذ إن الصحابة لما سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم عنه لم ينههم. [6]

([1]) الخوارزمي هو أبو المؤيد الخوارزمي (593هـ-655هـ)، محمد بن محمود بن محمد بن حسن، أبو المؤيد الخوارزمي، فقيه حنفي، ينعت بالخطيب، ولد وعاش بخوارزم، وحج وجاور، وعاد عن طريق مصر فدمشق، ونزل ببغداد فدرس بها إلى أن مات، انظر الأعلام للزركلي، ج7، ص86.

([2]) أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي (731م-798م)، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث، وهو أول من دعي "قاضي القضاة"، ويقال له: قاضي قضاة الدنيا، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، انظر سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ج8، ص535-536.

([3]) محمد هو ابن فرقد (131هـ-189هـ)، العلامة، فقيه العراق أبو عبد الله الشيباني، الكوفي، صاحب أبي حنيفة، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف، وروى عن أبي حنيفة، ومسعر، ومالك بن مغول، والأوزاعي، ومالك بن أنس، انظر سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ج9، ص135.

([4]) الخوارزمي، أبو المئيد محمد بن محمود، جامع مسانيد الإمام الأعظم، دار الكتب العلمية، 1983م، ج2، ص118.

([5]) الطحاوي هو الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي، صاحب التصانيف من أهل قرية، مولده في سنة 239هـ ومتوفى في سنة 321هـ، وبرز في علم الحديث وفي الفقه، وتفقه بالقاضي أحمد بن أبي عمران الحنفي، وجمع وصنف، انظر سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ج15، ص27-28.

([6]) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، مشكل الآثار، دار الكتب العلمية، ج2، ص370.

وقال الإمام ابن الهمام[1] رحمه الله تعالى: إن العزل جائز عند عامة العلماء وكرهه بعض الصحابة وغيرهم والصحيح هو الجواز.[2]

2. وعند أبي حنيفة رحمه الله (إذا تزوج أمة فالإذن في العزل إلى المولى). وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن الإذن في العزل إليها، لأن الوطء حقها حتى تثبت لها ولاية المطالبة، وفي العزل تنقيص حقها فيشترط رضاها كما في الحرة، بخلاف الأمة المملوكة، لأنه لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاها. وجه ظاهر الرواية أن العزل يخل بمقصود الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاه وبهذا فارقت الحرة.[3]

وأن غالب المذهب على لزوم موافقة الزوجة مع إمكان التغاضي عنه عند فساد الزمان والخوف من الولد السوء. وبهذا القول قال متأخرة الحنفية، فقد ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن الهمام من أن الصحيح هو جواز العزل بموافقة الزوجة والتغاضي عن الإذن عند فساد الزمان، وذكر أنه يمكن للمرأة أن تسد فم الرحم، منعا للحمل كما جرت به عادة ذلك الزمان بشرط إذن الزوج.[4]

([1]) ابن الهمام هو محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي، (714هـ-786هـ)، علامة بفقه الحنفية، عارف بالأدب، وعرض عليه القضاء مرارا فامتنع، وتوفي بمصر، انظر الأعلام للزركلي، ج7، ص41.

([2]) البابرتي، ابن الهمام الحنفي سعدي أفندي قاضي زاده، شرح فتح القدير شرح كتاب الهداية في شرح البداية وبهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي، ويليه: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، (ط. الأوقاف السعودية)، ط1، مج8، مكتبة السيد محمد عبد الواحد، 1315هـ، ج2، ص494.

([3]) الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ط1، مج6، دار الحديث، 1995م، ج3، ص391.

([4]) زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مج9، دار الكتب العلمية، ج3، ص214-215.

ومن كلامهم السابق، فقد ذهب جمهور فقهاء الحنفية القدامى إلى إباحة العزل عن الزوجة باشتراط إذنها أو مولى الأمة وإلا فيكره العزل عنها، وبعضهم قال إنه ليس مكروهاً.

أدلة الحنفية في جواز العزل عن الزوجة باشتراط إذن الزوجة وفي المسألة عند أبي حنيفة (وإذا تزوج أمة فالإذن في العزل إلى المولى) دلالة على جواز العزل، وسئل ابن مسعود عن العزل، فقال: ما عليكم ألا تفعلوا، فلو أن النطفة التي أخذ الله ميثاقها كانت في صخرة لنفخ فيها الروح[1]، وروى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله[2]، فقال: ((خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق، فأصبنا سبياً من سبي العرب، فاشتهينا النساء، واشتدت علينا العزبة، وأحببنا الفداء فأردنا أن نعزل، فقلنا: نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا قبل أن نسأله، فسألناه عن ذلك، فقال: "ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة)). [3]

وروي أن رجلا أتى رسول الله سلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية هي خادمتنا وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال: اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها، فلبث الرجل ثم أتاه فقال: إن الجارية قد حبلت، فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها[4]، إن الله تعالى إذا أراد خلق نسمة فهو خالقها، إلا أن العزل حال عدم الرضا صار مخصوصاً، وكذلك إذا كانت المرأة أمة الغير، أنه يكره العزل عنها

([1]) عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، دار قتيبة – دار الوعي، 1993م، ج18، ص206.

([2]) البابرتي، ابن الهمام الحنفي سعدي أفندي قاضي زاده، شرح فتح القدير شرح كتاب الهداية في شرح البداية وبهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي، ج2، ص494.

([3]) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما جاء في العزل، ج2، ص252، رقم2172.

([4]) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل، ج2، ص1064، رقم1439.

من غير رضا، لكن يحتاج إلى رضاها أو رضا مولاها، لأن الوطء عن إنزال سبب لحصول الولد، ولها في الولد حق، وبالعزل يفوت الولد، كأنه سبب لفوات حقها.[1]

كما دلت عليه أحاديث كثيرة، عن عائشة رضي الله عنها عن جذامة[2] قال ((حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس فسألوه عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذلك الوأد الخفي)) [3] وهي ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾.[4]

وصح عن جابر أنه قال ((هو الموءودة الصغرى)). [5]

وعنه ((كنا نعزل والقرآن ينزل)). [6]

وفي حديث عنه (كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا). [7]

والحديث عن أبي سعيد الخدري قال ((أن رجلا قال: يا رسول الله، إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال، وإن اليهود تحدث أن

([1]) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ص614-615.

([2]) جذامة هي بنت وهب الأسدية، أخت عكاشة بن محمص لأمه، صحابية لها سابقة وهجرة، أنظر إتحاف المهرة، ج11، ص279.

([3]) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع وكراهة العزل، ج2، ص1067، رقم1442.

([4]) سورة التكوير :8.

([5]) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في العزل، ج3، ص435، رقم1136، صححه الألباني.

([6]) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، 1986م، كتاب النكاح، باب العزل، ج9، ص215، رقم4911.

([7]) البخاري، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري، ج9، ص216، رقم4911.

العزل الموءودة الصغرى، قال: كذبت يهود، لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه)). [1]

وعن جابر قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ((إن عندي جارية وأنا أعزل عنها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك لا يمنع شيئا أراده الله، قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله، إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا عبد الله ورسوله)). [2]

فهذه الأحاديث ظاهرة في جواز العزل، وحديث السنن يدفع حديث جدامة وهو وان كان في السنن فهو حديث صحيح. فإن الطرق كلها صحيحة وإن وقع فيه اختلاف. [3]

ومن الأحاديث السابقة أنّ الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين كانوا يعزلون بعلم الرسول صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك، وكان القرآن يتنزل ولم يحرم العزل وقول الرسول صلى الله عليه وسلم اعزل عنها إن شئت، دليل لجواز العزل، إذ أنه تركه على إرادته ومشيئته.

ثانياً: قول مذهب المالكية وأدلتهم:

1.قول مذهب المالكية في حكم العزل.

قال في التمهيد: عن الإمام مالك رحمه الله تعالى قال لا يعزل الرجل عن المرأة الحرة إلا بإذنها، وإن كانت تحته أمة لقوم تزوجها، فلا يعزل عنها إلا بإذن أهلها، وإن

كانت أمته فليعزل إن شاء. [1]

([1]) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما جاء في العزل، ج2، ص252، رقم2171، صححه الألباني.

([2]) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل، ج2، ص1064، رقم1439.

([3]) البابرتي، ابن الهمام الحنفي سعدي أفندي قاضي زاده، شرح فتح القدير شرح كتاب الهداية في شرح البداية وبهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي، ج2، ص494.

وذكر في كتاب التفريع: لا يعزل الرجل عن زوجته حرة كانت أو امة إلا بإذنها أو بإذن أهلها إن كانت أمة. [2]

وقال في المنتقى شرح الموطأ: قال مالك لا يعزل الرجل عن المرأة الحرة إلا بإذنها ولا بأس أن يعزل عن أمته بغير إذنها ومن كان تحته أمة قوم فلا يعزل إلا بإذنهم. [3]

وكذا قال في كتاب القوانين الفقهية: لا يجوز العزل عن الحرة إلا بإذنها، ولا عن الزوجة الأمة إلا بإذن سيدها، لحقه في النسل. ويجوز عن السرية بغير إذنها. [4]

وقال في مواهب الجليل: ولزوجها العزل إن أذنت وسيدها كالحرة إن أذنت. تصوره واضح، وأما العزل عن السراري له فجائز من غير إذن، وللحرة أخذ عوض عنه لأجل معين، ولها الرجوع متى شاءت بردّ ما أخذت، وأشار بعض الأندلسيين إلى أن حق الحرة في ذلك كحقها في القسمة. فقال: وللمرأة أن تأخذ من زوجها مالاً على أن يعزل عنها إلى أجل معروف ولها أن ترجع في ذلك متى أحبت، وتردّ جميع ما أخذته وهو عندي ضعيف، لأنّه أجراه أولاً مجرى المعاوضات، ثم نقض ذلك من وجهين: أحدهما أنهُ جعل لها الرجوع عنه، والثاني: أنها إذا ردت الجميع، والقياس كان

([1]) ابن عبد البر، الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، (المتوفى: 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ج3، ص149.

([2]) البصري، عبد الله بن الحسين بن الجلاب، التفريع، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، ج1، ص394.

([3]) الباجي الأندلسي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي، (المتوفى: 474هـ)، المنتقى شرح الموطأ، ط1، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، ج4، ص143.

([4]) ابن جزي، الإمام الشهيد أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي المالكي، (المتوفى 741هـ)، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 2010م، ص351.

لها أن ترد بقدر ما منعته من الأجل. وليس للمرأة أن تلزم زوجها العزل عنها. واَلله أعلم. [1]

فمن الأقوال السابقة ذهب المالكية إلى أنه لا يعزل الرجل عن زوجته الحرة إلا بإذنها، سواء كان إذنها في العزل مجانًا أو بعوض، فالمالكية يشترطون أن يكون العزل بإذن الزوجة الحرة أو بإذن سيدها أو أهلها إن كانت الزوجة أمة لقوم أو بغير الإذن إن كانت أمته، سواء أذنت بالعزل بمقابل مادي أم أذنت بالعزل بدون مقابل مادي.

2.أدلة مذهب المالكية في قولهم.

عن ابن شهاب الزهري أن زيد بن ثابت وابن عباس كانا يعزلان، وكان عمر وابن عمر يكرهان العزل. [2]

ولقد أخرج الإمام مالك رحمه الله تعالى في الموطأ ستة أحاديث، وكلها تدل على إباحة وجواز العزل، وهذه الأحاديث هي:

أ–عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، أَنَّهُ قَالَ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَبْيًا مِنْ سَبْيِ الْعَرَبِ فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ فَقُلْنَا نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ . فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ "مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تَفْعَلُوا مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلاَّ وَهِيَ كَائِنَةٌ". [3]

ب–عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ. [4]

([1]) الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي، (ت 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط3، مج6، دار الفكر، 1992م، ج3، ص476–477.

([2]) ابن منصور، الحافظ سعيد، سنن سعيد بن منصور، باب جامع الطلاق 2229. قال الهيثمي رواه أبو يعلى في حديث أبي سعيد في العزل، ورجاله ثقات.

([3]) مالك، أنس بن مالك، موطأ مالك، كتاب الطلاق، باب ما جاء في العزل، ج4، ص857، رقم2206.

([4]) مالك، موطأ مالك، ج4، ص858، رقم2207.

ج–عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ أَفْلَحَ، مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ، لأَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ. [1]

د–عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ لاَ يَعْزِلُ وَكَانَ يَكْرَهُ الْعَزْل. [2]

هـ–عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو بْنِ غَزِيَّةَ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَجَاءَهُ ابْنُ قَهْدٍ – رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ– فَقَالَ يَا أَبَا سَعِيدٍ إِنَّ عِنْدِي جَوَارِيَ لِي لَيْسَ نِسَائِي اللاَّتِي أُكِنُّ بِأَعْجَبَ إِلَىَّ مِنْهُنَّ وَلَيْسَ كُلُّهُنَّ يُعْجِبُنِي أَنْ تَحْمِلَ مِنِّي أَفَأَعْزِلُ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَفْتِهِ يَا حَجَّاجُ . قَالَ فَقُلْتُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ إِنَّمَا نَجْلِسُ عِنْدَكَ لِنَتَعَلَّمَ مِنْكَ. قَالَ أَفْتِهِ. قَالَ فَقُلْتُ هُوَ حَرْثُكَ إِنْ شِئْتَ سَقَيْتَهُ وَإِنْ شِئْتَ أَعْطَشْتَهُ. قَالَ وَكُنْتُ أَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْ زَيْدٍ فَقَالَ زَيْدٌ صَدَقَ. [3]

و–عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ، يُقَالُ لَهُ ذَفِيفٌ أَنَّهُ قَالَ سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْعَزْلِ فَدَعَا جَارِيَةً لَهُ فَقَالَ أَخْبِرِيهِمْ. فَكَأَنَّهَا اسْتَحْيَتْ. فَقَالَ هُوَ ذَلِكَ أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُهُ. يَعْنِي أَنَّهُ يَعْزِلُ. [4]

وقال في كتاب التمهيد: أن للرجل أن يعزل عن الأمة بغير أمرها وأنها لا حقّ لها في ذلك لأنهم لم يحتاجوا في أمر العزل إلى أكثر من معرفة جوازه في الشريعة لم يضيفوا الى ذلك استئمار الإماء ولا مشاورتهن. فدل ذلك على جواز العزل عنهن دون رأيهن. والأصول تشهد لصحة هذا التأويل والإجماع والقياس، لأنه لما جاز له ان يمنع أمته الوطئ أصلاً، كان له العزل عنها أحرى بالجواز، وهذا أمر وإن كان جاء عن بعض السلف كراهية العزل، فإن أكثرهم على إباحته وجوازه، وهو أمر لا خلاف فيه بين فقهاء الأمصار فيه والحمد لله. [5]

([1]) مالك، موطأ مالك، ج4، ص858، رقم2208.

([2]) مالك، موطأ مالك، ج4، ص858، رقم2209.

([3]) مالك، موطأ مالك، ج4، ص858، رقم2210.

([4]) مالك، موطأ مالك، ج4، ص859، رقم2211.

([5]) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج3، ص149.

ثالثاً: قول مذهب الشافعية وأدلتهم:

1. قول مذهب الشافعية في حكم العزل.

جاء في كتاب المهذب: "ويكره العزل لحديث روته جذامة بنت وهب رضي الله عنها، ولم يحرم في وطء أمته، يعني جواز، وإن كان في وطء زوجته فإن كانت مملوكة لم يحرم، وإن كانت حرة فإن كان بإذنها جاز، وإن لم تأذن ففيه وجهان: أحدهما لا يحرم، والثاني يحرم".[1]

وفي كتاب طرح التثريب في شرح التقريب: "وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فقال أصحابنا الشافعية: إن النساء أقسام: (أحدهما) الزوجة الحرة وفيها طريقان أظهرهما أنها إن رضيت جاز وإلا فوجهان أصحهما عند الغزالي والرافعي والنووي الجواز، والطريق الثاني أنها إن لم تأذن لم يجز وإن أذنت فوجهان. (الثاني) الزوجة الأمة وهي مرتبة على الحرة إن جوزناه فيها ففي الأمة أولى، وإلا فوجهان أصحهما الجواز تحرزا عن رق الولد. (الثالث) الأمة المملوكة يجوز العزل عنها قال الغزالي والرافعي والنووي بلا خلاف لكن حكى الروياني في البحر وجها أنه لا يجوز لحق الولد. (الرابع) المستولدة قال الرافعي: رتبها مرتبون على المنكوحة الرقيقة وأولى بالمنع، لأن الولد حر وآخرون على الحرة والمستولدة أولى بالجواز، لأنها ليست راسخة في الفراش ولهذا لا تستحق القسم، قال الرافعي: وهذا أظهر، هذا تفصيل مذهبنا وحاصله الفتوى بالجواز مطلقا ولو تغير إذنها".[2]

وجاء في كتاب فتح الباري: وَقد اختلف السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها، لأن الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل ووافقه في نقل هذا

([1]) الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، (ت 476هـ)، المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، ج2، ص482.

([2]) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، (ت 806هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، مج8، ج7، دار إحياء التراث العربي، ص60.

الإجماع بن هبيرة وتعقب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلا ثم في خصوص هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير إذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المصحح عند المتأخرين. [1]

خلاصة قول المذهب، أن جمهور فقهاء الشافعية ذهبوا إلى جواز وإباحة العزل حتى يعزل الرجل عن زوجته الحرة بدون إذنها، وهذا المذهب خالف المذهبين اللذين ذكرهما الباحث سابقاً. ولكن بعض علماء المذهب يكرهونه، ومنهم من قال يحرم في وجه، ولم يختلفوا في حكم العزل عن الأمة المملوكة والأمة للقوم بأنه جائز.

2. أدلة مذهب الشافعية في قولهم: استدلوا على كراهة العزل في كتاب المهذب بحديث جذامه بنت وهب قالت: ((حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن العزل فقال: "ذلك الوأد الخفي" ﴿وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ﴾[2] [3]. وقال صاحب الكهذب بتفصيل الاستدلال: فإن كان ذلك في وطء أمته لم يحرم لأن الاستمتاع بها حق له لا حق لها فيه وإن كان في وطء زوجته فإن كانت مملوكة لم يحرم لأنه يلحقه العار باسترقاق ولده منها، وإن كانت حرة فإن كان بإذنها جاز، لأن الحق لهما وإن لم تأذن ففيه وجهان: أحدهما لا يحرم لأن حقها في الاستمتاع دون الإنزال والثاني يحرم لأنه يقطع النسل من غير ضرر يلحقه.[4]

واستدلوا على الجواز بالحديث عن جابر ((كنا نعزل على عهد رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم والقرآن ينزل))[5]. ومفهوم منه: لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن.

([1]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مج13، دار المعرفة، ج9، ص308.

([2]) سورة التكوير:8.

([3]) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع وكراهة العزل، ج2، ص1067، رقم1442.

([4]) الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج2، ص482.

([5]) البخاري، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري، ج9، ص216، رقم4911.

وعن جابر قال ((جاء رجل من الأنصار إلى رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم فقال: إن لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال: اعزل عنها إن شئت فسيأتيها ما قدر لها، قال: فلبث الرجل ثم أتاه فقال: إن الجارية قد حملت فقال: قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها)). [1]

وعن جابر قال ((قلنا: يا رسول اللَّه إنا كنا نعزل فزعمت اليهود أنها الموءودة الصغرى فقال: كذبت اليهود، إن اللَّه إذا أراد أن يخلقه لم يمنعه)). [2]

وقد استدل جابر على إباحته بكونهم كانوا يفعلونه في زمن النبي صلى اللَّه عليه وسلم، وأن قول الصحابي كنا نفعل كذا مع إضافته إلى عصر الرسول مرفوع حكما، وهذا الإحتمال مدفوع هنا لما قدمناه من صحيح مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر فبلغ ذلك نبي اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم فلم ينهنا فثبت بذلك اطِّلاعه وتقريره وهو حجة بالإجماع. [3]

واستدل في كتاب فتح الباري على جواز العزل وإباحته عن الزوجة حيث تناول فيه الأحاديث المتصلة بالعزل وشرحها، ثم أشار إلى أنه ثبت التصريح باطلاع رسول الله صلى الله عليه وسلم على فعل الصحابة للعزل فلم ينههم وجمع فيه روايات قريبة: كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نصنعه، وكان يعزل، قال ولو كان ينهى عنه شيئا لنهانا عنه القرآن، ولو كان حراما لنزل فيه، بل ورد في حديث اعزل عنها إن شئت...[4] وحديث أسامة بن زيد ((جاء رجل إلى رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم فقال إني أعزل عن امرأتي شفقة على ولدها، فقال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه

([1]) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج9، ص217.

([2]) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في العزل، ج3، ص435، رقم1136، حكم الألباني: صحيح.

([3]) العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، ج7، ص59-60.

([4]) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج9، ص217.

وسلم إن كان كذلك فلا ما ضر ذلك فارس ولا الروم))[1]، وفي العزل أيضا إدخال ضرر على المرأة لما فيه من تفويت لذتها، لذا اختلف الفقهاء فيه، ولكن حق الزوجة في الوطء تمتع جنسي، والعزل لم يزل هذا الحق، بل يختاره الزوج، فعند الشافعية أن العزل يجوز مطلقا بدون إذن الزوجة. [2]

رابعًا: قول مذهب الحنابلة وأدلتهم:

1.قول مذهب الحنابلة في حكم العزل.

قال الإمام أبو داود سليمان[3] في كتابه سمعت أحمد بن حنبل قال: لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها، وإن كانت أمة يملكها فيعزل عنها بغير إذنها. [4]

وقال الإمام ابن قدامة: لا يعزل عن زوجته الحرة إلا بإذنها، قال القاضي: ظاهر كلام أحمد وجوب استئذان الزوجة في العزل، ويحتمل أن يكون مستحباً. فأما زوجته الأمة، فيحتمل جواز العزل عنها بغير إذنها. [5]

وجاء في كتاب الكافي في فقه الإمام أحمد: ويكره العزل، وهو: أن ينزل الماء خارج الفرج، لما فيه من تقليل النسل، ومنع المرأة من كمال استمتاعها، وليس بمحرم،

([1]) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع وكراهة العزل، ج2، ص1067، رقم1443.

([2]) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج3، ص149.

([3]) أبو داود سليمان هو بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر. كذا أسماه عبد الرحمن بن أبي حاتم. وقال محمد بن عبد العزيز الهاشمي، ولد سنة 202هـ، ورحل، وجمع، وصنف، وبرع في هذا الشأن، الإمام، شيخ السنة، مقدم الحفاظ أبو داود، الأزدي السجستاني، محدث البصرة، أنظر سير أعلام النبلاء، ج13، ص204-205.

([4]) الأزدي السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1999م، ص235.

([5]) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، ط1، مج10، دار إحياء التراث العربي، 1985م، ج7، ص227.

إن كان ذلك في أمته، فله ذلك بغير إذنها، لأن الاستمتاع بها حق له دونها، وكذلك أم الولد، ويحتمل أن يكون الاستئذان للحرة والأمة مستحباً غير واجب. [1]

وقال في المحرر في الفقه: وله العزل عن سريته ولا يباح عن زوجته الحرة إلا بإذنها وإن كانت أمة لم يبح إلا بإذن سيدها نص عليها وقيل بل بإذنهما وقيل لا يباح العزل بحال وقيل يباح بكل حال. [2]

وقال البهوتي[3]: ويحرم عزل بلا إذن حُرَّةٍ أو سيد أمة، إلا بدار حربٍ: فيُسنُّ مطلقًا، ولها تقبيلُه، ولمسُه لشهوةٍ –ولو نائمًا– لا استدخالُ ذكرِه بلا إذنِه. قال قوله: (أو سيد أمة)، لأن الولد حق له، يبقى النظر في هذا فيما إذا كان قد اشترط الزوج حرية الولد هل يتوقف أيضًا على إذن السيد، أو نقول إنه قد سقط حقه وبقي حق الأمة، فيؤخذ من هذا حينئذ أن مثل الحرة في استذانها الأَمةُ إذا كان قد اشترط حرية ولدها. وقال قوله: (مطلقًا) سواء كانت حُرة أو أمة وأذن له في ذلك أو لم يؤذن، ومحل ذلك، حيث كان ابتداء النكاح جائزًا كتزويج غير الأسير لضرورة، فإن كان محرمًا كتزويج الأسير مطلقًا وتزوج غيره لغير ضرورة وجب العزل. [4]

([1]) ابن قدامة، شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن أحمد، الكافي في فقه الإمام أحمد بن الحنبل، ط1، دار الكتب العلمية، 1994م، مج4، ج3، ص84.

([2]) ابن تيمية، الإمام مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، (المتوفى: 652هـ)، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط2، مج2، مكتبة المعارف– الرياض، 1984م، ج2، ص41.

([3]) البهوتي هو الشيخ العالم العلامة، بقية المحققين وافتخار العلماء الراسخين، شيخ الحنابلة بمصر، وخاتمة علمائهم بها، أبو السعادات منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي الحنبلي المصري القاهري، كان مولد سنة 1000هـ، فكان عمره إحدى وخمسين سنة، انظر ترجمة الشيخ البهوتي صاحب الروض المرجع، ص2.

([4]) البهوتي الشهير، العلامة محمد بن أحمد، (ت 1088هـ)، حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات، مج7، وزارة الأوقاف والنشور الاسلامية، ج4، ص502–503.

خلاصة الكلام من فقهاء الحنابلة في العزل أن الجمهور يذهبون أن العزل عن الزوجة الحرة بدون إذنها مكروه وليس بمحرم، فإذن الزوجة الحرة فيه مستحب. وبعض منهم قالوا أنه يحرم إلا بدار الحرب فالعزل يسن فيه. والعزل عن الزوجة الأمة بدون إذنها وإذن سيدها جواز. وبعض منهم قالوا يحتمل أن الإذن مستحب كالحرة، ولكن أولى الجواز بدون الإذن.

2.أدلة مذهب الحنابلة في قولهم:

أما جواز العزل عن الأمة بدون إذنها ولا إذن سيدها، فذلك لأنه لا حق لها في الوطء، ولا في الولد، ولذلك لم تملك المطالبة بالقسم ولا الفيئة، ولأنها لا تملك المنع من العزل أولى[1]، ولأن تخصيص الحرة بالاستئذان دليل سقوطه في غيرها، ولأن السيد لا حق له في الوطء، فلا يجب استئذانه في كيفيته[2]. وأما لا يعزل عن زوجته الحرة إلا بإذنها والإذن مستحب، فلأن حقها في الوطء دون الإنزال، بدليل أنه يخرج به من الفيئة والعنة. ولما روي عن عمر رضي الله عنه قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها) [3]. ولأن لها في الولد حقا، وعليها في العزل ضرر، فلم يجز إلا بإذنها. [4]

ويكره العزل لما فيه من تقليل النسل، ومنع المرأة من كمال استمتاعها، وليس بمحرم، لما روى أبو سعيد الخدري قال (ذكر يعني العزل عند رسول الله صلى اللَّه عليه وسلم قال: فلم يفعل أحدكم؟ ولم يقل: فلا يفعل فإنه ليس نفس مخلوقة إلا والله خالقها). [5]

([1]) ابن قدامة، المغني، ج7، ص227.

([2]) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد بن الحنبل، ج3، ص84.

([3]) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب العزل، ج1، ص620، رقم1928، حكم الألباني: ضعيف.

([4]) ابن قدامة، المغني، ج7، ص227.

([5]) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما جاء في العزل، ج2، ص251، رقم2170، حكم الألباني: صحيح.

جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض من الشافعية لم يجيزوا في العزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها، فيكرهه الفقهاء من الحنفية إلا برضا الزوجة، ولم يجزه المالكية إلا بإذنها سواء مجاناً أو عوضاً، ويكرهه فريق من الشافعية ويحرمه فريق منهم بدون إذنها، ويكرهه الحنابلة إلا بإذنها وقالوا إن الإذن مستحب ولكن بعضهم قالوا: إن العزل يحرم إلا في دار الحرب.

وبعض الفقهاء من الحنفية وجمهور الفقهاء من الشافعية يجيزون العزل عن الزوجة الحرة بدون إذنها، حتى يراه فقهاء الشافعية يجوز مطلقا.

وأما في الأمة، فجمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة قالوا: إنه يجوز العزل عنها بدون إذنها ولا إذن سيدها أو مولاها، إلا معظم فقهاء الحنفية يكرهونه كالحرة إلا بإذن مولاها، وعند الصاحبين تلميذي الإمام الأعظم يجوز بإذن نفسها، والمالكية فرقوا بين الأمة لنفسه والأمة لغيره، ويجيزون العزل عنها باشتراط إذن سيدها أو المولى إن كانت للسيد أو للقوم، ويجوز العزل عنها مطلقا إن كانت الأمة للزوج، وبعض الحنابلة قالوا: إنه يحتمل أنَّ الإذن في العزل عنها مستحب.

كذا بين الباحث أقوالهم في حكم العزل عن الزوجة، ونكتفي الكلام في هذا الموضوع بإذن الله تعالى.

2.2 تحديد النسل في الفقه الإسلامي حديثا وما يتعلق به:

تكلم الباحث عن الطرق القديمة لتحديد النسل في الفقه الإسلامي وهي طريقة واحدة، وهي العزل، وبين الباحث حكمه بالتفصيل عند المذاهب الأربعة. ولكن مع مرور الأيام، الطرق لتحديد النسل تجددت وكثرت وتنوعت، ومع تطور علم الطب ونمو الخبرات الطبية، انكشفت طرق تحديد النسل في حياة الناس اليومية، ولكن الفقهاء المعاصرين لم يروا فيه بحكم جديد خالف الحكم القديم. الدين الإسلامي شامل لكل نواحي الحياة. فكلما ظهر حدث نظر الإسلام إليه، فتعامل المسلمون باتباع شريعته، ولن يخرجوا من الفقه الإسلامي أبداً، كذلك في تحديد النسل، فلابد أن نتحدث عن هذه الطرق الحديثة لتحديد النسل في حياتنا ونبين أحكامها، لكي نأخذ ما يسر الله

لنا ونعتصم بحبل الله تعالى جميعاً ولا نتفرق، حيث يقول الله تعالى ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾.[1]

فما هي الطرق الحديثة لتحديد النسل وما أحكامها في الفقه الإسلام؟

1.2.2 الطرق الحديثة لتحديد النسل:

بعد الثورة الصناعية في أوروبا، تطور العالم بشكل كبير، وتغيرت حياة الناس تغيراً بلا حدود، وتقدمت حالتهم وزادت علومهم، لاسيما العلم التكنولوجي وأقبل الناس على العالم الجديد.

في الوقت الحاضر، انقسم العالم إلى دول كثيرة وهي أكثر من مائتين، ومعظمها مستقلة ذات سيادة وقانون. وبعضها غنية وبعضها فقيرة، وكلها تطور نفسها، ولكن بعضها لها موارد وافرة للتطور وبعضها ليس لديها شيء إلا أن تملأ داخلها حروب وتنافسات. فالوضع الحالي يحث كل دولة على تنمية نفسها من جميع الجوانب، فهي تحتاج إلى التحكم والانفتاح. وعوامل التطوير كثيرة ولكن تختلف باختلاف حالات الدول[2]. ومع التطوير، يهتم الناس بصحتهم وبيئتهم وحياتهم، فكل مشكلة تحتاج إلى حل. وهناك طريقة مهمة جدا يهتم بها الناس هي تحديد النسل، بعض الدول تتحكم بعدد الناس لزيادة الناتج القومي الإجمالي وتخفيف التكليف الغذائي والتكليف السكاني والغير من التكليفات، وبعض الدول لا تحكمه فيختار مواطنوه ما يناسبهم، بل تحث علي زيادته. فبالأول، يفكر كثير من الناس وحكومتهم في تحديد النسل وطرقه، ويحسنون الطرق بعلومهم وخبراتهم، ومع تطور علم الطب والتكنلوجيا تكون هذه الطرق متنوعة معلومة. فالآن يذكر الباحث بعض الطرق لتحديد النسل في حياة الناس ونعرفها بالتفصيل.

([1]) سورة آل عمران:103.

([2]) مركز العلم والتطوير لمجلس الدولة، وضع تطوير العالم، دار الوضع الحالي، 2001م، ص3-5.

أولا: حبوب منع الحمل:

1. تعريف حبوب منع الحمل.

حبوب منع الحمل هي مركبات هرمونية إذا تناولتها المرأة بالفم على مدى عشرين يوما من الشهر امتنع حدوث الحمل نتيجة توقف عمل الإباضة دون أن يؤثر ذلك على انتظام الدورة الشهرية. وللحبوب نوعان: الأول الحبوب المركبة، هي تشمل على مادتي الاستروج والبروجستيرون، والثاني أحادية الحبوب، هي تشمل فقط على مادة البروجستيرون.[1]

2.كيفية عمل حبوب منع الحمل.

حبوب منع الحمل أحادية المحتوى تغلظ من مخاط عنق الرحم وترقق من بطانة الرحم لتحد من وصول الحيوانات المنوية إلى البويضة وأحياناً تعمل على قمع الإباضة من المبيض. وخلافاً لحبوب منع الحمل متعددة الهرمونات فإن حبوب منع الحمل أحادية الهرمون أو المحتوى لا تحتوي على الأستروجين. وجرعة البروجستين في القرص أحادي الهرمون أقل من جرعة البروجستين في أي تركيبة حبوب منع الحمل عن طريق الفم. إذن إن دورها الأساسي هو إحباط التبويض ومنعه. [2]

3.آثار تناول حبوب منع الحمل.

أ- الآثار الإيجابية[3]:

- أوجاعاً أقل خلال فترة الحيض.
- تجعل الحيض أكثر انتظاماً.
- تقلل من خطر الإسابة، وتعطي إمكانية الحمل كما كانت عليه قبل البدء بتناولها.

([1]) الخرجي، شيخة سعد، حبوب منع الحمل، كلية التمريض، جامعة الملك سعود، ص3.

([2]) عرفات، سمر راضي، الطب والحياة- أدوية منع الحمل، مستشفى التخصصي- فلسطين، ص1.

([3]) دينوجست، أوستر ايديوفاليرات، معلومات عن كلايرا، ص4.

- حبوب منع الحمل الجديدة (ذات الجرعة القليلة / Lavdosis p-piller) تحتوي على نسبة منخفضة جداً من الهرمونات، ولكن الضمانة فيها هي نفسها.

ب- الآثار السلبية[1]:

- يجب تناولها يومياً.
- قد تتسبب في أعراض جانبية في الأشهر القليلة الأولى كالغثيان، تهيج الثدي، الصداع، الطمث الخفيف، والتقلبات المزاجية.
- لا تقي من الأمراض الجنسية.

ثانياً: الواقيات الذكرية.

1.التعريف للواقيات:

الواقي الذكري يعرف أيضا بالعازل الذكري (جمع: عوازل ذكرية) (بالإنجليزية (Male Condom) المعروف بالكندوم أو الكبوت. هو عبارة عن مادة مطاطية (Latex) مصنعة على شكل اسطواني ناعمة الملمس وشفافة ورقيقة جداً، قابلة للتمدد ذات ألوان وروائح مختلفة. يغطي القضيب أثناء الجماع الجنسي لمنع الحمل غير المرغوب فيه وانتقال الأمراض الجنسية، مثل الهربس، وفيروس الإيدز أو مرض الزهري (السفلس). ولهذا السبب فمن المعتاد أن يطلق على ممارسة الجنس باستخدام الواقي الذكري جنس آمن (safe sex). يقوم الرجل بوضع العازل على القضيب الذكري. أي إلباس القضيب هذا العازل وهو على شكل جورب. يقوم هذا العازل بمنع الذكر من إنزال السائل المنوي، فهو يقوم باحتواء السائل، ويتم خلعه بعد انتهاء العملية الجنسية. [2]

([1]) sundhedsstyrelsen، (www.sst.dk)، النساء والصحة، معلومات معرفية حول وسائل منع الحمل والتناسل، ص12-13.

([2]) رتشارد، هاملتون، علم الصيدلة للرعاية التمريضية، ط8، 2012م، ص799.

2.كيفية عمل الواقيات الذكرية.

تُلبَس الواقيات الذكرية على القضيب أثناء الانتصاب، حيث أنها تمنع المني المقذوف من دخول جسم الشريك الجنسي. [1]

3.آثار استخدام الواقيات الذكريات وميزاتها:

أ-هذه الطريقة من الطرق لمنع الحمل الأكثر شيوعا في العالم اليوم. أنه لا يحتاج إلى المتابعة الطبية وبجانب كفاءته في منع الحمل فهو يساهم في الحد من الأمراض التناسلية ومن ضمنها الإيدز. [2]

ب-تتميز الواقيات الذكرية بانخفاض ثمنها، وسهولة استخدامها، وقلة تأثيراتها السلبية، تشير الدراسات إلى أن إتاحة الواقيات الذكرية للمراهقين لم يُظهر أي تأثيرٍ على عدد الممارسات الجنسية أو على العمر أثناء الممارسة الجنسية الأولى[3] ولكن يؤثر شعور العملية الجنسية.

جـ- يقي من الحمل بالنسبة 90% تقريباً. [4]

ثالثاً: اللوالب:

1.تعريف اللوالب:

اللولب: هو أداة صغيرة بلاستيكية، أو مضاف إليه معدن النحاس، وله أحجام مختلفة ومتقاربة، وأشكال كثيرة، وأشهرها ما كان على شكل حرف T، وهناك أشكال أخرى كثيرة كالدائرة وحرف S وغير ذلك، ويوضع في الرحم، وتترك خيوطه متدلية تخرج من عنق الرحم، ليتم الفحص الدوري له، أو لاستخراجه فيما بعد، ويبدأ اللولب بالعمل من

([1]) رتشارد، علم الصيدلة للرعاية التمريضية، ص799.

([2]) استخدام الواقي الذكرى بالمراهقين، طب الأطفال،28/10/2013، 132 (5)، ص973-981.

([3]) استخدام الواقي الذكرى بالمراهقين، طب الأطفال،28/10/2013، 132 (5)، ص973-981.

([4]) sundhedsstyrelsen، (www.sst.dk)، النساء والصحة، معلومات معرفية حول وسائل منع الحمل والتناسل، ص19.

حين وضعه في الرحم، وينتهي بإزالته من الرحم[1]. واللوالب لها نوعان، اللولب غير الهرموني النحاسي واللولب الهرموني.

2. كيفية منع اللوالب للحمل:

يوضع اللولب في رحم المرأة عند الطبيب أو في العيادة، فاللولب النحاسي يمنع البويضة المخصبة من أن تعلق في رحم المرأة، وهو يعيق أيضاً تخصيب الحيوانات المنوية للبويضات. واللولب الهرموني خزان صغير الحجم بعض الشيء، ويفرز خزانه جرعة هرمونية يوميا، واللولب يمنع البويضة المخصبة من أن تعلق في رحم المرأة، كما يعيق وصول الحيوانات المنوية إلى داخل الرحم.[2]

3. آثار منع الحمل باللولب:

أ- الآثار الإيجابية وميزاته:

- يقي اللولب الهرموني من الحمل بنسبة 100% تقريباً، ويقي اللولب النحاسي من الحمل بنسبة تتراوح بين 98% و99% تقريباً[3]، فيعد أحد أنواع طرق تحديد النسل المعكوسة طويلة الأمد وأكثرها فعالية.
- ولا يعيق العملية الجنسية.
- فلن يشعر أحد الزوجين بوجوده وتركيبه.
- إزالته سهلة جدا، ولا تأخذ وقتاً طويلاً.

ب- الآثار السلبية وعيوبه:

---

(1) هوباشير دي وأصحابه، دراسة عشوائية لاستخدام الايبوبروفين كوقائي، مجلة المجلة الأمريكية لأمراض النساء والتوليد، 2006م، العدد195، ج5، ص1272-1277.

(2) sundhedsstyrelsen، (www.sst.dk)، النساء والصحة، معلومات معرفية حول وسائل منع الحمل التناسل، ص17-18.

(3) sundhedsstyrelsen، (www.sst.dk)، النساء والصحة، معلومات معرفية حول وسائل منع الحمل والتناسل، ص17-18.

- اقترن استخدامه بازدياد نسب الإصابة بالداء الالتهابي الحوضي[1]. فتقلص عضلات الرحم، الذي يؤدي إلى اضطراب في الدورة، بزيادتها، ومجيئها في غير وقتها، ووجود قطرات الدم أثناء الطهر، ويؤدي النزيف إلى فقر الدم وإضعاف المرأة.[2]
- لا يقي من الأمراض الجنسية.
- قد يتسبب في بعض الألم حين وضعه وفي نزيف في الأيام القليلة التالية.[3]
- من أكثر المساوئ خطورةً أنه إذا حدث ذلك الحمل النادر أثناء تركيب اللولب فإنّ هذا الحمل سيكون منزاحاً أو حملاً خارج الرحم.

رابعاً: التعقيم الجراحي:

1. تعريفه:

التعقيم الجراحي يتمثل في عملية ربط قناة فالوب بالنسبة للسيدات وقطع القناة المنوية بالنسبة للرجال أي الاخصاء، والإخصاء هو عبارة عن وسيلة أخرى ممكنة إذا كان الشخص منجباً للعدد الذي كان راغباً به. ويمكن لكل من الرجال والنساء استعمال هذه الوسيلة، وهو عملية جراحية خفيفة، ويمكن للشخص العودة إلى بيته في اليوم ذاته من عند الطبيب أو من المستشفى. [4]

وهناك تعقيم عمليته تؤدي إلى قتل أو إزالة جميع الكائنات الحية الدقيقة متضمنة الجراثيم البكتيرية (bacterial spores).

([1]) المواقف حول IUD في أوروبا والولايات المتحدة، التفاوت الشعبي، نشرت باستعراض السياسات، نشرت خريف 2007م.

([2]) د.جرايمز دا، و د. سشولز كي اف، ضمن موقع قاعدة بيانات كوكرين للمراجعات المنهجية، رقم سي دي 001327، 2001م.

([3]) sundhedsstyrelsen، (www.sst.dk)، النساء والصحة، معلومات معرفية حول وسائل منع الحمل والتناسل، ص17-18.

([4]) sundhedsstyrelsen، (www.sst.dk)، النساء والصحة، معلومات معرفية حول وسائل منع الحمل والتناسل، ص17-18.

ومعنى كلمة التعقيم مطلقاً أي أنه لا وجود لشيء معقم جزئياً بمعنى أن الأشياء إما أن تكون معقمة أو غير معقمة. أيضاً يمكن تعريف التعقيم بأنه إزالة عوامل النقل (مثل البكتيريا والفيروسات) من الأسطح والمعدات والغذاء ومن الأوساط الغذائية (biological culture medium). ويمكن تحقيق التعقيم بالطرق الطبيعية أو الكيميائية القاتلة للأحياء الدقيقة أو بالترشيح في حالة السوائل.

2. ميزاته وعيوبه وآثاره:

أ- ميزاته وآثاره الإيجابية:

- لا يوجد آثار جانبية طويلة الأجل وخطيرة، كما تعمل عملية ربط قناة فالوب على الحد من مخاطر الإصابة بسرطان المبيض[1]، فيمكن أن يشكل حلاً جيداً إذا كان تجنب الحمل ضرورياً جداً، مثلاً إذا كان الحمل يشكل خطراً على حياة المرأة، أو في حالة الأمراض الوراثية الخطيرة في العائلة.
- يمنع الحمل مدى طويلاً بمرة واحدة إلى الوقت الذي يزيله، فلا يفكر المانع يوميا، فيمتع العملية الجنسية كما كانت في الفترة المربوطة.
- يقي من الحمل بنسبة 99% تقريباً بغض النظر عمَّا إذا كانت العملية مجراة للرجل أو المرأة. [2]

ب- عيوبه وآثاره السلبية:

- بعد عملية ربط القناة المنوية قد يكون هناك ألم في الخصية وعادة ما يختفي خلال اسبوع أو أسبوعين. [3]
- تحدث المضاعفات المتعلقة بعملية ربط قناة فالوب في نسبة 1 أو 2 بالمائة من العمليات، وترجع المضاعفات الخطيرة عادةً إلى عملية التخدير. ولا توفر

([1]) آدمس، ووالد، مخاطر ومضاعفات استئصال الاسهر، يورل كلين شمالي، 2009م، ص331.

([2]) sundhedsstyrelsen ، (www.sst.dk)، النساء والصحة، معلومات معرفية حول وسائل منع الحمل والتناسل، ص21.

([3]) هلّارد، بولا آدمس، استشارة أمراض النساء والتوليد بعد 5 دقائق، هاغرستون، ص265.

أي من الوسيلتين حماية ضد التعرض للإصابة بالعدوى المنقولة بالاتصال الجنسي[1]. فلا يقي التعقيم من الأمراض الجنسية مثل الايدز.

- اتخاذ هذا القرار يسبب ندمًا عند بعض السيدات أو الرجال حيث يندم ما يقرب من 5% من السيدات اللواتي تجاوزن الثلاثين من العمر و20% من اللواتي تقل أعمارهن عن 30 عاماً.

أما الرجال فأقل احتمالاً للشعور بالندم بعد إجراء عملية التعقيم (<5%)، في حين تزداد احتمالات الشعور بالندم بين الشباب أو من لديهم أطفال صغار السن أو من لم ينجب أو من لديه حياة زوجية غير مستقرة. وأوضحت إحدى الدراسات الاستقصائية التي أجريت على أشخاص لديهم أطفال، أن 9% منهم قالوا بأنهم لم يكونوا لينجبوا إذا كان من الممكن تجنب هذا. [2]

- تتراوح نسبة حدوث الحمل بعد جراحة إعادة التوصيل ما بين 3% و88% مع حدوث مضاعفات تتضمن زيادة مخاطر حدوث حمل خارج الرحم. [3]تتراوح نسبة الرجال الذين يطلبون إجراء جراحة إعادة التوصيل ما بين 2 و6%.

أما نسبة إنجاب طفل آخر بعد الخضوع لجراحة إعادة التوصيل، فتتراوح ما بين 38 و84%، مع انخفاض نسبة النجاح كلما طالت المدة بين الجراحة الأولى وعملية إعادة التوصيل. [3]

([1]) هلّارد، بولا آدمس، استشارة أمراض النساء والتوليد بعد 5 دقائق، ص549.

([2]) مور، دَوِد، الممارسة الأساسية للإحصاءات، فريمان نيورك، ط5، 2010م، ص25.

([3]) شريذراني وساندلو، عكس استئصال الاسهر مقابل التلقيح الصناعي مع استرجاع الحيوانات المنوية: أي واحد أحسن، الرأي الحالي في المسالك البولية، 20 (6): 503–9، 2010.

2.2.2 الحكم في تحديد النسل عند الفقهاء المعاصرين:

ذكر الباحث الحكم في تحديد النسل من حيث الطرق القديمة عند الفقهاء القدامى وهو حكم العزل عند المذاهب الأربعة. والآن يتحدث عن الحكم لتحديد النسل من حيث الطرق الحديثة ما عدا العزل عند الفقهاء المعاصرين.

أولاً: رأي الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي وأدلته:

قال: "لا رخصة في استعمال وسائل لاستئصال النسل من شأنها القضاء على النسل قضاء مبرماً، سواء في ذلك الرجل والمرأة، وسواء أكان ذلك باتفاق منهما أم بدونه، وسواء أكان الدافع دينياً أم غيره. وذلك كأن يستعمل الرجل علاجاً من شأنه استئصال الشهوة أو الطاقة على الجماع، وكإجراء عملية لرحم المرأة يفقدها صلاحية الحمل والإنجاب".[1]

واستدل لحرمة ذلك بأنه يعد تغييراً لجانب ذاتي في خلق الله عز وجل، وليس للإنسان أن يستقل بشيء من هذا التغيير، يقوله تعالى: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا *وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُبِيناً﴾.[2] وتغيير خلق الله هو عملية من تبديل شيء من أجزائه الذاتية، أو قضاء على شيء من جبلته وفطرته الأصيلة.

فمن أجل ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح[3] التنميص[4]

([1]) البوطي، محمد سعيد رمضان، تحديد النسل وقاية وعلاجاً، مكتبة الفارابي، ص33-34.

([2]) سورة النساء: 118-119.

([3]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن، ج7، ص164 رقم5931. الحديث: عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ((لَعَنَ اللَّهُ الوَاشِمَاتِ وَالمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالمُتَنَمِّصَاتِ، وَالمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، المُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ تَعَالَى)).

([4]) التنميص هو إزالة شعر الوجه كتزجيج الحاجبين وإزالة الشعيرات التي بجوانب الوجه وهو حرام، أنظر أرشيف ملتقى اهل الحديث، ج66، ص464.

وتفليج الأسنان[1] والوشم[2]، إذ كان ذلك في مسمى التغيير الذاتي. [3]

والدليل الثاني العقلي هو أن جواز الحد من النسل جارٍ على خلاف الأصل، إذ هو يتعارض مع الحكمة التي شرع الله الزواج من أجلها. ولذلك كان جوازها مقروناً بالكراهة، وخاصةً بالحالات الجزئية العائدة إلى الإفراد دون الجماعة، فلا يسري حكم الجواز إلى الإجراءات العامة ولا إلى الكلية.[4]

ثانياً: رأي الدكتور يوسف القرضاوي وأدلته:

يباح في حالة الضرورة. ومن هذه الضرورات الخشية على حياة الأم أو صحتها من الحمل أو الوضع، إذا عرف بتجربة أو إخبار طبيب ثقة، ومنها الخشية في وقوع حرج دنيوي قد يقضي به إلى حرج دينه، فيقبل الحرام ويرتكب المحظور من أجل الأولاد، ومن ذلك الخشية على الرضيع من حمل جديد ووليد جديد، فيباح في مدة الرضاعة وهي مدة مثلى في نظر الإسلام بين كل الولدين ثلاثون أو ثلاثة وثلاثون شهراً لمن أراد أن يتم الرضاعة، وهي حماية الرضيع من الضرر.[5]

([1]) المتفلجات هي جمع متفلجة وهي التي تطلب الفلج أو تصنعه، والتفلج أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد ونحوه، وهو اختص عادة بالثنايا والرباعيات، ويستحسن من المرأة فربما صنعته المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة لتصير متفلجة، أنظر فتح الباري، ج11، ص384-385.

([2]) الوشم هو وخز بالإبر حتى يصير كتابة على اليد أو صورة شيء ممن يهوى، ثم ينضحه بالنبل، ويذر عليه ليبقى أثره هناك كالخلقة، فهذا كله من فعل أهل الجاهلية أشراً وبطراً، اتباعاً للهوى وللشيطان، أنظر المنهيات لمحمد بن علي، ج1، ص123.

([3]) البوطي، مسألة تحديد النسل وقايةً وعلاجاً، ص33-34.

([4]) البوطي، محمد سعيد رمضان، مسألة تحديد النسل وقايةً وعلاجاً، مكتبة الفارابي، ص33-34.

([5]) القرضاوي، يوسف، الحلال والحرام في الإسلام، دار القرآن الكريم، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، 1978م، ص189-191.

استدل عليه بالأدلة التالية:

على حالة الضرورة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.[1]

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾.[2]

والخشية في وقوع حرج دنيوي قد يقضي به إلى حرج في دينه بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾.[4]

والخشية على الأولاد أن تسوء صحتهم أو تضطرب تربيتهم في الحديث عن أسامة بن زيد ((أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا رسول الله، إني أعزل عن امرأتي. فقال صلى الله عليه وسلم: لم تفعل ذلك؟ فقال الرجل: أشفق على ولدها- أو قال- على أولادها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو كان ضارا لضر فارس والروم)).[5]

وجه الاستدلال أن هذه الحالات الفردية لا تضر الأمة في مجموعها، أن كان فارس والروم أقوى الدول ولم تضرها.

والخشية على الرضيع، قد سمى النبي صلى الله عليه وسلم الوطء في حالة الرضاع وطء الغِيلة أو الغَيل لما يترتب عليه من حمل يفسد اللبن ويضعف الولد، وإنما سماه غيلاً أو غيلة، لأنه جناية خفية على رضيع فأشبه القتل سراً. وكان اجتهاده لأمته أن قال: ((لا تقتلوا أولادكم سراً فإن الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه)).[6]

([1]) سورة البقرة:195.

([2]) سورة النساء: 29.

([3]) سورة البقرة: 185.

([4]) سورة المائدة: 6.

([5]) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع وكراهة العزل، ج2، ص1067، رقم1443.

([6]) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الغيل، ج4، ص9، رقم3881، حكم الألباني: ضعيف.

ولكنه عليه الصلاة والسلام لم يؤكد النهي إلى درجة التحريم. وهذه المصلحة أرجح من مفسدة سد الذريعة.[1]

ثالثاً: رأي الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين وأدلته:

من حيث الطريقة بحبوب منع الحمل، قال هي ضارة على الرحم قد تسبب قرحة فيه، ثم إن محاولة تنظيم الحمل في الأصل جائزة، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعزلون في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن ذلك خلاف الأولى، لأن تكثير الأولاد أمر مشروع ومطلوب، ولكن مع هذا الضرر نقول بأنه لا بأس أن تتناول هذه الحبوب إذا أذن لها زوجها، وإذا تحسنت حالها وصارت بحالة تشعر بأنها لا يصيبها هذا الأذى فإنها تمسك عنها. أما استعمال المرأة حبوب منع الحمل بدون رضى زوجها فهو حرام عليها، لأن لزوجها الحق في الأولاد. وأما استعمالها للحبوب بإذن زوجها فهذا إن كان ثمة حاجة من كون المرأة يرهقها الحمل ويشق عليها إذا توالى عليها الحمل لاسيما إن كانت ممن تحمل سريعاً، فإنه لا حرج حينئذ في استعمالها بإذن الزوج. وأما إذا لم يكن ثمة داع ولا حاجة، فإنه لا ينبغي استعمالها لأن ذلك ينافي ما مطلوب شرعاً من كثرة الأولاد، فإن كثرة الأولاد أمر مطلوب ومحفوظ أيضاً وهو من نصر الأمة، فقد امتن الله على بني إسرائيل حيث قال ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً﴾.[2] [3]

وقال: إن تحديد النسل أمر لا ينبغي، لأن الذي ينبغي في الأمة الإسلامية تكثير النسل وزيادته، فإن كثرة النسل وزيادته من نعمة الله تعالى كما قال عن شعيب حين قال لقومه: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[4]، فالأمة لا شك أنها تقوى بكثرة أفرادها وتزداد كما أن في ذلك تكثيراً لنشر الشريعة والعمل بها، وهذا مما يفخر به

([1]) القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، ص189-191.

([2]) سورة الاسراء: 6.

([3]) الموقع الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع (http://www.ssfcm.org/public)، فقه وأدب الطب، فتاوى طبية، ص3، (فتاوى للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين حول منع الحمل وتحديد النسل من برنامج نور على الدرب)

([4]) سورة الأعراف:86.

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن لا حرج فيما إذا كان الإنسان يرى أنه لا بد من تنظيم النسل إذا كانت الزوجة لا تحتمل الحمل تباعاً، فإنه لا حرج بأن ينظم النسل، وأما التربية وما أشبهها فهذه أمرها على الله والله تعالى يعين الإنسان على قدر كلفته فكلما كثر الأولاد زاد الله الإنسان نشاطاً في تربيتهم إذا كان قصده حسناً. [1]

رابعاً: رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي وأدلته:

قال: تحديد النسل بمعنى منعه منعًا مطلقًا ودائماً حرام شرعاً، ومثله التعقيم الذي هو بمعنى القضاء على أسباب النسل نهائيًا. وإما يتخذ الزوجان باختيارهما واقتناعهما الوسائل التي يريانها كفيلة بتباعد فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان يتفقان عليها فيما بينهما والمقصود من ذلك تقليل عدد أفراد الأسرة بصورة تجعل الأبوين يستطيعان القيام برعاية أبنائهما رعاية متكاملة بدون عسر أو حرج أو احتياج غير كريم، فهو جائز شرعًا وعقلًا متى كانت هناك أسباب تدعو إليه، وهذه الأسباب يقدرها الزوجان حسب ظروفهما، فقد تنشأ أسباب تدفع الإنسان إلى تنظيم أسرته أو نسله.[2]

ونقل قول ابن باز[3]: العزل هو إراقة المني خارج الفرج، لئلا تحمل المرأة وهذا إنما يفعله الإنسان عند الحاجة إليه، مثل كون المرأة مريضة فيخشى أن يضرها الحمل أو يضر طفلها، فيعزل لهذا الغرض أو نحوه من الأغراض المعقولة الشرعية إلى وقت

([1]) الموقع الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع(http://www.ssfcm.org/public)، فقه وأدب الطب، فتاوى طبية، ص3، (فتاوى للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين حول منع الحمل وتحديد النسل من برنامج نور على الدرب)

([2]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص86-87.

([3]) ابن باز هو عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عالم وفقيه سعودي، (1330هـ-1420هـ)، والرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد منذ عام 1395هـ، ثم أصبح مفتيًا عامًا للبلاد، وُلد بالرياض، وأنه كان عضوًا ببعض الهيئات والمجالس العاملة في مجال الدعوة الإسلامية، أنظر موقع المكتبة الشاملة: http://shamela.ws/index.php/author/67.

ما، ثم يترك ذلك وليس في هذا قطع للحمل ولا تحديد للنسل، وإنما فيه تعاطي بعض الأسباب المؤخرة للحمل لغرض شرعي وهذا لا محظور فيه في أصح الأقوال. [1]

ودلت عليه أحاديث العزل:

عن جابر: ((كنا نعزل والقرآن ينزل)).[2] وعن أبي سعيد الخدري ((خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق، فأصبنا سبيا من سبي العرب، فاشتهينا النساء، واشتدت علينا العزبة، وأحببنا الفداء فأردنا أن نعزل، فقلنا: نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا قبل أن نسأله، فسألناه عن ذلك، فقال: "ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة)).[3]

خامساً: رأي الدكتور محمد علي البار وأدلته:

قال: قررنا أن سياسة منع الحمل على مستوى الدولة سياسة خاطئة، فإننا نعتقد أن موضوع منع الحمل على المستوى الفردي يختلف تمام الاختلاف عن موضوع سياسة منع الحمل على مستوى الدولة، ويقرر الإسلام أهمية الحمل والتناسل وما يكون فيهما من أجر للوالدين وخاصة الأم، ويعتبر الإسلام مشقة حملها وولادتها مثل مشقة الجهاد، ولها في ذلك مثل أجر المجاهد، ومع هذا فإن وسائل منع الحمل يمكن أن تمارس بشرط:

1- أن لا تكون وسائل دائمة أي تؤدي إلى العقم مثل قطع الأنابيب وربطها وقطع الحبل المنوي وربطه أو استئصال الرحم ما لم يكن هناك سبب طبي قوي جداً لذلك الإجراء.

2- أن لا يعقب استخدام وسائل منع الحمل خطر وضرر على صحة المرأة التي تستخدمها، فمثلاً لا ينصح باستخدام حبوب منع الحمل في الحالات: أمراض

([1]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص88.

([2]) البخاري، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري، ج9، ص216، رقم4911.

([3]) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما جاء في العزل، ج2، ص252، رقم2172.

القلب، وضغط الدم، وأمراض الكلى، وأمراض الكبد، وامرأة بلغت سن الخامسة والثلاثين فما فوقها، والبول السكري، وامرأة أصيبت بنوع من أنواع السرطان وخاصة سرطان الثدي وعولجت منه، وامرأة أصيبت بجلطة أو تخثر في الدم، والأمراض النفسية مثل الكآبة والقلق والشيزوفرانيا، وتزداد أضرار حبوب منع الحمل مع التدخين إذ إن كليهما يؤثر على شرايين القلب والدماغ والأطراف، وكلاهما يزيد من احتمال الإصابة بالجلطات، وتعتبر الوسائل الفسيولوجية هي أسلم الوسائل لمنع الحمل، وهي العزل أي القذف خارج الرحم.[1]

واستدل على جواز هذه الطريقة بالأحاديث الواردة في العزل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: ((كنا نعزل على عهد رسول الله والقرآن ينزل))[2]، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: ((غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بني المصطلق فسبينا كرائم العرب فطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل فكنا نفعل ذلك ورسول الله بين أظهرنا لا نسأله، فسألنا رسول الله فقال: لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون)) [3]، وأحاديث أخرى في العزل. [4]

سادساً: قول الأستاذ تجاني صابون محمد وأدلته:

قال: نحن إذا قسنا على العزل ما ظهر في زماننا من الطرق الأخرى لمنع الحمل وتحديد النسل، جاز لنا القول: بأن الشرع إذا لم يكن قد نهى عنه فإنما ذلك لأن الإنسان قد يحتاج إليه حاجة حقيقية في بعض ظروفه، فمن باب الحيطة أن يسمح له

([1]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص37-48.

([2]) البخاري، صحيح البخاري- شرحه فتح الباري، ج9، ص216، رقم4911.

([3]) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب ما جاء في العزل، ج2، ص252، رقم2172.

([4]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص37-48.

باستخدامه، وذلك مثل أن تتعرض المرأة لخطر الموت، أو تخاف على نفسها أو على طفلها الرضيع، ضررًا غير عادي إذا وقع الحمل، ففي هذه الظروف وأشباهها فقط يمكن استخدام إحدى طرق منع الحمل بعد مشورة الطبيب، ولا بأس بذلك في نظر الشريعة.

واستدل بالأحاديث العزل، وقال إنما كان نفر من المسلمين يعملونه لحاجاتهم وضروراتهم بصفتهم الشخصية، فما أعلن الرسول صلى الله عليه وسلم حرمته، ولا نهى عنه نهيا مؤكدًا على أنه لو كان في زمانه حركة عامة تدعو الناس إلى منع الحمل وتحديد النسل على نطاق قومي واسع، لنهى عنه نهياً مؤكدًا.[1]

وأما تبني سياسة تحديد النسل عامة في الدول، فقد جاء القرآن صريحاً في تحريمها، حيث قال تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾.[2] فالنتيجة التي ورد ذكرها في هذه الآية الكريمة لتحريم نعمة التناسل بقتل الأولاد، هي الخسران.

وقوله تعالى ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾[3]، وذكر بعض المفسرين إنهم يحرمون على أنفسهم ما قد أحل الله لهم من المأكولات والسبب في ذلك أنه لم تكن قديما حركة لتحديد النسل ولكن الله الذي يحيط بعلمه كل ما كان وما سيكون، ما استعمل إلا كلمات عامة لا تشمل تحريم المباحات من المأكولات فحسب وإنما تشمل أيضًا تحريم كل نعمة أنعمها على عباده، فمعناه الواضح أنه كما قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم، كذلك قد خسر الذين حرموا على أنفسهم، نعمة التناسل والإنجاب والأولاد.[4]

([1]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص312-313.

([2]) سورة الأنعام: 140.

([3]) سورة الأنعام: 140

([4]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص312-313.

سابعاً: قول الشيخ محمود شلتوت وأدلته

لا يمكن الحصول على قوة الأمة وعزتها إلا بكثرة النسل، والشريعة الإسلامية حثت على هذه المبادئ، فالأصل فيها هو عمل كثرة النسل والتوالد، ولقد رغب القرآن الكريم وحثت الأحاديث النبوية على الزواج وشأنه بياناً لمكانة البنين في هذه الحياة كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[2]، ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: ((تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة))[3]، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((سوداء ولود خير من حسناء عقيم))[4]. وقال: إن الطب لا يقر بحال تحديد النسل لامتناع النفس والجسم وإطلاق الحرية للسيدات في الرياضة والسفر والألعاب، فالشريعة الإسلامية ذات المبادئ القويمة أشد منعا لفكرة منع الحمل، وهي فوق ذلك تقرر للزوجة مكانة سامية في بناء الأسرة وبناء الأمة بالبنين والحفدة. [5]

وقال: إن الشريعة الإسلامية لا تعجبها الكثرة الهزيلة ولا تقيم لارتفاع نسبتها في التعداد وزنا ولا يتخذ منها النبي الكريم مبعثاً للمباهاة بها، بل بالعكس تمقت الشريعة هذه الكثرة وتحقرها، وفي نفس الوقت حثت الشريعة على الصحة وسلامة الأبدان من الأمراض، وهذا ما جاء في شأن الصحة والقوة والوقاية على وجه العموم كحق فسخ العقد، ومنعت إرضاع الحامل محافظة على الطفل. فالعمل على منع الحمل منعاً

([1]) سورة النحل: 72.

([2]) سورة الكهف: 46.

([3]) البيهقي، أحمد بن الحسين أبو بكر، السنن الكبرى، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب النكاح، باب الرغبة في النكاح، ج7، ص125، رقم13457. والصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق، المصنف، ط2، المجلس العلمي-هند، كتاب النكاح، باب وجوب النكاح وفضله، ج6، ص173، رقم10391.

([4]) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، المعجم الكبير، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ، ج19، ص416، رقم1004، حكم الألباني: ضعيف.

([5]) شلتوت، محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، ط8، دار الشروق، 2001م، ص206-214.

مؤقتاً كإرضاع الطفل، فهو لتستريح الأم وتستعيد ما فقد من قوتها بسبب الحمل وعناء الوضع. ومنع الحمل بين الزوجين منعاً باتاً إذا كان بهما أو بأحدهما داء عضال يتعدى إلى النسل والذرية، فهو يسد أبواب الضرر الذي يصيب الأفراد أو الأمة.[1]

ثامناً: رأي الأستاذ الدكتور حسن علي الشاذلي وأدلته:

قال: إن الله كرم الإنسان ونظم له طريقة تكاثره وتناسله حتى يعمر الكون ويتواصل وتتوالى الأجيال جيلاً بعد جيل، فكان عقد الزواج وسيلة لذلك، وكما نظم المشرع الحكيم كل شؤون هذا العقد، كذلك أحاط ثماره وهم الأولاد بالرعاية والحفظ والصيانة منذ اللحظة الأولى لبدء تكوين الجنين، وقال: وفي الصحيح أخبار صحيحة في الإباحة (أي إباحة العزل) وقوله "الوأد الخفي" كقوله "الشرك الخفي" وذلك يوجب كراهة لا تحريماً، واستدل عليه بأحاديث العزل وناقش فيها.[2]

وقال: وسائل منع الحمل التي يترتب عليها منع التقاء الحيوان المنوي بالبويضة كصورة العزل أو غيره، يرى جمهور الفقهاء صحة استخدام العزل إذا كان ذلك باتفاق الزوجين، وكان الباعث عليه مشروعاً، وأما منع الحمل بعد التقاء الحيوان المنوي بالبويضة فلا يجوز شرعاً، وأما منع الحمل أو تنظيم فتراته فهو حق شخصي للزوجين معا، فهما اللذان يقررانه، وهما اللذان يتحكمان فيه، طبقا لما تقتضيه مصلحتهما، ما دامت هذه المصلحة أمراً يقره الشرع ويرضى عنه. فلا يجوز للدولة أن تتخذ من القرارات في هذا الشأن ما يلزم الأفراد بالامتناع عن الإنجاب، أو تحديده بعدد معين، أو تكثيره، ولكن يمكن للدولة أن تنصح بالإنجاب، أو بتنظيمه.[3]

وقال: إذا كان الباعث على استخدام ما يمنع الحمل هو الخوف على حياة الأم، أو تدهور صحتها، بأن كانت مريضة بمرض يؤثر الحمل في زيادته أو تأخير البرء

([1]) شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، ص206-214.

([2]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص55-74.

([3]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص74.

منه فإنه في هذه الحالات يكون الباعث مشروعاً.[1] استدل على ذلك بأنه يؤدي إلى الحفاظ على حياة الأم وهو واجب شرعا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.[3]

وأما الخوف على مستقبل الحمل بعد ولادته فكان كثيرا من ذلك قد يكون خطراً جسيماً وضرراً عظيماً يخشى منه على مستقبل الطفل إذا وجد. فحكمه كما جاء في العزل، وهذا يعتبر عذرا يبيح للزوج العزل عن زوجته. واستدل أيضا بما روي عن الحسن رضي الله عنه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله سائل كل راع عما استرعاه، حفظ أم ضيع، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته))[4]، والحديث ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...)). [5]

اتضح أن الفقر في ذاته لا يصلح عذراً للمنع ولا يصلح باعثا على ذلك المنع، قال إن الزرق مقرراً ومكتوباً لكل كائن بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾[7]، وبقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، بكتب

([1]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص76.

([2]) سورة النساء: 29.

([3]) سورة البقرة: 195.

([4]) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، صحيح ابن حبان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، كتاب السير، باب في الخلافة والإمارة، ج10، ص345، رقم4493، حكم الألباني: حسن.

([5]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب العتق، باب العبد راع في مال سيده، ج3، ص150، رقم2558.

([6]) سورة هود: 6.

([7]) سورة الإسراء: 31.

رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد))[1]. ومن هنا كان الباعث المشروع هو الذي يدور حول تمكن الأبوين من الرعاية المطلوبة شرعاً– على الوجه الذي بيناه– أو عدم تمكنهما، فإذا ترجح لديهما أنهما لن يستطيعا ذلك كان لهما الحق في منع الإنجاب خلال هذه الفترة. [2]

أما أن يكون الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، باعثا مشروعا لعدم الإنجاب، فإن هذا لا يصلح أن يكون مناطا لهذا الحكم ولا باعثاً عليه، لأن الله قد تكفل برزق كل مولود. [3]

وأما العمل على استبقاء جمال المرأة لدوام التمتع بها، فلا يصح أن يكون كذلك، لأنه إذا كان هذا مرغوباً، فأيضاً الإنجاب مرغوب فيه، بل إن الرغبة في الإنجاب –ما دام ممكنا– تفوق الرغبة في حفظ جمالها. وأما الخوف من إنجاب البنات خوفا من العار فلقد كان من العادات السيئة في الجاهلية كراهة إنجاب البنات، ووأدهن. بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾[4]، وكذلك استدل بالأحاديث الكثيرة.[5]

فإذا كانت المرأة تمتنع عن الحمل تأففاً وتضجراً وتحرزاً من الطلق والنفاس والرضاع فهو تأفف فاسد، وقصد غير مستقيم، يتنافى مع طبيعة ما خلقت له من

([1]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ج4، ص111، رقم3208.

([2]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص78–79.

([3]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص80.

([4]) سورة التكوير: 8–9.

([5]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص81.

ناحية، وما تحملته بمقتضى عقد الزواج من ناحية أخرى، وما خطه الشرع ورسمه لمسيرتها من ناحية ثالثة.[1]

يكتفي الباحث هنا بذكر أقوال الفقهاء المعاصرين وأدلتهم في حكم تحديد النسل من حيث الطرق الحديثة، ويمكن تلخيص أقوالهم كالتالية:

أولاً: تحديد النسل بأي طريقة من الطرق التي ذكرها الباحث سابقاً في حالات غير ضرورية حرام شرعاً، سواء أكان باتفاق بين الزوجين أم لا، ومن هذه الضرورات الخشية على حياة الأم أو صحتها من الحمل أو الوضع، إذا عرف بتجربة أو إخبار طبيب ثقة، ومنها الخشية في وقوع حرج دنيوي قد يقضي به إلى حرج في دينه، ومنها الخشية على الرضيع والحماية من ضرر. ومن هذه الضرورات كثير من الأمراض كأمراض القلب وضغط الدم وأمراض الكلى وأمراض الكبد وامرأة أصابها نوع من أنواع السرطان وخاصة سرطان الثدي وعولجت منه، وامرأة أصيبت بجلطة أو تخثر في الدم، والأمراض النفسية السارية الأخرى.

ثانياً: تحديد النسل بالطريقة المناسبة لحالة الضرورة التي ذكرها الباحث سابقاً جائز شرعاً.

ثالثاً: تحديد النسل مؤبدا في حالة عادية أو حالة ضرورية تقبل التحديد المؤقت لا يجوز في الفقه الإسلامي.

رابعاً: تحديد النسل في حالة مسوغة ولكنه بالطريقة أكثر ضرراً للأم أو الأب كالتعقيم النهائي أو الولد أو تقليد العادات الجاهلية، لا يجوز شرعاً، كمنع الحمل لاستبقاء جمال المرأة والخوف من إنجاب البنات خوفا من العار.

خامساً: سياسة تحديد النسل عامة في الدول، لا يجوز لتحريم نعمة التناسل بقتل الأولاد.

سادساً: تحديد النسل بسبب الفقر في ذاته كما الخشية على نفقات وتربية ونحوها في المستقبل، لا يصلح عذرا للمنع ولا يصلح باعثاً على ذلك المنع، فإذا ترجح لديهما

([1]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص82.

أنهما لن يستطيعا ذلك كان لهما الحق في منع الإنجاب خلال هذه الفترة. و منهم من قال إن التربية وما أشبهها فهذه أمرها على الله والله تعالى يعين الإنسان على قدر كلفته فكلما كثر الأولاد زاد الله الإنسان نشاطاً في تربيتهم إذا كان قصده حسناً.

ثم بعد ما سبق، جاءت الآراء من المجلات الفقهية والبحوث الإسلامية ونحوها، لأنها تؤثر بحياة المسلمين تأثيراً كبيراً، وكثير من المسلمين في العالم اليوم يأخذون الأحكام منها ويطبقونها في حياتهم العادية ولا يفكرون فيها لاسيما في هذا العصر المتطور الكترونيا وتكنولوجيا. ولأنها ميسرة للناس حيث ما شاؤوا، ويقرؤونها بلا سؤال ويجدون فيها جوابا يريدونه. وكذلك توجد فيها مسائل حديثة لم تكتب في الكتب القديمة وهي متجددة مستمرة:

أولاً: من قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، التابع لرابطة العالم الإسلامي، قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في الحكم الشرعي في تحديد النسل:

قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي بالإجماع أنه لا يجوز تحديد النسل مطلقاً، ولا يجوز منع الحمل إذا كان القصد من ذلك خشية الإملاق، لأن الله تعالى هو الرزاق ذو القوة المتين، وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، أو كان ذلك لأسباب أخرى غير معتبرة شرعاً، أما تعاطي أسباب منع الحمل أو تأخيره في حالات فردية لضرر محقق ككون المرأة لا تلد ولادة عادية وتضطر معها إلى إجراء عملية جراحية لإخراج الجنين فإنه لا مانع من ذلك شرعاً، وهكذا إذا كان تأخيره لأسباب أخرى شرعية أو صحية يقرها طبيب مسلم ثقة، بل قد يتعين منع الحمل في حالة ثبوت الضرر المحقق على أمه إذا كان يخشى على حياتها منه بتقرير من يوثق به من الأطباء المسلمين.

وقرر: أما الدعوة إلى تحديد النسل أو منع الحمل بصفة عامة فلا تجوز شرعاً للأسباب المتقدم ذكرها. وأشد من ذلك في الإثم والمنع إلزام الشعوب بذلك وفرضه

عليها في الوقت الذي تنفق فيه الأموال الضخمة على سباق التسلح العالمي للسيطرة والتدمير بدلاً من إنفاقه في التنمية الاقتصادية والتعمير وحاجات الشعوب.[1]

ثانياً: قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن تنظيم النسل.

بناء على أن من مقاصد الزواج في الشريعة الإسلامية الإنجاب والحفاظ على النوع الإنساني، وأنه لا يجوز إهدار هذا المقصد، لأن إهداره يتنافى مع نصوص الشريعة وتوجيهاتها الداعية إلى تكثير النسل والحفاظ عليه والعناية به، باعتبار حفظ النسل أحد الكليات الخمس التي جاءت الشرائع برعايتها، قرر ما يلي:

1. لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب.
2. يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة، وهو ما يعرف بالإعقام أو التعقيم، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية.
3. يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباعدة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم. والله أعلم.[2]

ثالثاً: مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة.

قرر ما هو آت في مسألة تحديد النسل:

1. أن الإسلام رَغب في زيادة النسل وتكثيره، لأن كثرة النسل تُقوِّى الأمة الإسلامية اجتماعيًا واقتصاديًا وحربيًا، وتَزيدها عزَّة ومَنْعة.

([1]) مجلة البحوث الإسلامية، العدد 30، من ربيع الأول إلى جمادى الثانية لسنة 1411هـ، من قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، في الحكم الشرعي في تحديد النسل، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، المملكة العربية السعودية، ج30، ص284-285.

([2]) مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دورة مؤتمره الخامس بالكويت، 1-6 جمادى الأولى 1409م، الموافق 10- 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، قرار رقم: 39 (5/1)، مجلة المجمع، العدد الرابع، ج1، ص73.

2. إذا كانت هناك ضرورة شخصية تُحَتِّمُ تنظيم النسل فللزوجين أن يتصرَّفا طبْقًا لما تقتضيه الضرورة، وتقدير الضرورة متروك لضمير الفرد ودينه.
3. لا يصحُّ شرعًا وضع قوانين تُجبِر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه.
4. إن الإجهاض بقصد تحديد النسل أو استعمال الوسائل التي تؤدي إلى العقم لهذا الغرض، أمر لا تجوز ممارسته شرعًا للزوجين أو غيرهما.

ويُوصِي المؤتمر بتوعية المواطنين وتقديم المعونة لهم في كل ما سبق تقريره بصدد تنظيم النسل. [1]

بناء على ما ذكرها الباحث من قرارات المجلات الفقهية والبحوث الاسلامية، حكم تحديد النسل من حيث الطرق الحديثة في الفقه الاسلامي مبيّن، كما ذكر في آراء الفقهاء المعاصرين، ليس فيها اختلاف إلا قليل، ففي الدول العربية أو الإسلامية، يكفي بالأحكام الإسلامية، وأن القانون يتبع الشريعة الإسلامية أو لا يخرج منها كثيرا، وكل المسائل الحديثة مبينة حكمية في الفقه الإسلامي، والأئمة ينظرون فيها ويستخرجون الأحكام الصريحة لكل مسألة ويجعلون القانون يمشي تحت ضوء الشريعة الإسلامية.

ولكن هناك دول ليس فيها سلطة لدين الإسلام، وتسن القانون والنظام حسب تفكيرات أعضاء حكومتها وهؤلاء الأعضاء لا يعلمون الدين الإلهي ولا يفقهون به، وهم أهل الدنيا فقانونهم قانون دنيوي ولا فيه أي شيء من الفكرة الأخروية. فلا يمكن أن يبعد عنهم الخلاف عن الدين الإسلامي بأن قانونهم لا يمكن أن يوافق مع الشريعة الإسلامية على كثير من مسائل الحياة اليومية.

وهذه الدول، يعيش فيها مسلمون تحت سلطتهم، فالقانون يحكم عليهم كغير المسلمين. فمعرفة هذه القوانين من هذه الدول ضرورية في حياتنا اليوم، لاسيما على المسلمين الذين يعيشون داخلها. ففي هذا البحث البسيط، دعنا نعرف القانون الصيني في تحديد النسل فقط بإذن الله تعالى.

([1]) موقع رسالة الإسلام، الملتقى الفقهي، قرارات، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، تحديد النسل، محرم 1385هـ.

3.2 تحديد النسل في القانون الصيني وما يتعلق به:

دولة الصين دولة كبيرة شرقية آسيوية غير مسلمة تقع في شرق آسيا، وهي واحدة من الحضارات القديمة العظيمة الأربعة، عدد سكانها مليار وثلاثمائة وأربعة وسبعون مليون وستمائة وعشرون ألف نسمة (2015م)[1]، والمسلمون فيها حوالي ثلاثون مليون نسمة. وفي الصين ست وأربعون قومية، وعشر أقليات منها كلها قومية إسلامية، وفي الواقع، يوجد لدى القوميات الأخرى مسلمون، وعددهم غير معلوم ولا مسجل عند الحكومة.

من المعروف، أن عدد السكان كبير جداً، كما ذكر الباحث سابقاً، ومن أهم الأسباب لتحديد النسل في الصين نمو عدد السكان، وهدفه المهم هو التحكم في النمو السكاني وتحسين جودة السكان. فهذا التحكم والتحسين لم يُخرِج منه مسلمو الصين. عندما أصبح تحديد النسل سياسة وجب على كل من الصينيين تنفيذه.

تحديد النسل في الصين قانون ونظام وسياسة، كما تحدث الباحث في الفصل الأول، صدر في نهاية القرن العشرين، وهو عمل جديد، لم يظهر في الصين قبل. كلما صدر قانون كشفت طرق تنفيذه وكيفية العمل به. لذلك، تحديد النسل في القانون الصيني له طرق يعمل المواطنون بها لإجابة دعوة الحكومة وله طرق تعمل بها الحكومة لتنفيذ القانون وتشجيع المواطنين على الإستجابة لسياسة الدولة بلا شقاق ولا نزاع. فلنعرف الآن طرق تحديد النسل في الصين وطرق تنفيذ الحكومة للقانون الصيني في تحديد النسل.

1.3.2 طرق تحديد النسل في الصين:

ذكر الباحث في المبحث السابق طرق تحديد النسل في الفقه الإسلامي، فعرفنا طرقا كثيرة ومتنوعة يعمل بها الناس في حياتهم لتحديد النسل، وعرفنا الطرق المخالفة

([1]) موقع بيدوبيك الصيني، (http://baike.baidu.com/view/244361.htm#reference-[1]-244361-wrap)، سكان الصين(2015)، 2016-02-29.

شرعا والطرق الموافقة، كما هي حسب البيئة والظروف، وفيها طرق مشروعة مطلقاً وفيها طرق مباحة في حالة الضرورة. كما في المبحث السابق.

إن طرق تحديد النسل في الصين، لم تختلف عن الطرق التي ذكرناها سابقاً كثيراً، ولكنها فتحت الأبواب أكثر. فطرق في الصين كما يلي:

أولاً: منع الحمل بالأدوات:

هو منع المرأة مؤقتا عن الحمل بالوسائل العلمية. وأهم الوسائل العملية أو العلمية منه التحكم في ثلاثة مراحل من عملية الانجاب، في المرحلة الأولى منع نزول المني والبويضة، وفي المرحلة الثانية منع اتحاد المني مع البويضة، وفي المرحلة الثالثة جعل بيئة الرحم لا تناسب للمني ليحصل على الطاقة ويعيش فيه، أو لا تناسب للبويضات المخصبة أن تغرس وتنمو. [1]

1. اللولب الرحمي(IUD). ذكرها الباحث في طرق تحديد النسل في الفقه الإسلامي.
2. حبوب منع الحمل(Oral Contraceptive). كما ذكرها الباحث في المبحث السابق.
3. الواقي الذكري أو الأنثوي، وذكر الباحث هذه الطريقة في المبحث السابق.

ثانياً: منع الحمل في الفترة الآمنة:

الأيام التي تستثنى الفترة من قبل الإباضة يومين أو ثلاثة أيام إلى بعد الإباضة يوم أو يومين، لا يسهل للحمل، وتسمى بالفترة الآمنة. ونسبة الفشل لمنع الحمل في الفترة الآمنة عالية جداً. [2]

طريقة منع الحمل في الفترة الآمنة، تعني عدم استخدام أي حبوب أو دواء منع الحمل أو عملية جراحية، فالوطء يكون في الفترة قبل الإباضة أو بعدها والتي لا تسهل للتلقيح، فتؤدي إلى قصد منع الحمل. تتميز هذه الطريقة عن غيرها بأنها سهلة لكلا الزوجين، فلا تشبه الحبوب، ولا تمثل باللولب الذي يحتاج إلى وصول الزوجة إلى

([1]) لان، ليوفونغ لينغ، تحديد النسل، موقع بيدو– الدراسات العليا، 2011م، ص5.

([2]) لان، ليوفونغ لينغ، تحديد النسل، ص36–38.

المستشفى، وتتميز بأنها لا أثر جانبي لها وتتميز على الواقي الذكري أو الأنثوي بأنها تزيل المشقة ولا تؤثر في العملية الجنسية. ولكنها لا تمنع الحمل تماما، فنسبة النجاح في المنع أقل من 20%، وهي لا تناسب للمرأة التي لا ينتظم الحيض لها، ولا للمرأة التي تتغير عواطفها وبيئة عيشها وحالة صحتها دائما، ولا للمرأة بعد الولادة وفي الرضاعة وبعد الإجهاض، فاللازم الانتظار ثلاث حيضات. [1]

ثالثاً: التعقيم الجراحي، ذكرناه في المبحث السابق:

إن الطرق التي ذكرها الباحث سابقا لتحديد النسل كلها قبل الحمل، وهي كطرق منع الحمل، وهناك طريقة يستعملها الناس لتحديد النسل بعد الحمل، خاصة في الصين أو غيرها من الدول التي تنظم التحديد بلا تجاوز المواطنين عنه، فالمواطنون يأخذون أية وسيلة لتحديد النسل إجابة للقانون ولا يفكرون في فطرة الانسان وطبيعته.

رابعاً: الاجهاض:

الإجهاض: توقف الحمل الذي عاش أقل من 28 أسبوعاً ووزن الجنين أقل من كيلو، منه الإجهاض العفوي والإجهاض المتعمد. [2]

وبالنسبة إلى الحمل الذي حملته المرأة بسبب فشل منع الحمل، فيمكن توقيفه في بداية الحمل باتخاذ وسائل التوقيف. والحمل البدائي يمكن توقيفه بالإجهاض الدوائي أو الإجهاض الجراحي أو اليدوي، وأما الإجهاض في الفترة الوسطى فيمكنه بريفانول[3] أو بكيس الماء، أو الإجهاض بإضافية (حقن)، أو إخراج الجنين عن تشريح الرحم أو نحوه. [4]

([1]) جوو، أشين، لا ثقة لطريقة منع الحمل بالفترة الآمنة، محطة الارشاد لتنظيم النسل بهانغزو، موقع ويبو، 2009م، ص1.

([2]) لين، تشيد، الأسس التي تؤدي إلي الإجهاض التكراري بمسبب مجهول ونتيجة البحوث الطبية، مجلة النساء لقسم النساء، 2003م، العدد38(8)، 481-3.

([3]) ريفانول: اسم الدواء بالإنجليزية rivanol.

([4]) لان، ليوفونغ لينغ، تحديد النسل، ص42.

1. الإجهاض العفوي:

الإجهاض العفوي أو الإجهاض التلقائي- الذاتي هو الذي يحصل بغير إرادة المرأة، حيث يعمل الرحم على طرد جنين لا يمكن أن تكتمل له عناصر الحياة، وقد يحدث بسبب خلل في جهاز المرأة التناسلي، أو بسبب خطأ ارتكبته كحمل شيء ثقيل، أو توتر نفسي، أو شربها لدواء مضر بالحمل والجنين إلخ. أي أنه إجهاض طبيعي حدث تلقائياً بدون أي تدخل خارجي بأي صورة من صوره، ومسبباته داخلية محضة تتعلق بأمراض تصيب الأم الحامل أو الجنين. [1]

فمن هذا التعريف، لم يظهر فيه أي قصد خارجي يمنع نمو الجنين، ولم يظهر فيه هدف يحدد النسل، لا أحد يريد أن يذهب بالجنين بكثرة الأولاد أو الخشية من نفقته أو تربيته، ولا أحد يريد أن يذهب به بكرهه أو غير ذلك. فهذا الإجهاض لا يسببه تحديد النسل، إنما هو ساقط بنفسه، أو لا يمكن الحماية عليه ولا يقدر على حياته، فالإجهاض كتب عليه والانسان يعجز عن تحويل هذه الحالة.

كما أن الإجهاض العلاجي، يعتبر من الضرورات، للضرر بالأم أكثر إذا لم يجهض، وذلك إعمالاً القاعدة "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف[2]"، و"يختار أهون الشرين[3]"، و"يدفع أعظم الضررين باحتمال أخفهما[4]"، و"إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما[5]". فهو جائز شرعاً.

وعلى كل حال الإجهاض العفوي والإجهاض العلاجي الضروري بأي وسيلة، يدوية أو دوائية أو وسيلة أخرى معتبرة طبياً، لا يتدخل فيه أي سبب من أسباب تحديد

([1]) زوزو، فريدة، البحث الإجهاض دراسة فقهية مقاصدية، ص11. واليوت فيليب، العقم: أسبابه وطرق علاجه، 1403هـ، ط3، ص165.

([2]) الزحيلي، محمد مصطفى، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ط1، دار الفكر، دمشق، 2006م، ج1، ص219.

([3]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

([4]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

([5]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص226.

النسل، وقصده ليس تحديد النسل، وهو خارج موضوع تحديد النسل نهائياً، فلا يعتبر من طرق تحديد النسل.

2. الإجهاض المتعمد.

كثير من الناس اليوم يعملون الإجهاض المتعمد بالأسباب المتنوعة، لاسيما في الصين بعد وضع القانون في تحديد النسل، حيث أصبح طريقة من الطرق لتحديد النسل بعد فشلهم في منع الحمل. فصحة الجنين وعمره وأحواله لم تدخل في أسباب الإجهاض. فالإجهاض يحدث بسبب وجود الجنين أو جنس الجنين أو نحوه من الأسباب الباطلة.

أ- تعريف الإجهاض المتعمد.

الإجهاض المتعمد (induced abortion) هو الذي يوقف حالة الحمل بقطعه أو إزالته من الرحم قبل أن يكتمل نموه، وإذا كان الجنين قد اكتمل نموه، ويعمل هذا العمل على إنهاء الجنين المتأخر(late termination of pregnancy, LTOP) أو الاجهاض المتأخر (late-term abortion). وكل من الإجهاض المتعمد يمنع حياة الجنين مباشرة، أو غير مباشرة حتى يخرجه من الرحم وكذا بطن الأم ليموت في البطن وحتى بعد نفخ الروح، منعاً نهائياً. ولاستهداف موته وإزالته ظهر كثير من الوسائل الطبية دوائية وجراحية. [1]

ب- وسائل الإجهاض المتعمد.

يؤدي علم الطب المعاصر إلى الإجهاض بالأدوية أو العملية الجراحية. في الفترة الأولى(أول ثلاثة شهور)للجنين، يساوي الدواءان RU486 والبروستاغلاندينات[2]

([1]) ديأي، قريمس، وجي، ستورت، الثرثرة الإجهاض، الحاجة إلى مصطلحات أفضل، وسائل منع الحمل، 2010م، 81(2)، 93-6.(موقع كتاب ويجبيك الصيني، الإجهاض المتعمد).

([2]) بروستاغلاندين هو واحدة من عدد من المواد المشابهة للهرمونات، التي تشارك في مجموعة واسعة من وظائف الجسم مثل: تقلص واسترخاء العضلات الملساء، تمدد وانقباض الأوعية الدموية، السيطرة على ضغط الدم، تشكل التهابات، تنظيم إفراز حمض

والعملية الجراحية[1]، وفي الفترة الثانية (من بعد ثلاثة شهور إلى قبل ستة شهور)، يمكن الإجهاض بالأدوية ولكن بالعمليات الجراحية أضرارها الجانبية أقل، ويمكن منع الحمل بتناول الحبوب المركب الفمومي مباشرة أو بالجهاز الرحمي لمنع الحمل بعد الإجهاض. [2]

جـ- قد يؤدي نظام تحديد النسل إلى الإجهاض المتعمد.

الإجهاض بالعمليات الجراحية طريقة شائعة في الصين، ما زالت اليوم مستعملة كأنها عادية، ومن الأسباب التي تستعملها في الصين اثنان: أولهما: استيقاف الحمل بعد الفشل في منع الحمل للمرأة التي ليس لها أمراض معدية أو أمراض جنسية، أو غيرها من الحالات، وثانيهما: للمرأة التي لا يمكن لها حمل مستمر بالأمراض المتعددة.[3]

بيّن الباحث أن الإجهاض المتعمد لا يكون إلا بعد فشل المرأة في منع الحمل، أي حملت المرأة بعد العملية الجنسية، ولكنها لم ترد أن تحمل أو منع حكومي. فالذي يؤدي إلى هذا المنع في الصين أمور كثيرة، فأولها: نظام تحديد النسل، كما ذكره الباحث في الفصل الأول، لكل زوجين حق في إنجاب طفلين (بعد 2015-12-

---

المعدة، وتنظيم درجة حرارة الجسم، تراكم الصفائح الدموية، نفاذية الأوعية الدموية، تؤثر أيضا على عمل بعض الهرمونات وتستمد البروستاغلاندين من مادة كيميائية تسمى حامض الأراكيدونيك تصنف الى تسعة انواع رئيسية من(A-I)، درجة التشبع لكل سلسلة كيميائية شكلت باضافة رقم 1،2،3 الى التسمية، كما تختصر انواع البروستاغلاندين الى الشكل التالي(PGF2α،PGE2).

([1]) أر، كولير، والآخرون، الطرق الطبية من أجل الإجهاض في الاثلوث الأول، قاعدة بيانات كوكرين للمراجعات المنهجية، 2011م، ص11.

([2]) بي، وات، والآخرون، استعراض الأدلة للعناية بالإجهاض المأمون، وسائل منع الحمل، 2013م، 88(3)، 350-63.

([3]) هوانغ، هفونغ، وهان، شيوجيون، الإجهاض، دار النشر للمصنفات الريفية، 1999م، ص15.

27)[1]، أما قبله، طفلان لكل زوجين، والفترة بينهما أربع أو خمس سنوات، تشجيع الواحد للزوجين، وتشجيع الإنجاب الأول وتحديد الإنجاب الثاني ومنع الإنجاب الثالث[2]، ومن خالف عن هذا القانون، يغرم ويدفع فاتورة المخالفة. [3]

إن الأغنياء غير المسلمين عادة يفكرون في الاقتصاد المادي الدنيوي، ويخشون على زيادة النفقات المالية للطفل الزائد، ولا يريد الغرامة، وعندما يحددون النسل ويختارون أحسن وسائل منع الحمل حتى لا تعطى الفرصة للمرأة أن تحمل، فإن حملت، لن يخشى الغرامة. بل المشكلة في الفقراء والذين يسكنون في الأرياف، لا يفكرون في الاقتصاد، بل يحبون كثرة الأبناء، فلا يستطيعون وسائل منع الحمل الممتازة لأنها غالية، وكثير من نسائهم يمنعن الحمل باللوالب التي تمنع مجاناً حكومياً، فإذا حدث الحمل واكتشفت الدولة حملاً مخالفاً فالإجهاض والغرامة، الإجهاض المتعمد ليس ممنوعاً مطلقاً في العالم إلا الشريعة الإسلامية (كما سيبينها الباحث فيما بعد).

وبتحديد النسل وغيره، تدعو منظمة الصحة العالمية النساء إلى تلقي الإجهاض المأمون القانوني الجيد[4]. وبحسب تقديرات الصحة العالمية فقد بلغت حالات الإجهاض سنويا في العالم 44 مليون[5]، وحسب تلك الإحصاءات، فقد بلغت

([1]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص8.

([2]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص91.

([3]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص137.

([4]) منظمة الصحة العالمية، الإجهاض المأمون، التوجيهات التقنية والسياسية للنظم الصحية، مجلة منظمة الصحة العالمية، 2012م، المسألة 8.

([5]) جي، سدغة، والآخرون، الإجهاض المستحث: الإصابة والاتجاهات في جميع أنحاء العالم من 1995م إلى 2008م، دار لانسيت، 2012م، ص625-632.

الإجهاضات 13 مليون في الصين بسبب سياسة الطفل الواحد[1]، حيث بلغت في عام 2008م حوالي 40% من النساء عملت الإجهاض القانوني. [2]

وللحصول على هدف تحديد النسل تحث الصين على الإجهاض القانوني وتساعد النساء عليه. وفي عام 1980م، حثت الحكومة الصينية إدارات تنظيم الأسرة على اتخاذ الوسائل الممكنة للنساء اللاتي حملن خارج التنظيم على الإجهاض الإجباري. ففي مقاطعة سيتشان اتخذت التدابير على إلزام الحامل المخالفة للنظام أن توقف الحمل (الإجهاض) لمسايرة تحديد النسل[3]، فأصبح الإجهاض المتعمد طريقة لتحديد النسل.

كذلك هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى الإجهاض، مثلاً: كره البنت، كثير من الناس يحبون الذكر لاسيما تحت نظام التحديد، معظمهم يريدون الذكر إن كانت تحمل المرأة، فإن كان الحمل ذكراً، فلا شيء عليه، وإن كان الحمل بنتاً وهي حمل أول، فعليها الإجهاض.

كذا الإجهاض بعد العملية الجنسية بين الرجل والمرأة وليسا زوجين أو قبل الزواج ولم يستعدا الزواج، أو الزوجان لم يرغبا في الحمل أو تربية الطفل أو نحوها. فكلهم لا يريد الحمل ولا الوضع إلا بريئاً من الحمل، فالإجهاض أول وسيلة لهم لحل المشكلة.

([1]) موقع شينهوا، الصحة، حلات الإجهاض السنوية في دولتنا 13 مليون واتجاه السن الأصغر خطير، 15-11-2013. News.xinhuanet.com

([2]) كيآر، كولويل، والآخرون، الثغرات الحرجة في حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، وسائل منع الحمل والوقاية من الإجهاض غير الأمن، المجلة الدولية لأمراض النساء والتوليد، 2010م، ص110.

([3]) هه، يا فو، الأزمة السكانية-التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين، دار التنمية الصيني، 2013م، ص193.

على كل حال، الإجهاض المتعمد بشكل من أشكاله طريقة لتحديد النسل، خاصة في الصين. بأن إعمال الإجهاض المأمون القانوني أولى من مخالفة سياسة التنظيم.

فهذه الطرق التي ذكرها الباحث معتبرة من طرق تحديد النسل في الصين، إنما هي تبدأ من قبل العملية الجنسية وتنتهي عند الإجهاض بعد الحمل. ومع هذه الطرق، تعمل حكومة الصين تنفيذ النظام والقانون وسياستها بطرق متنوعة لتكون السياسة عالية بين الدولة والشعب، ولكل من الصينيين حق تنفيذها وعليهم طاعتها.

2.3.2 طرق تنفيذ الحكومة للقانون الصيني في تحديد النسل:

سنت حكومة الصين كثيراً من طرق تنفيذ القانون في تحديد النسل منذ أن سنته، وتتغير الطرق كما تغير النصوص القانونية بتغير أحوال حياة الشعب وتطور علم الطب وحالات البيئة، والدستور، وحال اقتصاد الدولة، وحال مجتمعها، وأنواع القوميات ونحوها. إذا كان تنفيذه اجبارياً، فعلى الحكومة اجراءات، وعليها حل المشاكل إن لم تكن للشعب قدرة على تطبيقه أولم يُقبل كأنه شيء عجيب.

فطرة الناس أن يحبوا الجنس والشهوات ويشرفون أنفسهم بكثرة أولادهم لأنهم زينة، كما قال الله تعالى في القرآن الكريم ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾[1]، فلا يسهل لأي واحد من الناس أن يترك زينته لتدخل غيره. فعلى حكومة الصين أن تبين نظام تحديد النسل بنشره وشرحه وإشارته. فيجب أن تسن القانون ومعه طرق التنفيذ المقبولة. فما الطرق التي تنفذ حكومة الصين بها القانون الصيني في تحديد النسل؟

أولاً: وضع القانون بالطريقة المسوغة وجعله من سياسة الدولة:

صدر النص الكامل لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل لعام 2016م: من أجل تحقيق تنمية متناغمة بين السكان والاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، تنفيذ تحديد النسل، والحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين،

([1]) سورة آل عمران: 14.

وتعزيز السعادة العائلية والازدهار الوطني والتقدم الاجتماعي، فوضع هذا القانون وفقاً للدستور. ونص: دولتنا دولة مزدحمة بالسكان، فتنفيذ تحديد النسل سياسة أساسية للدولة.[1]

كل دولة سياستها لا تقبل التدخل وتسيطر عليها هي نفسها، وتضع الدستور حسب سياستها، والقانون[2] يتبع الدستور[3] بلا خلاف. وإن كان الدستور منصوصاً من قبل الدولة، فليس للمواطنين أن يخالفوه أو يناقشوا فيه أو يمنعوا منه شيئا، وعليهم الاتباع له وتنفيذه باتباع خطوات الحكومة.

أما الصين، فجعلت تحديد النسل من سياستها ووضعت تحديد النسل من الدستور وسنت قانوناً في تحديد النسل، فهذا أول سبب مسوغ لها في تنفيذ هذا القانون، وهذه الخطوة كالجُنة[4] لحكومة الصين لتنفيذ القانون الصيني في تحديد النسل، فلا شقاق بينها وبين الشعب في تنفيذه تحت الدستور، ولا منع من قبل الشعب،

---

(1) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، دار القانون الصيني 2015-12-27، الفصل الأول، المادة:1-2.

(2) القانون هو في اللغة: مقياس كل شيء وطريقه كما ورد في القاموس المحيط، وفي الاصطلاح: القاعدة والنظام الثابت، وهو أمر كلي منطبق على جميع جزيئاته التي يتعرف أحكامه منه، وقال الدكتور محمد عبدالجواد محمد أن القانون يعني النظام الثابت وعلى ذلك فالنظام تعريف القانون، أنظر الشورى في الشريعة الإسلامية لحسين بن محمد المهدي، ص76.

(3) **الدستور هو في اللغة:** كلمة فارسية تعني الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند، والذي تجمع فيه قوانين الملك، وتطلق أيضا على الوزير، وهي مركبة من كلمة " دست " بمعنى قاعدة، وكلمة، وفي الاصطلاح: بأنه مجموعة الأحكام التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات، وبيان اختصاصاتها، وبيان حقوق المواطنين وواجباتهم، أنظر الإسلام والدستور لتوفيق بن عبد العزيز السديري، ص65.

(4) الجُنة هي سُترَة ، كُلّ ما ستر أو وقي من سلاح وغيره، الصَّوْمُ جُنَّةٌ (حديث): وقاية من الشَّهوات، أنظر معجم اللغة العربية المعاصرة، ص408.

ولا جدال بينهما، ولا شكوى عليها، فلا مشقة عليها في تنفيذه. فهذه الطريقة مهمة جدا لحكومة الصين، وهي كالإجراءات الأولوية.

ثانياً: إدارات تحديد النسل وتقسيمها:

نشرت الدولة إدارات تحديد النسل بدرجات، ويتزعم مجلس الدولة أعمال السكان وتحديد النسل بشكل عام، وتعمل الحكومات الشعبية المحلية على كافة المستويات القيادية داخل مناطقها الإدارية للسكان وتحديد النسل.[1]

لحكومة الصين درجات حسب المستويات، وهذه كالهرم، أعلاها مجلس الدولة، وتحته حكومات المقاطعات، وتحت كل حكومة مقاطعة حكومات المدن، وتحت كل حكومة مدينة حكومات المحافظات، وتحت كل حكومة محافظة حكومات البلدات، وتحت كل حكومة بلدة قرى، ولكل قرية أكثر من حي، فعند كل درجة نشرت إدارة السكان وتحديد النسل، وفيها موظفون متخصصون لتنفيذ تحديد النسل.

أما التنفيذ فيقدم بها إدارات السكان وتحديد النسل عن حكومات البلدات وما تحتها، فأما فوق حكومات البلدات، فأعمالهم أعمال يومية مسؤولة عن تنفيذ برنامج السكان وتحديد النسل ووضع البرنامج المناسب حسب خطة السكان وتحديد النسل.[2]

ثالثاً: توسيع أبواب إدارات السكان وتحديد النسل بتعاون وتماسك المنظمات والجمعيات ونحوها وتشجيعها في العمل للسكان وتحديد النسل بالمكافأة.

في كل الدولة منظمات وجمعيات ونقابات العمال ونحوها، فإن كانت الدولة تجمعها في تنفيذ الأمور في الأماكن الإدارية المحلية، فتسهل عليها أن تتم الأعمال. فحكومة الصين لم تخرج من هذا المنهج لتنفيذ القانون في تحديد النسل، بل جعلت هذه الخطوة حقا على كل من هذه الجماعات، ولكن تعطي المكافأة للأحسن عملاً منها حسب النتائج. كما جاء النص:

([1]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، المادة:5.

([2]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، الفصل الثاني، المادة: 10.

"على نقابات العمال، ورابطة الشباب الشيوعي، والاتحادات النسائية، وجمعية تنظيم النسل، والفئات الاجتماعية، والشركات والمؤسسات، والمواطنين، أن تساعد الحكومة في العمل للسكان وتحديد النسل. فالدولة تعطي المكافأة للأفضل من المنظمات والأفراد الذين قدموا إنجازات بارزة في العمل للسكان وتنظيم الأسرة".[1]

وبهذه الخطوة أصبح تنفيذ القانون الصيني لتحديد النسل أمراً شائعاً شعبياً، وهي الطريقة المساعدة له، فإنها طريقة لا يمكن اهمالها في هذا الأمر.

رابعاً: الإعلام والتعليم:

لا يمكن أن يعرف المواطنون القانون إلا بعد ما جاءهم الإعلام الحكومي، أو التعليم المدرسي أو نحوه. فالإعلام والتعليم للقانون في تحديد النسل من الإجراءات لتنفيذه، فعلى الحكومة حق الإعلام والتعليم، وعلى المواطنين حق العلم والتعلم، كأنه مادة إجبارية في حياة المواطنين والتربية المدرسية والجامعية.

الإعلام والتعليم لتحديد النسل في الصين عمل يومي، كلما تغير القانون أو تغير طرق منع الحمل أو الإجهاض القانوني تغير طرق الإعلام والتعليم من حيث النصوص والمناهج. أما الإعلام، فوسائله متنوعة، أخذت حكومة الصين بطريقة التلفزيونات والمجلات والمصنفات والأوراق الإعلانية والإذاعات واللافتات والصحائف ونحوها، وطرق الإعلام طرق عادية. وأما التعليم، فطرحت حكومة الصين مادة إجبارية في المدارس والجامعات بشكل القانون العام، وفيه قانون في تحديد النسل، وعلّمت الطلبة أن تحديد النسل سياسة أساسية، ونصت في كتب كثيرة عن أسباب تحديد النسل، وطرق التحديد وأهمية التحديد ونحوها[2]، وهذه الطرق ما زالت ركنا من أركان تنفيذ القانون في تحديد النسل.

وكذلك تقدم الإعلام والتعليم من حيث المنهج وأهميته، لأن نمو السكان يستمر بقصوره الذاتي والاضطرابات بين الجنسين وزيادة السكان المتنقلين، وكثرة الشيخوخة

([1]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، المادة:7.

([2]) الأيديولوجية والأخلاق للصف التاسع(الكامل)، دار الشعب للتربية والتعليم، 2013م، ص50-52.

وزيادة المخالفة وغيرها مهما لمعظم المواطنين، فلم يخرجوا عن هذه السياسة. فألزمت حكومة الصين موظفي إدارات السكان وتحديد النسل تحسين فكرة المعرفة والمثابرة على خدمة المواطنين لتحقيق هدف أقل الولادة وأفضلها، وعليهم توسيع الموضوعات الإعلامية وكفاية احتياجات المواطنين، وبها تشديد في إعلام السياسة واضطرار المواطنين في معرفة إيجابياتها، وعليهم تغيير وسائل الإعلام القديمة إلى الوسائل الحديثة المناسبة، فمنها التعليم الريفي أو المنزلي بتحليل المسائل والمحاضرات أو الأنشطة، وكذلك اتحاد أعضاء الإعلام وزيادة وسائله. [1]

وكذلك جعلت الحكومة الإعلام والتعليم حقاً على الكثير من غير الموظفين، كما جاء النص: على إدارات تحديد النسل والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحة والمنزل والأخبار والدور والإذاعة والتلفزيون والإدارات الأخرى تنظيم القيام بالدعاية والتثقيف للسكان وتحديد النسل. وعلى إدارات الإعلام العامة حق الرفاه الاجتماعي لالتزامات الإشهار للسكان وتحديد النسل. يجب على المدارس والجامعات تنظيم التثقيف الصحي والمراهقة أو الجنسي بين الطلبة بالطريقة المناسبة للوفاء بالميزات التعليمية. [2]

خامساً: القيام بالبنية التحتية:

إذا كان تحديد النسل اجبارياً على المواطنين، فلا يمكن أن يجيبه المواطنون إلا أن تكون هناك أدوات جاهزة وأساليب مقبولة ومناهج واضحة، كنشرة القسم لتحديد النسل في المستشفى ودراسات طبية علمية وخدمات أساسية للمواطنين من الاستشارة والاستفسار والمراكز الإرشادية لإدارات تحديد النسل ورواتب للموظفين وغيرها من الاستعدادات. فما هي البنية الأساسية التي بنت حكومة الصين لتحديد النسل؟

([1]) وانغ، يي، كيفية تعزيز أعمال الدعاية والتثقيف لتحديد النسل في الحالة الجديدة، مجلة الصحة الصينية والأجنبية، ص96-97.

([2]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، الفصل الثاني، المادة:13.

1. حسب الخدمات الريفية في تحديد النسل، بنت محطات المحافظات والبلدات لخدمة تحديد النسل. البنى التحتية الريفية تحتوي على الغرف المختلفة والمعدات التقنية ودعم المرافق، والغرف المختلفة تحتوي على غرف الدعاية والتثقيف وغرف الخدمات التكنولوجية وغرف الاستفسارات والتدريبات وغرف إدارة الصيدلية وغرف المساعدات. والمعدات التقنية تحتوي على الوسائل السمعية والبصرية والكشف والعملية الجراحية والخدمات السريرية والمعلومات الالكترونية والمخازن الصيدلية ونحوها من المعدات والمركبات المتنقلة والقوارب الخدمية.[1]
2. نشر قسم تحديد النسل والتوليد وأمراض النساء في كل مستشفى، وبعض المستشفيات فرقت هذا القسم إلى قسم تحديد النسل وقسم التوليد وأمراض النساء. فقسم تحديد النسل مسؤول عن الإجهاض والعمليات الجراحية للإجهاض أو التعقيم وعمل اللوالب ونحوه.
3. حكومة الصين تنفق كثيرا من المبالغ على استحقاق تحديد النسل، وهذه المبالغ تكون بشكل رواتب الموظفين أو رسوم المعدات والتكنولوجيا أو الصرف في الإعلام والتعليم أو المكافئات وغيرها. وفي عام 2013م، بلغ مجموع المبالغ التي صرفتها الصين على الصحة تقريبا 3196.9 مليار رنمينبي[2](حوالي 473.6 مليار دولار أمريكي).
4. هناك موظفون متخصصون في تحديد النسل، هم أهم دعامة لعمل وتنفيذ تحديد النسل، فنشرت هذه الجماعة في الصين خطة أولى في الخدمة والإعلام والتعليم واستحقاق الهدف النهائي. منهم أساتذة الجامعات ومدرسون وممرضون وأطباء وطلبة وموظفون في الإدارات وغيرهم. ويشتغلون في تحديد النسل يوميا، فتحقق حكومة الصين بهم أهداف تحديد النسل من حيث التنفيذ.

([1]) لجنة جمهورية الصين الشعبية للسكان وتحديد النسل، معيار البنية التحتية الريفية لإدارات خدمة تحديد النسل، 2015م-12، (التنفيذ 2016-03-01)، المادة11-14، ص3.

([2]) أصحاب دار النشر لجامعة طب شيه الصينية، الحولية الإحصائية للصين في مجال الصحة وتحديد النسل، دار النشر لجامعة طب شيه الصينية، 2015م، ص91.

سادساً: بالمكافأة والأوسمة:

فُطِرَ الناسُ على حب المال والسمعة والشهرة في الحياة، لاسيما في المال كما أخبرنا سبحانه وتعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَال حُبًّا جَمًّا﴾[1]، لو أُعطوا من المادية أو الغذائية أو غيرها مكافأةً بعد أن عملوا شيئا، فعملوه مباشرة. فالمكافأة أصبحت طريقة مختارة لتشجيع الشعب على أن يتركوا شيئا ويعملوا شيئا أخر، فهذه طريقة تختارها الدولة عندما تريد مواطنيها أن يجيبوها.

فلذلك أوجبت دولة الصين على نفسها للمنظمات والأفراد الذين حققوا إنجازاً بارزاً في الأعمال للسكان وتحديد النسل مكافأة مجزية، وتعطي الدولة مكافأة نظامية للأزواج الذين يقومون بتحديد النسل. والأزواج الذين انجبوا الأطفال وفقا للقانون والنظام، يمكن أن يحصلوا على جائزة لتمديد إجازة الأمومة أو فوائد أخرى. والأزواج الذين انجبوا طفلاً واحداً طول الحياة اختيارياً في فترة دعوة الدولة إلى طفل واحد لكل زوجين، ستمنح لهم شهادة الشرف للزوجين بطفل واحد، ومن حصلوا على هذه الشهادة، تعطي لهم مكافأة خاصة لوالدي الطفل الواحد وفقاً لنظام الدولة والمقاطعات، كذلك تعطيهم مكافئات متنوعة في حالات أخرى.[2]

وعلى نظام تحديد النسل قبل 2016-01-01، كما ذكر الباحث قبل، لكل زوجين طفل واحد، فهذا يؤدي إلى كثرة الشيخوخة، فهي زادت قلق الشعب للمستقبل، فأوجبت الدولة على نفسها نشر الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للحماية، فمن عام 2006، وللأزواج الذين بلغت أعمارهم ستين عاماً، فلكل زوجين منهم طفل واحد

([1]) سورة الفجر: 20.

([2]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، الفصل الأول، المادة:8 والفصل الرابع، المادة:23 و25 و27.

أو بنتان فقط، يمكنهم استدعاء الحصول على مكافأة التشجيع والمساعدة، وأكثر تنفيذ لهذا النظام في الأرياف. [1]

ومن المعلوم أن هذه الطريقة من طرق تنفيذ نظام تحديد النسل حلت كثيراً من المشاكل بين الحكومة وبين المواطنين، وتستفيد الدولة منها تيسيراً في الأعمال والموظفين، بأن المكافئات التي تعطي الدولة للأزواج نظاميا كأنها دواء يزيل القلق. فتحسين هذه الطريقة وتوسيعها أصبح واجباً على دولة الصين لاسيما في تحديد النسل.

سابعاً: تنفيذ إجباري:

القانون للدولة ذو القوة وهو إجباري إلزامي. والقانون في تحديد النسل من قبل الدولة، فتنفيذه قانوني إداري، وركن الإنفاذ القانوني الإداري إدارات أو وحدات أو جمعية مرخصة أو منظمات مرخصة.

أما محتويات التنفيذ القانوني الإداري لتحديد النسل فهي التأكيد الإداري لتحديد النسل، والترخيص الإداري لتحديد النسل، والتعقيب الإداري لتحديد النسل، وتحصيل رسوم الصيانة الاجتماعية، والعقود الإدارية لتحديد النسل، والجزاءات الإدارية لتحديد النسل، وإعادة النظر الإدارية لتحديد النسل، والدعاوى الإدارية لتحديد النسل، والتعويض الإداري لتحديد النسل، والدفع الإداري لتحديد النسل.[2]

إن التنفيذ القانوني الإداري لتحديد النسل أعمال شاملة تشمل كل عمل عن تحديد النسل، وعمله يمتد من قبل الحمل إلى نهاية حياة الوالدين. وكل من هذه الأعمال توجه إلى المواطنين، فعليهم أن يسمعوا ويطيعوا ولا يعصون، كأنها أمر واضح ونهي واضح، فلا يسمح لأي مواطن أن يخالفه.

([1]) تشوا، خوي، في بناء نظام ضمان الشيخوخة الريفية، نظرية جديدة في تطوير السكان العلمي– دراسة في السكان وتحديد النسل على مستوى الخصوبة المنخفضة، ط1، دار النشر لجامعة تشجيانغ، 2010م، ص273.

([2]) تسوي، جوو لان، دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل، ص114.

ومن يخالف هذه الأحكام من هذا القانون، فعلى الإدارات الإدارية لتحديد النسل، أو إدارات الصحة بمنصبها إصلاحه، وتحذيره، وأخذ دخله غير الإيرادات المشروعة[1]، فإذا كان الدخل غير المشروع أكثر من 10 آلاف يوان(حوالي 1.5 ألف دولار أمريكي)، فالغرامة عليه لا تقل عن ضعفين ولا تزيد عن ست أضعاف الدخل غير المشروع، وإذا كان لا دخل غير مشروع له أو الدخل غير المشروع أقل من 10 آلاف يوان، فالغرامة عليه من بين 10 آلاف يوان و30 ألف يوان، وإذا كانت الحالة أشد المخالفة، فيجوز للسلطة التي صدرت شهادة التصريح إلغائها، وإذا كان يشكل جريمة، فعليه مسؤولية جنائية[2]. وكذا توجد أشكال من العقاب على الموظفين الذين يخالفون هذا القانون بمساعدة الجريمة أو يعملون تصريحا كاذبا في الولادة أو يعملون أعمالا أخرى وتحدث نتائج خاطئة شديدة، أو يعملون الغش أو يغتصبون أموال غيرهم، أو يهملون مهنهم أو يعتدون على غيرهم أو غيرها من الأعمال المخالفة.

وأما بالنسبة للمواطنين، فالدولة تشجع كل زوجين على إنجاب الطفلين فقط، وقد يتطلب الأزواج ترتيب حمل الطفل الجديد وفقا للقانون واللوائح، وتدابيره محددة للَّجنة الدائمة أو المؤتمر الشعبي الوطني في المقاطعات، أو المناطق ذاتية الحكم، أو البلديات. والقوميات الأقلية تدخل نظام تحديد النسل أيضا، وتدابيره محددة للَّجنة الدائمة أو المؤتمر الشعبي الوطني في المقاطعات أو المناطق ذاتية الحكم أو البلديات[3]. فمن يخالف هذا وينجب الطفل الثالث، فيقوم بدفع نفقات الدعم الاجتماعي، فإن لم يدفعها كاملة في الوقت المحدد المعين، فعليه أن يدفع الغرامة المتأخرة من التاريخ الافتراضي للدفع وفقاً للأحكام ذات الصلة، وإن لم يدفعها، فترفع

([1]) دخل غير مشروع هو الأموال أو المواد التي أخذها الإنسان بفعل غير مسموح قانونياً، انظر دراسات في مسألة الضريبة على الدخل غير المشروع ليانغ ليانغ، ص139.

([2]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، الفصل السادس، المادة:36-40.

([3]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، الفصل الثالث، المادة:18.

الإدارات لتحديد النسل التي قررت الدفع إلى المحكمة لوفائه إجبارياً. [1]. وكذا توجد أشكال من العقوبات على المواطنين الذين يخالفون هذا القانون حتى الجنائية.

هذه الطريقة ما زالت أهم طريقة لتنفيذ القانون الصيني في تحديد النسل، لأن المواطنين في الصين لم يقبلوا نظام تحديد النسل، وهم لا يقبلون أن يتركوا الإنجاب بعد طفل واحد، أو طفلين بعد 2016-01-01 أو بنتين، أو ينتظروا أربع أو خمس سنوات بين الطفلين، فيحبون البنين كما يحبون المال إلا قليلاً منهم. فإن لم يكن هذا القانون إجبارياً ملزماً، فلا يمكن أن ينجب الأزواج أقل من طفلين إلا بالأمراض أو بالأسباب التي تمنع الحمل أو الولادة. فلا يمكن للدولة أن تطرح النص القانوني، ولا تطرح طرق التنفيذ بالقوة. فهذه الطريقة هي الأولى والأساس لتنفيذ القانون في تحديد النسل.

نكتفي هنا بطرق تنفيذ الحكومة للقانون الصيني في تحديد النسل، والمعلومات قد تكون واضحة بالبينات السابقة إن شاء الله تعالى. وإلى هنا عرفنا أن الصين لا تمنع تحديد النسل بأي وسيلة، حتى أنها تشجع الإجهاض القانوني بعد الحمل، ومن طرق تنفيذها في تحديد النسل بينت أن تحديد النسل حق على كل المواطنين الصينيين، وقد اتضح الفرق الكبير بين القانون الصيني والفقه الإسلامي، فلندخل في الفصل الثالث ويبين فيه الباحث الموضوعات المطلوبة.

([1]) النص الكامل الجديد لجمهورية الصين الشعبية في تنظيم السكان وتنظيم النسل، الفصل الثالث، المادة:41-44.

الفصل الثالث

المتفق عليه والمختلف فيه بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني في تحديد النسل

1.3 المتفق عليه والمختلف فيه:

سبق تعريف تحديد النسل وطرقه وحكمه من حيث طرقه في الفقه الإسلامي وكذا تعريفه وطرقه وطرق تنفيذه في القانون الصيني، وسبق بيان تاريخه وأسباب وجوده في الدول الإسلامية والصين، فنستطيع أن نكشف المتفق عليه والمختلف فيه بينهما من حيث الموضوعات التي بيناها. فلننظر إليها ونأخذ من النقاط المتفق عليها بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني والنقاط المختلف فيها بينهما.

1.1.3 النقاط المتفق عليها بينهما:

مما سبق، كثير من النقاط التي ذكرها الباحث في الفقه الإسلامي والقانون الصيني متشابهة أو متطابقة، فما هو النطاق الذي يتفقان عليه؟

أولاً: تعريف تحديد النسل لغة:

معنى تحديد النسل اللغوي لا يفرقه بين اللغات، هو منع التوليد والإنجاب أو تعيينه من حيث العدد أو الفترة أو تنظيم حالات الانجاب بطرق معينة، ولكن لم يكن هذا المعنى اللغوي مستخدما في القانون الصيني لأن المعنى القانوني أوسع وأوضح للتنفيذ.

ثانياً: تاريخ ظهور تحديد النسل بطرق جديدة:

إذا أخرجنا موضوع العزل من الإسلام والخصاء في الصين القديمة، أن تحديد النسل موضوع حديث، دخل في الدول الشرقية نهاية القرن التاسع عشر أو العشرين، وكذا اعتبر أن تحديد النسل ظهر غربياً، وليس من دولة الصين ولا من دول عربية، فأما الدول العربية فلم تأخذه كالنظام، بينما الصين أخذته وأوسعته ونظمته. فيمكن أن نقول إن تحديد النسل من حيث الطرق الحديثة صدر من الدول الغربية ثم امتد إلى الدول الشرقية، الصين والهند والدول العربية وغيرها من الدول التي لم تصدره.

ثالثاً: بعض أسباب تحديد النسل:

إن الناس في العالم متفقون على كثير من الموضوعات، وينظمونها في الحياة اليومية، مثلاً لا حرب غير مسوغ، ولا قتل نفس إلا بسبب مقبول، وعمل الخير للفقراء، ولا قطع الطريق إلخ. فمن أسباب تحديد النسل معتبرة في العالم بلا خلاف، كذا بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني، فمن هذه الأسباب كالآتي:

1. وجود مرض من الأمراض المعدية في الزوجين أو أحدهما، والخوف على صحة المرأة وسلامتها بسبب الحمل المتتابع أو الخوف من الموت بسبب الولادة.

من المعلوم أن الصين تشجع على الولادة الأقل والأفضل، فلا تقبل أي عيب في الولادة ولا في الحمل، فإذا كان الزوج أو الزوجة لهما أو أحدهما عيب للحمل أو الولادة أو أي مرض من الأمراض المعدية أو السارية، فالحمل أو الولادة في هذه الحالة مخالفة الأفضل، ومنع الحمل أو الولادة في هذا الوقت مقبول على الأقل. فهذا المنع من نظام تحديد النسل، أصبح لازماً قانونياً وواجباً إجبارياً. على كل حال، هذا المنع بالنسبة إلى حكومة الصين هو العمل لصالح صحة الأزواج وصحة المجتمع، وكذا تنفيذ القانون في تحديد النسل، أي لا مانع في المنع بل هو لازم على الدولة وعلى الأزواج.

أما في الفقه الإسلامي، كما سبق من قبل، الأمراض التي تؤدي إلى الخطر في صحة المرأة أو الحمل أو الأولاد في حياتهم أو يمكن أن تؤدي إلى الموت، فهو جائز شرعا، لا مانع في المنع[1]. فالأمراض لا تفرق الطرق التي يعمل بها تحديد النسل، العزل أو الحبوب المناسب حتى الإجهاض أو التعقيم. لأن هذه الحالة معتبرة في الفقه الإسلامي من الحالات الضرورية، فالحالة الضرورية، جائز بقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ

([1]) القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، ص189-191.

([2]) سورة البقرة:195.

رَحِيمًا﴾[1]، فالأمراض الخطيرة تؤدي إلى التهلكة والموت، ويجب تجنبها لقوله صلى الله عليه وسلم ((لا ضرر ولا ضرار))[2]، فالضرورة تبيح تحديد النسل بحالتها.

فلا فرق بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني في تحديد النسل من حيث هذا السبب، لصحة الأزواج والأولاد والمجتمع.

2. الخشية في وقوع الحرج والخوف ليس مع اتفاق مستقبل الأزواج والأولاد فمنع الحمل فترة مؤقتة.

ومن أهم أسباب الخوف من المستقبل، كتحقيق التطوير المنسق بين السكان وبين الاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، فينفد تحديد النسل وحماية المصالح المشروعة للمواطن، وتعزيز السعادة العائلية والازدهار الوطني والتقدم الاجتماعي.[3] هذا يعني أن دولة الصين تخشى وقوع الحرج على المواطنين ألا يستطيعوا أن يعيشوا بدون الموارد الوافرة بكثرتهم، فتخشى أن تقع أزمة الاقتصاد والمجتمع حتى تخرب البيئة الطبيعية، فتزيل السعادة وزيادة المشقة على المواطنين والدولة. فعليهم التحكم في النمو السكاني، فلا خلاف بين الذين يقدرون على نفقاتهم في حياتهم والذين لا يقدرون، فتمنع الإنجاب بعد العدد المعين مؤقتاً أو مؤبداً.

أما الإسلام فيحترم الناس احتراماً تاماً، كما قال الله سبحانه وتعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[5]، فالمشقة والحرج على المسلمين تزول، كسبب ألا يكون للزوجين قدرة على الإنفاق للحمل الجديد وولادته وما بعدها. هذا سبب مشقة على الزوجين في حياتهما، حتى

([1]) سورة النساء: 29.

([2]) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلح، باب لا ضرر ولا ضرار، ج6، ص114، رقم11384، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: على شرط مسلم.

([3]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ص5.

([4]) سورة البقرة: 185.

([5]) سورة البقرة: 286.

يؤثر بأهلهما فيما بعد، فيمكن زيادة الفقر أو النزاع في الحياة، ثم نفهم من هذا أن هدف تحديد النسل تيسير حياة الناس وإزالة المشقة والفقر وتقليل النزاع، فيعمل بعض المسلمين منع الحمل بالطرق المشروعة فترة غير معينة حتى تكون الطمأنينة عند الأزواج فينجبوا ما يشاؤون. كما هو في الفقه الإسلامي: من الأغراض المعقولة الشرعية إلى وقت ما، ثم يترك ذلك وليس في هذا قطع للحمل ولا تحديد للنسل، وإنما فيه بعض الأسباب المؤخرة للحمل لغرض شرعي وهذا لا محظور فيه في أصح الأقوال. [1]

الخشية من الحرج على الناس والخوف من المشقة على الأزواج، لا فرق بين الأسباب التي تقع في فترة الرضاعة أو فترة التربية أو لم تنجب المرأة وتنتظر الفترة التي لم يستطع فيها الزوجان أن ينفقا على الطفل، فيمنع الأزواج فترة مؤقتة، هذا المنع مسموح في الإسلام ومشجع في القانون الصيني.

3. خبر الطبية ثقة.

يوافق القانون الصيني الفقه الإسلامي في هذا السبب أن يمنع الحمل بخبر الطبيب ثقة، مؤبدا أكان أم مؤقتا. ككخلال سنتين من إزالة الجنين السرطاني، أو المرض الوراثي، أو الفترة بعد الإجهاض، أو ضعف الجسم مثل هذه الأسباب. كما يراعي صحة الأم والطفل.

رابعاً: بعض الطرق لتحديد النسل:

منذ دخل تحديد النسل في آسيا، تنوعت الطرق مع تطور العلم الطبي، فيعمل الناس عملية جنسية ويمنعون الحمل في آن واحد، ولا مشقة عليهم فيما بعد العملية الجنسية، فكثير من هذه الطرق ميسرة للناس، أما دولة الصين، فاعتبرت كل الطرق

([1]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص86-88.

لتحديد النسل إلا الطريقة غير القانونية[1]، وبعض الأحيان تعمل حكومة الصين على منع الحمل بالطريقة المعينة إجبارياً، حتى تشجع على الإجهاض القانوني. وأما الدول الإسلامية، فلم توسع هذه الطرق إلا أن تسمح للمسلمين منع الحمل بالطرق المعينة.

هناك طرق تعمل بها الدول الإسلامية والصين لمنع الحمل وتحديد النسل، أي يتفق عليها بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني. إذا رجعنا إلى الطرق لتحديد النسل في الفقه الإسلامي، وجدنا عدة طرق تسمح فيه، ووجدناها كلها تدخل في طرق تحديد النسل في القانوني الصيني، أي أن الطرق لتحديد النسل في الفقه الإسلامي هي جزء من طرق تحديد النسل في القانون الصيني. فهي حبوب منع الحمل، والواقيات الذكرية أو الأنثوية، واللوالب، والتعقيم الجراحي مؤقتا، والعزل.

فالإسلام لم يخرج عن هذه الطرق في عملية تحديد النسل، ولم يشجع فيها، ولكنها مسموحة بسبب مشروع، بينما الصين توسعت وأوجبت على المواطنين تحديد النسل بالطرق هذه أو غيرها. فيوافق القانون الصيني الفقه الإسلامي على هذه الطرق فقط.

إلى هنا عرفنا أن النقاط المتفق عليها بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني لم تكن كثيرة، لأن الفقه الإسلامي سماوي، لم تدخل فيه أهواء الناس، وهو يراعي طبيعة الناس وطبيعة المجتمع والبيئة، ولكن القانون الصيني وضعه الكافرون، فلم يفكروا بسنة الله ولا يؤمنون بالله في كثير مما عملوا، ويشجعون الناس ألا يعبدوا شيئا إلا أن تكون سلطة الحزب الشيوعي هي العليا، فسياسة الدولة لن تقبل أي سنة من الأديان السماوية أو غير السماوية. فيختلف القانون الصيني في كثير من الأمور عن الإسلام ولا يتفق معه.

([1]) الطريقة غير القانونية هي العمليات الجراحية للتعقيم، أو وقوف الحمل، أو قطع جهاز التناسل، أو يعمل اللولب الكاذب من قبل الطبيب الذي ليس له شهادة التصريح، أو يعمل منع الحمل بوسيلة لا يقبلها القانون، أنظر القانون الصيني الجنائي، المادة 336.

2.1.3 النقاط المختلف فيها:

إذا لم يكن القانون الصيني يختلف عن الفقه الإسلامي، فهو ليس قانوناً صينياً، وإنما هو فقه إسلامي مطبق في الصين، ولكن في الحقيقة موضوع تحديد النسل في القانون الصيني يختلف عن الفقه الإسلامي بأشكال، من أسبابه، وأهدافه، وطرقه، وطرق تنفيذه، وأحكامه، وما يتعلق به، حتى يمكن أن نقول إن تحديد النسل في الصين نظام خاص لا يشبهه أيٌّ من القوانين البشرية الأخرى، ويمكن أن يبينها الباحث بكل شكل مما سبق.

أولاً: الاختلاف في تعريف تحديد النسل اصطلاحاً:

سبق تحديد النسل اصطلاحاً في الإسلام أنه لم يخرج من المعنى اللغوي، ولكن لا ينفذ إلا برضا الزوجين والمصلحة لهما ولا يتعدى على حقهما وحق الأولاد ولا في الظروف غير المناسبة، وكذلك هو عمل مؤقت فقط، فلا يجوز أن يكون تحديد النسل مؤبداً. [1]

وهو استعمال وسائل مشروعة ومأمونة لتأجيل الحمل بما يناسب ظروفهما الصحية والاجتماعية والاقتصادية، لا يراد من استعمالها إحداث العقم أو القضاء على وظيفة جهاز التناسل، بل يراد بذلك الوقوف عن الحمل فترة من الزمن لمصلحة ما، يراها الزوجان أو من يثقان به من أهل الخبرة. [2]

أما تعريف تحديد النسل في القانون الصيني، فهو أوسع، وهو يؤكد تنظيم علاقات الحقوق بين المواضيع المختلفة، وهو خطة السكان أو عمل الحكومة التي تطبقها باسم سياسة الدولة وتنفق الحكومة عليها وتنظمها وتحكم فيها لتسيطر عليها،

([1]) جاد الحق علي جاد الحق، فتاوى دار الإفتى المصرية، موقع وزارة الأوقاف المصرية (http://www.islamic-council.com)، 11-02-1979.

([2]) عبد العزيز بن عبد الله بن باز (والآخرين)، مجلة البحوث الإسلامية، السعودية، العدد 1، 1975م، ج2، ص114.

فتؤثر الدولة على الأنشطة التناسلية البشرية بالتدابير الإقتصادية أو السياسية أو القانونية أو التكنولوجية وتتدخل فيها مباشرة أو غير مباشرة. [1]

بينت هذه النقطة أن تحديد النسل في الإسلام عمل للزوجين فقط، والزوجان وحقوقهما والأولاد وحقوقهم أول ما يفكران فيه، وهما معصومان من كل التعدي على مصالحهم، بينما في القانون الصيني، يفكر في الخطة الحكومية للسكان فقط، أما حقوق الأزواج، فهي مؤخرة إلى ما بعد سياسة الدولة، وتتدخل الحكومة في هذا العمل دائما، ولم تعطِ للأزواج حقا في التناسل إلا داخل دائرة القانون، كذلك القانون الصيني لم يقيد الوسائل التي تُستخدم في عملية تحديد النسل، ولم يذكر الفترة المعينة، وتوسع وظيفة الحكومة في تحديد النسل، ويبقى لها تغير القانون حسب الأماكن والأوقات وعدد السكان وسياسة الدولة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، تحديد النسل في القانون الصيني يحتوي على كل عمل يتعلق بالإنجاب والتناسل وعلاقات العائلات وحقوقها. [2]

ثانياً: يختلفان في بعض أسباب تحديد النسل:

ذكر الباحث في المطلب الأول من هذا المبحث، أن الفقه الإسلامي والقانون الصيني يتفقان على بعض الأسباب لتحديد النسل، كالأمراض المعدية في الزوجين أو أحدهما، والخوف على صحة المرأة وسلامتها، والخشية من وقوع الحرج والخوف في مستقبل الأزواج والأولاد فيمنع الحمل فترة مؤقتة، ولكن القانون الصيني لم يتوقف عند هذه الأسباب لتحديد النسل، وهي لم تُعتبر بسبب رئيسي لتحديد النسل، ففيه مجال كبير يمكن أن يتخذ سبباً لتحديد النسل.

1. إن السبب الرئيسي لتحديد النسل في القانون الصيني هو عدد السكان كبير والنمو سريع، واعتبر أنه أحد أسباب فقر الصين، فالتحكم في عدد السكان ملزم في الصين. هذا أول اختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني.

([1]) تسوي، دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل، ص62.

([2]) تسوي، دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل، ص3.

أما الفقه الإسلامي، فيحث على الإنجابات وتكاثر السكان ولن يعتبر عدد السكان الكبير سببا لتحديد النسل[1]، كتعدد الزوجات بشرط العدل، لقول الله تعالى ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[2]، وكلُّ هذا مما يؤدي إلى كثرة النسل، الذي يزيد المسلمين قوة وانتشاراً[3]. وإن كثرة الحمل من أمارات خيرية المرأة وفضلها، وقد رغب النبي صلى الله عليه وسلم في الإنجاب، وفي زواج الولود من النساء، كالحديث: ((جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: لا. ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة، فقال: تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم))[4]. وامتن الله على الناس بنعمة البنين والحفدة كأثر من آثار الزواج، واطمأن النفوس على الرزق، بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾[5]، فلا مجال للمسلمين أن يكفروا بنعمة الله بتحديد النسل.

وأما في القانون الصيني، فكثرة النسل أدت إلى نشر السياسة الأساسية للتحكم في النمو السكاني، ولقد تعلق كثرة النسل بتحديد النسل مباشرة. عندما نتكلم عن تحديد النسل في الصين، فأول موضوع هو كثرة النسل، وهي سياسة حكومية. سكان الصين كبير وزيادته زيادة يومية بسرعة، وهذه الحالة جعلت التناقض بين السكان وبين البيئة والموارد أكثر حدة، والغذاء في الصين لا يكفي للسكان الكبير إلا أن يستورد من الخارج فيما بعد إن لم يكن متحكما في النمو السكاني، وكذلك تقليل أرض الزراعة

---

(1) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص75.

(2) سورة النساء: 3.

(3) الفياض، الشيخ زيد بن عبدالعزيز، كثرة النسل قوة للأمة، شبكة الألوكة، موقع الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض، 2010م.

(4) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ج2، ص220، رقم2050، حكم الألباني: حسن صحيح.

(5) سورة النحل:72.

والمياه والخشب والموارد الأخرى وتلوث البيئة بكثرة السكان، وهذا يشق في النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتطوير المجتمع والدولة، علينا أن نفكر فيه ونتأمل ونتخذ التدابير المضادة (تحديد النسل)[1]. فكان أن نشأ في الصين نظام تحديد النسل. إن أكبر التناقض في دولتنا النمو السكاني السريع، ومشكلتنا كثرة الإستهلاك وقلة التراكم، وزيادة السكان هو قلة التراكم وتأجيل التصنيع[2]. فنشرت القانون لتحديد النسل بهذا السبب وتنفيذه واجب.

فنعلم أن ليس للمسلمين في الفقه الإسلامي باب يدخلون في تحديد النسل بكثرة النسل، بينما في القانون الصيني ليس للمواطنين باب يخرجون من تحديد النسل بكثرة النسل، وهي سبب رئيسي لتحديد النسل.

2. يختلف القانون الصيني نظرياً عن الفقه الإسلامي في أسباب تحديد النسل بأنه يعتبر تحسين جودة السكان سبب تحديد النسل.

لم يوافق الفقه الإسلامي أن تحديد النسل يحسن جودة السكان، لا يعني أنه لم يهتم بجودة السكان، إنما هو يهتم بها أكثر. كما ذكر الله تعالى في القرآن الكريم ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾[3]، "في أحسن تقويم" وهو اعتداله واستواء شبابه، وهو أحسن ما يكون، لأنه خلق كل شيء منكباً على وجهه، وخلقه هو مستوياً، وله لسان ذلق، ويد وأصابع يقبض بها، ويدل ذلك على أن الإنسان أحسن خلق الله باطناً وظاهراً، جمال هيئة، وبديع تركيب، "ثم رددناه أسفل سافلين" أي إلى أرذل العمر، وهو الهرم بعد الشباب، والضعف بعد القوة، حتى يصير كالصبي في الحال الأول قاله الضحاك والكلبي وغيرهما[4]، فهذا الإبداع أمر عند الله تعالى، قال تعالى: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ، أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ، أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ

([1]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص9-15.

([2]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص67.

([3]) سورة التين: 4-5.

([4]) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، ج20، ص102.

الْخَالِقُونَ﴾[1]، لذا فإنه تحدى كل من دونه قائلا: ﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ، بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.[2]

ويحث الإسلام على تحسين جودة النسل، كما جاء في الحث على اختيار الزوجة الصالحة، لأن للوارثة دوراً مؤثراً في ما يصير إليه المولود في المستقبل، وهذا الاعتقاد يعود إلى العمل على تحسين النسل، فالطفل يرث من والديه بعض المميزات والسمات الجسمية، وبعض الجهات العقلية[3]، فأوصانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ((الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة)). [4]

وكما قال صلى الله عليه وسلم في التفضيل من تخلوا أسرتها من الأمراض المعدية لحديث عائشة رضي الله عنها ((تخيروا لنطفكم، أنكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم)). [5]

وإنما إن كانت ملتزمة ومتدينة وجميلة فهو خير وبركة[6]، فعن أبي هريرة قال: ((كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنظرت إليها" قال: لا. قال: "فاذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً)). [7]

([1]) سورة الواقعة: 57-59.

([2]) سورة لقمان: 11.

([3]) سندي، حسن بن خالد، عيانة الشريعة الإسلامية بحقوق الأطفال، ص444-445.

([4]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة، ج2، ص1040، رقم1467.

([5]) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، دار إحياء الكتب العربية، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الأكفاء، ج1، ص633، رقم1968، حكم الألباني: حسن.

([6]) العمايرة، أنس، أسس اختيار الزوجة على ضوء السنة النبوية المطهرة، مفتاح السعادة للعروسين، الدار العثمانية، عمان-الأردن، موقع ملتقى أهل الحديث-منتدى القرآن الكريم وعلومه (http://www.ahlalhdeeth.com/vb/index.php).

([7]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها، ج2، ص1040، رقم1424.

فالواضح أن تحسين الجودة لن يدخل في أسباب تحديد النسل، ولكن يهتم الإسلام بتحسين الجودة بالأمور الأخرى. وكذلك يهتم بالكثرة والقوة.

وأما في القانون الصيني، فتحسين جودة السكان سبب مهم في تحديد النسل. وقال إن كون السكان يشمل العدد كما هو يشمل الجودة، فتحديد النسل يهدف أن يقلل النمو السكاني ويحسن جودة السكان. قال العلماء الصينيون في كيفية تحسين جودة السكان: يبدأ من الحال الواقعي الصيني، من أهم الأعمال، التحكم في العدد السكاني، والنشاط على الإنجاب الأفضل، وتحسين المعدات الصحية، ونحوه. وقال إن الإنجاب الأفضل والنسل الأفضل تحسين جودة السكان[1]. من هذا الكلام، أن تحسين جودة السكان في الصين يستحقه بتحديد النسل وغيره، إذا أخرج تحديد النسل منه، فلا يحسن الجودة. وهذه نظرية صينية في تحديد النسل، وكذا نص في القانون، كما سبق، أن تنفيذ تحديد النسل للتحكم في النمو السكاني وتحسين جودة الناس، وهو سياسة الدولة الأساسية.

تبين لنا أن الفقه الإسلامي لم يتوقف عند تحسين جودة السكان، ولكن يهتم به بطرق أخرى، ولم يعتبر أن تحديد النسل طريقة وحيدة لتحسين جودة الناس، وهو مخالف الطبيعة البشرية. بينما القانون الصيني، لم يفكر في خلق الله تعالى، ويقرر أن العدد السكاني يؤثر بجودة السكان، فالاجراءات في تحسين جودة السكان التحكم في النمو السكاني، وهذا يحققه بتحديد النسل.

3. يختلفان في تحقيق التطوير المنسق بين السكان وبين الاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، وحماية المصالح المشروعة للمواطن، وتعزيز السعادة العائلية والازدهار الوطني والتقدم الاجتماعي.

ذكر الباحث سابقاً أن الفقه الإسلامي يشجع النسل وكثرته مع القوة، حتى يقول أن كثرة النسل قوة، والقوة تساعد ايجابيا في التطوير، فالموارد والبيئة لم تؤثر بهما كثرة السكان، ولا تقللهما، والناس مهما كثروا فإن الله تعالى لو شاء لبسط لهم الرزق، وقال

([1]) تشونغ، رونشيونغ، دراسة في أهمية تحسين جودة السكان في الصين، مجلة صديق للعلوم، 2008-03، (B)، ص96-97.

الله تعالى في كتابه ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾[1]، ذكر أن هذه الآية نزلت من أجل قوم من أهل الفاقة من المسلمين تمنوا سعة الدنيا والغنى، فقال جل ثناؤه ولو بسط الله الرزق لعباده، فوسعه وكثره عندهم لبغوا، فتجاوزوا الحد الذي حده الله لهم إلى غير الذي حده لهم في بلاده بركوبهم في الأرض ما حظره عليهم، ولكنه ينزل رزقهم بقدر لكفايتهم الذي يشاء منه[2]. وقد ضمن الله تعالى لجميع المخلوقات رزقها ، فقال ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾[3]، فمحاربة الزيادة السكانية سواء كان ذلك بفرض وسائل منع الحمل أو بالإجهاض أو بغير ذلك باعتقاد أن الموارد لا تكفي الزيادة السكانية، وأن مصلحة البشر تقتضي الإقلال من زيادة نموهم، إن ذلك إعلان لإنكار ربوبية الله للخلق، وسعة رزقه. كما قال في التفسير أخبر تعالى أنه متكفل بأرزاق المخلوقات، من سائر دواب الأرض، صغيرها وكبيرها، بحريها، وبريها، وأنه يعلم مستقرها ومستودعها أي يعلم أين منتهى سيرها في الأرض، وأين تأوي إليه من وكرها، وهو مستودعها[4]. فالفقه الإسلامي لم يعلق التطوير بين المجتمع والاقتصاد والموارد والبيئة بكثرة السكان مباشرة، ولكن يذكر في وسائل التطوير ويهتم بالأخلاق والآداب وغيرها.

أما في القانون الصيني، فكثرة السكان من أهم العوامل لتقييد التطور، فإذا كان عدد السكان كبيراً، فلا منسق بين السكان وبين الاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة. قال العلماء الصينيون إن العوامل التي تقيد تطوير الدولة المستدام تناقض بين تنمية الاقتصاد السريعة وهلاك الموارد الكثيرة وتخريب البيئة، وتناقض بين كثرة السكان ونقصان الموارد النسبية. فالأراضي والمياه والغذاء والمعادن وغيرها نسبية قليلة جداً لا

([1]) سورة الشورى: 42.

([2]) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج21، ص535.

([3]) سورة هود: 6.

([4]) ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، ج4، ص306.

تكفي عدد السكان الكبير[1]. يفكرون في هذه المشكلة بشكل واحد، أن كثرة السكان هو السبب الذي يؤدي إلى التناقضات، فأول ما يعالج هذه التناقضات تحديد النسل، إذا كان نظام تحديد النسل ينفذ، فيحقق قلة التنافس في اكتساب الموارد المحدودة وتخريب البيئة، وزيادة تنمية الاقتصاد والمجتمع. فإن كانت الموارد لم تقل نسبية، والاقتصاد تطور والمجتمع، والبيئة صالحة بلا خراب، فيحقق حماية المصالح المشروعة للمواطنين، كذا يحقق السعادة العائلية والازدهار الوطني والتقدم الاجتماعي مع التطور العلمي والتكنولوجي. فهذا ملخص الكلام من التطوير المنسق الصيني في تحديد النسل.

الفقه الاسلامي يهتم بأسلوب ووسائل التطوير، وكذا يشجع الأخلاق العظيمة والآداب العالية في سلوك الانسان ومعاملاته مع الكل، أي مع ربه والناس والعالم ونفسه، وكل من هذه المعاملات لا تتعدى على حق الغير ويعلم المسلمون أن الرزق على الله تعالى، فيكفينا بالتوكل، وفي حقيقة التوكل في الرزق، فهو: ألا تتشرف نفسُه إلى أحدٍ من الناس، بل يعلم أنه لا يرزق سواه، ولا يَضر ولا يَنفع شيءٌ إلا بإذنه، والتعلق بالأسباب ليس من ضعف التوكل وإنما هو بلاءٌ من الطبع[2]، ومن هذه الأسباب أسلوب ووسائل التطوير الصحيحة، والأخلاق العظيمة والآداب العالية في المعاملات، وليست بمخالفة الطبيعة كتحديد النسل. فلا يزيد الرزق بقلة النسل ولا بتحديده إلا أن يشاء الله تعالى فيرزقنا حتى ولو كثرنا، فكفى بالله وكيلا.

بينما القانون الصيني فلا يهتم بالأخلاق والآداب في التعامل، بأن القانون أولى في اعماله، فكل شيء يسلكه إن كان مشروعا قانونيا. فالتطوير المنسق لا يكون إلا بتنفيذ القانون، ولا يعتقدون أن التناقضات محللة بالإيمان بالله، ويقررون أن كثرة

([1]) تشون، جيو، دراسة بحثية في التنمية المنسقة المستدامة بين السكان والموارد والبيئة والاقتصاد في الصين، جامعة نانجينغ لهندسة المعلومات، 2010-06-18، ص9.

([2]) ابن الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، التوكل، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، 2014م، ص37.

السكان أول مشكلة، فواجب عليهم اتباع القانون. فما زال تحديد النسل أول عمل في تحليل هذه التناقضات.

4. العدد المعين في الإنجاب أو الفترة المعينة بين الطفلين.

بين الباحث سابقاً، أن في الفقه الإسلامي، لم ير أن يحدد العدد المعين في النسل ولا الفترة المعينة بين الطفلين أو قبل الطفل الأول، إلا فترة الرضاعة ولكنها تراعي مشقة الزوجين أو حرجهما، وكذلك الفترة الآمنة قبل الطفل الأول أو بين الطفلين. ولم يحدد عددا معينا في النسل أبداً، وإنما هو يحث على كثرته. كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم). [1]

أما القانون الصيني، فنص على العدد المعين والفترة المعينة بين الطفلين. جاء النص: تعزز الدولة على طفلين لكل زوجين، للأزواج الذين تكفيهم الشروط القانونية والنظامية استدعاء على الانجاب الجديد[2]، قبل 2016-01-01 وبعد 1984م، طفل واحد لكل زوجين بشكل عام، إلا أن تكون هناك أسباب مسوغة، كالأمراض المعدية غير الوراثية للطفل الأول أو العيب الجسمي له أو الزوجان بين الوحيد والوحيدة أو البنت الواحدة للأب الوحيد أو غيرها من الأسباب المسوغة، ولبعض الأزواج من القوميات الأقلية ثلاثة أطفال[3]. والفترة بين طفلين أربع أو خمس سنوات حسب حالات المقاطعات أو المحافظات أو القوميات. [4]

هذا الفرق بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني يبين واضحاً: أنه لم يحدد العدد المعين في النسل في الفقه الإسلامي ولا يحدد الفترة الملائمة بين الطفلين، بينما القانون الصيني حدد العدد المعين والفترة المعينة في سطوره، ومنفذ في حياة المواطنين.

([1]) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ج2، ص220، رقم2050، حكم الألباني: حسن صحيح.

([2]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، دار النشر القانوني، ص8.

([3]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص55-56.

([4]) تشو، شيو تشونغ، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص91.

5. المحافظة على جمال المرأة وحب الزوجين ألا ينجبا بنفسيهما وخشية المرأة في الألم.

الفقه الإسلامي لم يجعل المحافظة على جمال المرأة عذراً لترك الحمل أو منعه، ولا يحث على الأبتر[1] أو تنجب الزوجة بالمرأة الثانية المستأجرة وهي صالحة، ولا يقبل ترك الحمل أو الولادة بخشية الألم. لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2]. فالمودة والرحمة ليست بترك الوطء والحمل والولادة وحماية جمال ظاهرها، بل بالعكس. وبقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾[3].

فالله وحده جعل لنا أزواجاً لنسكن إليها، وجعل لنا من الأزواج بنين، وجعل لنا منهن أيضاً أولاد الأولاد، ورزقنا سبحانه وتعالى مع نعمة الأزواج والذرية الطيبات، ورغم هذه النعم فإن المشركين لم يشكروا هذه النعم، بل آمنوا بالباطل، وكفروا بالله سبحانه، وإن هذا لمن عجيب الأمر أن يكفر المنعم ويعبد الباطل[4] . فلا مجال لنا أن نكفر بنعمة الله تعالى علينا بالأزواج والبنين والحفدة، ونترك الإنجاب للألم ونبتعد عن نعمة الله علينا.

أما في القانون الصيني فلم يمنع هذه الأعمال، لأنها لم تخالف النظام العام بل هي تساعده في تنفيذ القانون في تحديد النسل.

([1]) الأبتر هو يعني من النَّاس من لَا عقب لَهُ وَمن لَا خير فِيهِ والحقير الذَّلِيل وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز ﴿إِن شانئك هُوَ الأبتر﴾(سورة الكوثر:3)، أنظر المعجم الوسيط، ص37.

([2]) سورة الروم : 21.

([3]) سورة النحل: 72.

([4]) القدومي، سامي وديع عبد الله شحادة، التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني، دار الوضاح، عمان– الأردن، ص145.

فهذا الفرق بين أن نظرية الحياة البشرية أو الخطة البشرية بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني ليست نظرية واحدة، أما الأول فهو يحث الناس على أن يمشوا في طريق طبيعة البشر وفي سنة الله عز وجل، وأما الثاني فهو لا يحث عليه بل هو يفكر في حقوق الدنيا وحقوق القانون وحقوق مصالح الدولة فقط، فلا منهج واضح لحياة المواطنين الأبدية.

ثالثاً: يختلفان في بعض الطرق لتحديد النسل:

وإذا تكلمنا في منع الحمل بالفترة الآمنة أو بلا العملية الجنسية، فيمكن استعمالهما عند المسلمين، ولكنهم لم يثقوا بهما، فلم تدخلا في طرق تحديد النسل، بينما في الصين، كثير من الناس يهتمون بهما، ويتعودون فيهما، خاصة عند الموظفين في الشركات، لأن منع الحمل مهم جدا للتوظيف. [1]

ولكن أكبر فرق في هذا الموضوع هو الإجهاض. فما حكم الإجهاض في تحديد النسل أو هل هو من طرق تحديد النسل المسموحة في الفقه الإسلامي؟ وما هو في القانون الصيني؟

1. حكم الإجهاض في تحديد النسل في الفقه الإسلامي.

إن الإجهاض نوعان، الإجهاض العفوي والإجهاض المتعمد، كما سبق. فالحكم في الفقه الإسلامي، يفرق بين العفوي والمتعمد.

أما الإجهاض العفوي، فلا إثم فيه ولا مؤاخذة، لأنه من غير إرادة، ولا قصد من المرأة، فنجد أن الحكم لا يتجه إلى نفس الفعل الحاصل بدون إرادة المرأة، والقاعدة هي الأمور بمقاصدها[2]. استدل على جوازه بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

([1]) تسي، قونغيان، قضية استقالة الحامل، مجلة معرض النقابات العمالية، 2010-01، ص25.

([2]) الغزي، محمد صدقي بن أحمد بن محمد، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص26.

((لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله عز وجل)) [1]، والحديث ((ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء))[2]، وبالقواعد: الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف[3]، وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفها[4][5]. وكأنه في الحالة الضرورية، فلازم إجهاضها. فهنا فقط علينا درجات في الأحكام، الحكم في الإجهاض العفوي قد يكون واجباً أو مستحباً أو مباحاً، وأدناه مكروها.

وأما الإجهاض المتعمد، فمختلفة أنواعه، ولكن الحكم فيه متشابه، منه الإجهاض للدوافع الأخلاقية كالحمل بالزنا، والحمل قبل حفل الزواج أو حمل المرأة غير الزوجة أو الحمل بالعلاقة الجنسية غير الشرعية في الصين، كله لم تقبله الأخلاق البشرية، فهذه الحالة إن كان الحمل برضا الطرفين، فلا يجوز الإجهاض في الفقه الإسلامي، الناشئ عن الزنا ولا شك تحريمه إذا كان نفخ الروح وما بعده إلى الوضع[6]. من الأدلة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[7]، بعد نفخ الروح، الجنين حي، فالحمل أصبح نفساً، ولا تحمل نفس ذنب نفس أخرى، ولا يجني جان إلا على نفسه[8]، فلا يحمل الحمل ذنب الزاني ولا الزانية. وبحديث قصة الغامدية قوله صلى الله عليه وسلم: ((إما لا فاذهبي حتى تلدي))[9]، فيدل على أن إقامة الحد مؤخر

([1]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، ج4، ص1729، رقم2204.

([2]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطب، باب ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء، رقم5678.

([3]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

([4]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص226.

([5]) رحيم، أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي، ص119-126.

([6]) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج8، ص442.

([7]) سورة الاسراء: 164.

([8]) ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، ج3، ص28.

([9]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ج3، ص1323، رقم1695.

والحفاظ على الجنين أولى، ولو كانت المرأة زانية، فلا يجوز اسقاط الحمل لرغبة الأم. وإن كان الحمل الناشئ عن الاغتصاب، فحكمه الجواز[1]، والأدلة في هذه الحالة القواعد الضرر يزال[2]، والضرر الأشد يزال بالضرر الأخف[3]، والحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة. [4]

ومنه الإجهاض لدوافع المرضية أو العلاجية للأم. أما خشية مرض الأم أو موتها، فالإجهاض المرضي أو العلاجي في هذه الحالة، يتفق جميع الفقهاء على أن الإجهاض يجوز قبل تمام أربعين يوماً من عمر الجنين، ويختلفون في حكمه فيما بعدها. لأنه بعد نفخ الروح يصبح آدميا، وإتلاف المخلوق قتل لآدمي، وإن كان قبله، فلم يصبح آدميا[5]، يدل عليه بحديث ابن مسعود قال حدثنا رسول الله وهو الصادق المصدوق قال: ((إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح. ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد...))[6]. بين العلماء أنه نفخ الروح بعد الأربعين الثالثة[7]. وأما الحالات التي تزيد الخطورة على حياة الأم كأمراض القلب والأمراض الخبيثة وأمراض الكلي المزمنة وأمراض الدم والأمراض

([1]) البوطي، مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً، ص142-159.

([2]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ص215.

([3]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

([4]) الغزي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص242.

([5]) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، دار المؤيد للنشر والتوزيع – الرياض، 1424هـ، ط1، مج23، ج21، ص254.

([6]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ج4، ص2036، رقم2643.

([7]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد1، ج6، ص1416.

العقلية والنفسية والأخرى، فلا يحتاج إلى قتل الجنين لأن من هذه الأمراض لا تجعل هلاك الأم محققاً، فإن قتل الجنين لإنقاذ الأم يصبح لغواً. [1]

وأما الحالات إذا كانت بعد نفخ الروح، فقد أجمع العلماء على تحريم إجهاض الجنين بعد مرور أربعة أشهر من تكونه في بطن أمه[2]، لأنه قد أصبح نفسا إنسانية معصومة، فلا يجوز التعدي عليها بالإجهاض حتى تعارض حياته مع حياة الأم. واستدلوا على تحريمه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾[3]، وبقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيّب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة))[4]. والجنين نفس مسلمة معصومة، حرم إجهاضه بحرمة دم المسلم. وقد أجمع الفقهاء على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح. [5]

ومنه الإجهاض من خشية تشوه الجنين أو مرضه أو موته، فالحكم في هذه الحالة، منع حدوث هذه التشوهات إن أمكن، ومحاولات علاجها أو تخفيف من آثارها إن أمكن، بطرق مناسبة[6]. وإلا فيجوز الإجهاض إذا تم اكتشاف التشوهات في مرحلة ما قبل نفخ الروح في الجنين، وأنها من الأمراض التي لا يرجى الشفاء منها، فيصير

([1]) البار، محمد علي، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ط8، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1991م، ص439.

([2]) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج8، ص442.

([3]) سورة الإسراء:33.

([4]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول اللَّه تعالى: {أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنَ بِالعَيْنِ وَالأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المائدة: 45]، ج9، ص5، رقم6878.

([5]) ابن عفانة، حسام بن موسى محمد، فتاوى د حسام عفانة، ج15، ص122.

([6]) الكريم، صالح عبد العزيز، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الاستنساخ، العدد10، ج10، ص1317.

عذرا مقبولا للإجهاض[1]. وإذا تم اكتشافها بعد مرحلة نفخ الروح، فإن الجنين أصبح نفسا إنسانية متكاملة، فله حقوق مثل الحي، فاتفق الفقهاء قديما وحديثا على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه[2]. والأدلة عليه من القرآن والحديث والتي ذكرها الباحث في الإجهاض للدوافع المرضية أو العلاجية.

ومنه الإجهاض للدوافع الإجتماعية. يدخل فيه الإجهاض لأجل الفقر، وحفظ جمال المرأة، والخشية من الولادة والحضانة، ولأجل العمل للمرأة ونحوه[3]. وسبق لأجل الفقر من حيث الموارد النادرة وحفظ الجمال والخشية من ألم أو مشقة الولادة أو الحضانة وعمل المرأة عند الاختلاف في أسباب تحديد النسل، وسبق بيان أن الفقه الإسلامي لم يجز هذه الأعمال في منع الحمل، كما لم يجز الإجهاض لأنه حرمة أشد من منع الحمل، وفيه شبهة بقتل الجنين بعد نفخ الروح، حتى قبل نفخ الروح أن الضرر للمرأة أكبر من منع الحمل. كذا الإجهاض بتحديد الجنس المطلوب، كإجهاض الجنين الأنثى بعد أن عرفوا نوعه الجنسي، لأن غالبيتهم يريدون ذكراً، وقد انتشر بينهم إجهاض الإناث، لأنه لا يريد السماح باستمرار حمل ليس فيه النوع الذي يريد، وقد أعلمنا ربنا تعالى أنه هو وحده الذي يهب من يشاء من الذكور والإناث دون غيره[4]، فهو مالك السموات والأرض، وهو الخالق وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾.[5]

([1]) جاد الحق، علي جاد الحق، التلقيح الصناعي والإجهاض، ص1448.

([2]) جاد الحق، التلقيح الصناعي والإجهاض، ص1447-1448.

([3]) رحيم، أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي، ص220-221.

([4]) المنجد، محمد صالح، القسم العربي من موقع (الإسلام، سؤال وجواب http://www.islamqa.com)، ج5، ص8191.

([5]) سورة الشورى: 49-50.

2. الإجهاض في القانون الصيني.

كل الإجهاض العفوي والإجهاض للدوافع المرضية والعلاجية والتشوهات وغيرها من الضرورية مسموح بها في القانون الصيني، أما الإجهاض المتعمد، فالقانون يتغير بشكل عام (القانون في تحديد النسل يختلف حسب المقاطعة أو المحافظة)، من 1950م إلى 1953م، ممنوع نهائيا لتحث الدولة على زيادة عدد السكان، وبعد 1954م، فتحث الأبواب للإجهاض لتعزيز منع النسل، وبعد 1980م، اتخاذ الوسائل التبعية للحمل غير المخطط (أي الإجهاض الاجباري إن كان لم يسمحه القانون في تحديد النسل) للتحكم في النمو السكاني، وفي هذه السنوات، ممنوع الإجهاض بتحديد جنس الجنين المطلوب ليحل مشكلة النسبة بين الجنسين. [1]

والإجهاض المتعمد في الصين من التدابير العلاجية لفشل منع الحمل، فلم يحدده ولا يمنعه في القانون الصيني إلا باختيار الجنس المعين، ويقوم بالتحكم في تقديم خدمات الإجهاض.[2]

رابعاً: يختلفان في طرق تنفيذ تحديد النسل:

لم ترد طريقة منصوصة معينة لتنفيذ تحديد النسل في الفقه الإسلامي، لأنه لم يحث عليه إلا أن يجوز للمسلمين تحديد النسل في بعض الحالات الضرورية، ولكن طرق تنفيذه لم تحدد، بل هي مختارة حسب حالات الازواج والظروف والبيئة والنظم الحكومية ونحوها. أي أن تنفيذ تحديد النسل في الفقه الإسلامي اختياري من قبل المواطنين، يسيطر الأزواج عليه، فإذا كان يريد الأزواج أن ينجبوا، فالإسلام يعززهم في كثرة النسل كما ذكر الباحث. وإذا كانوا لم يقدروا على الإنجاب ولهم عوامل مسوغة شرعاً، فعليهم أن يأخذوا طرق تحديد النسل المناسبة شرعا لتيسير لهم حياتهم. إن بعض الدول الإسلامية قد تنظم النسل، ولكن لم تنظم طرق تنفيذه كالصين. [3]

([1]) هه، الأزمة السكانية–التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين، ص195.

([2]) وو، شانغتشون، وتسيو، هونغيان، وضع الإجهاض المتعمد الصيني والآراء المضادة، صحيفة الأكاديمية الصينية للعلوم الطبية، 2010–10، (586).

([3]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد5، ج5، ص263.

بينما في القانون الصيني فتحديد النسل اجباري من قبل الدولة، فنظمت الدولة طرق تنفيذه كما ذكرها الباحث سابقاً.

إلى هنا قد بين الباحث الاختلاف في تحديد النسل بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني، من حيث التعريف الاصطلاحي وبعض أسباب تحديد النسل وبعض طرقه وطرق تنفيذه كما بينا المتفق عليه من حيث الموضوعات الأخرى.

فعرفناهما بشكل عام، ولكن لا يستطيع المسلمون الصينيون أن يتركوا واحداً منهما ويأخذوا آخر، بل يجب عليهم أن يجمعوا بينهما أو يرجحوا واحد منهما.

إن الفقه الإسلامي لن يكون حكماً ميتاً في المسألة المخصصة، بل هو أحياناً يبيح المحظورات بالضرورات ليسر الأمور للمسلمين في كل مكان وزمان، كما الضرر يزال[1]، ويختار أهون الشرين[2].

وغيرها من القواعد والأدلة كثيرة، لكي لا تتوقف الأمة الإسلامية أمام الناس بتقييد الأحكام. ولكن الإسلام أبوابه واسعة، وكان المسلمون أيسر الناس وأسعد الناس في الدنيا والآخرة.

2.3 آثار تحديد النسل في الصين وموقف الشريعة الإسلامية منه:

لتحديد النسل في الصين آثار واضحة كثيرة، منها إيجابية ومنها سلبية، وعلماء المسلمين يهتمون بها اهتماماً تاماً لم يغفلوها أبداً؛ لأن الإسلام يحكم القضية من أولها إلى آخرها. وفي السابق، بين الباحث تحديد النسل في الصين ولم يذكر آثاره، فيبين هنا الآثار وموقف الشريعة الإسلامية منها بإذن الله عز وجل.

1.2.3 الآثار الإيجابية:

حسب القانون الصيني، بتحديد النسل حصلت دولة الصين على الآثار الإيجابية الكثيرة كالآتي:

([1]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

([2]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

أولاً: حصلت على التحكم في النمو السكاني وكانت الصين لم تكن قوية في العالم وقوتها الإنتاجية متخلفة. [1]

تغيرت حالة السكان وقوة الإنتاج بتحديد النسل، حيث كان النمو السكاني قبل تحديد النسل، ولكن بعد تنفيذه انخفضت الزيادة أو بلا زيادة في بعض الأماكن بل نقص، كالمقاطعات الثلاثة في شمال شرقي الصين، فالنمو السكاني أقل من اليابان، كذا نزل النمو السكاني في بكين وشانغهاي، ولكن الإنتاج زيادة وأقوى من الأول. [2]

ثانياً: ينخفض مجموع طلبات الموارد النسبية بنزول النمو السكاني، ويزيد قوة التطوير المستدام للدولة.

وقالت في الدراسة، إنه انخفض استهلاك الغذاء 171 مليار كيلو؛ لأن المواليد انخفضت 400 مليون بنزول النمو السكاني، كذا انخفض امتلاك الأراضي 0.57 مليار مو[3]، وانخفض استهلاك المياه 186.75 مليار متر مكعب، وانخفض استخدام الحيز الايكولوجي[4] 0.57 مليار هكتارا، وانخفض تلوث وتخريب البيئة أكثر من

([1]) دِسون، سو، دراسة في نظام تحديد النسل للحزب الشيوعي الصيني، رسالة ماجستير، جامعة شيانغتان، 2013-04-10، ص32.

([2]) لي، شينلينغ، وتشونغ، يينغ، وليو، بو، ظهور نقصان النمو السكاني في شمال شرق الصين، موقع أخبار سوخو، مجلة شباب الصين، 2015-07-14.

([3]) مو هو وحدة المساحة للأرض، مو واحد يساوي 666.7 متر مربع، أنظر بييو بيك الصيني، https://baike.baidu.com

([4]) الايكولوج هو إن كلمة إيكولوجيا تعني علم البيت أو المسكن الذي يسكنه الإنسان، وهو مفهوم يدل على العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات القائمة بين مكونات البيئة من كائنات حية مختلفة – بما في ذلك الحيوان والنبات والإنسان – وبين مكونات البيئة غير الحية من تربة وماء وغازات جوية وأشعة كونية وغيرها، ومعرفة ودراسة القوانين والمبادئ المتحكمة في هذه العلاقات وتوازنها وتفاعلها وغير ذلك، أنظر:
http://bohouti.blogspot.com/2014/12/blog-post_534.html

20%، فخففت الضغوط البيئية، وأصلحت حالات بين حياة المواطنين والتطوير، وعزز تطوير حقوق الناس.[1]

ثالثاً: تطوير علم الطب في تحديد النسل.

منذ عام 1971، بدأت دولة الصين تنفيذ نظام تحديد النسل، ومن عام 1979م بعض المدن الكبيرة غيرت النظام إلى نظام الطفل الواحد، فالطفل أصبح معصوماً وحيدا للعائلة، فالمرأة مهتمة جدا بهذا الولد من حمله إلى تربيته، فصحة المرأة والطفل مطلوبة شعبياً. إن الفحص المخطط للجنين وعملية الولادة والوضع تتقدم، والمتطلبات الطبية زيادة في الحياة، كذا تطور علم التمريض للحامل والوالدة. [2]

رابعاً: تراكم الموارد البشرية الريفية وتسريع عملية التحضر فتسرع التنمية الاقتصادية وتربية الأولاد.

بعض الأماكن في الصين، أن تحديد النسل يختلف في العدد بين المدن والأرياف، والعدد المتحكم في المدن أقل مما في الأرياف، كمقاطعة هونان. لأن النمو السكاني في المدن انخفض أكثر، فالموارد البشرية فيها أقل مما في الأرياف، فعزز دخول المزارعين فيها ولهم فيها فرص للتنمية، فزيادة التحضر والتصنيع. وتكثير الصناعة والتجارة، وزيادة التنافس بين الشركات التجارية، فتحفيز الاقتصاد من حيث الجودة والكمية والأمانة وغيرها، وزيادة الدخل النسبي. وبحاجة إلى التنمية، اهتموا بالتعليم والتربية للأولاد، فانخفض معدل التسرب. [3]

([1]) دِسون، سو، دراسة في نظام تحديد النسل للحزب الشيوعي الصيني، رسالة الماجيستير، جامعة شيانغتان، 2013-04-10، ص32.

([2]) قو، ليجيون، دراسة في علم النسل من علم الإنسان، رسالة ماجستير، 2009-06-03، ص1-2.

([3]) شيونغ، يان، دراسة في آثار نظام تحديد النسل بالتراكمة في مجال الموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة شيانغتان، 2009-12-05، ص19-21.

خامساً: غيّر مفهوم المواطنين من تحديد النسل.

كان الصينيون يهتمون بالذكر ويغفلون الأنثى، ولكن اليوم يهتمون: بالأنثى كالذكر؛ لأن نظام تحديد النسل يسمح لهم انجاب طفل واحد لا فرق بين الذكر والأنثى لاسيما في المدن، فكثير منهم لا يريدون أن ينجبوا طفلا ثانيا، ولكن تحسين تربية طفل واحد. وبعد أن يسمح لهم طفلين، فيفرحون بهما، لأن النظام أفضل من الأول. وبإعلام الحكومة وتنفيذه اجبارياً فهم المواطنون أهمية تحديد النسل حسب الموارد والبيئة والاقتصاد والمجتمع وحقوقهم وحقوق الدولة، كأن تحديد النسل واجب عليهم. [1]

سادساً: زيادة معدل التوظيف.

كما ذكر الباحث في طرق تنفيذ الحكومة لنظام تحديد النسل في الصين، منها نشر إدارات تحديد النسل وتقسيمها، والقيام بالبنية التحتية، فتحتاج إلى الموظفين والأطباء المتخصصين والممرضين والمهندسين والمصممين والعمال وغيرهم، فلا شك أن فرص العمل زيادة بضوء نظام تحديد النسل.

ربما هناك آثار إيجابية لم أذكرها كتحسين جودة النسل عند بعض العلماء الصينيين، ولكن في هذه المسألة اختلاف كبير كما ذكر الباحث في نقد تحديد النسل أن أكثرهم لا يقولون إن جودة النسل يؤثر بها تحديد النسل. كما قال بعضهم إنه يساعد في صحة المرأة والطفل إلخ.

2.2.3 الآثار السلبية:

في الواقع، إن لتحديد النسل آثار سلبية أكثر من آثاره الإيجابية، لاسيما في هذه السنوات الأخيرة، حيث كشف كثير من العلماء الصينيين عنها في كتبهم ومحاضراتهم، ولنجملها بالنقاط كالآتية بإذن الله تعالى.

([1]) تشين، وي، وآخرون، آراء ثانية في تغيير نظام تحديد النسل في الصين، بكين، 2009-01، ص24.

أولاً: انخفاض عدد طلبة المدارس وقلة الشباب.

عدد طلبة الامتحان التمهيدي 10.5 مليون في عام 2008، وفي عام 2009 انخفض إلى 10.2 مليون، وفي عام 2010 عددهم 9.57 مليون، وفي عام 2011عددهم 9.33 مليون، وفي عام 2012 عددهم 9 مليون فقط، وإلى اليوم كل سنة ينخفض عددهم. من عام 1998 إلى عام 2011، عدد الطلبة في المدارس الأساسية انخفض من 139.53 مليون إلى 99.26 مليون، ومن عام 2004 إلى عام 2011، عدد الطلبة في المدارس الابتدائية ينخفض من 65.27 مليون إلى 50.66 مليون. تبين أن عدد الشباب في الصين ينخفض باستمرار في هذه السنوات، وتبيّن بالتعداد السكاني في عام 2000، أن عدد السكان للعمر عشر سنين 26.21 مليون، وخمس سنين 16.93 مليون، وسنة 11.5 مليون، أقل من نصف للعمر عشر سنين[1]. بهذه الأرقام سيقل الشباب يوميا في الصين، وهذه المشكلة واضحة من آثار تحديد النسل، وهذه أول هدف من تحديد النسل وهو التحكم في النمو السكاني.

ثانياً: تسريع عملية الشيخوخة.

إن هيكل عمر السكان في الصين يتغير من الشباب إلى الشيخوخة الملائمة بتحديد النسل، بأن النسل يفيد لتغير الهيكل، وهذه النتيجة معتبرة بشكل عام. إلى عام 2005، عدد الناس عمرهم أكثر من 60 سنة في الصين 167 مليون، ونسبتهم من العدد الكامل يرتفع إلى 13%. عملية الشيخوخة نتيجة انخفاض النمو الانجابي ومعدل الوفيات، وتطويل معدل الأعمار، والانتقال السكاني، ولكن بالنسبة إلى حالة الصين، أهم العوامل التي تؤثر بعملية الشيخوخة هي سياسة تحديد النسل منذ نهاية سبعينات القرن الماضي، فالنمو السكاني انخفض سريعا. فتسريع عملية الشيخوخة نتيجة العمل السكاني المباشر من تنفيذ نظام تحديد النسل. يقدر العلماء أن في عام 2050، عدد الشيوخ في الصين سيصل إلى 491 مليون ونسبتهم من العدد الكامل سيبلغ ما بين 32.4% و36.8%. وهذه المشكلة ثقيلة خطيرة على مجتمع الصين واقتصادها،

([1]) هه، الأزمة السكانية–التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين، ص18–19.

فكيفية بر الوالدين ستصبح مشكلة كبيرة[1]، ولذلك فإن الواحد سيعول اثنين من الشيوخ، والزوجان سيعولان أربعة من الشيوخ وواحد من الأطفال (وبعد عام 2016، اثنين من الأطفال، وللقوميات الأقلية خطر أخف بأنهم كانوا ينجبون اثنين أو ثلاثة)، فهذا صعب كثير على الأزواج لاسيما الزوجين بين الوحيد والوحيدة.

ثالثاً: اضطراب النسبة بين الجنسين واندلاع أزمة العزوبة.

لقد اضطربت النسبة بين الجنسين في الصين سريعا منذ تنفيذ نظام طفل واحد، التعداد لعام 2000م، كانت النسبة بين الذكر والأنثى من أعمارهم أقل من أربعة 120\100. ففي عام 2002م، تدفع الحكومة عن الاضطراب بتحريم فحص جنس الجنين غير الحاجة الطبية، ولكن الاضطراب مستمر، إلى عام 2010م، النسبة ما زالت 119\100. وهذا ليس بسبب مكانة النساء نازلة، لأن نسبة نساء الصين في المؤتمر الدولي 21.3%، ونسبتهن في التكنولوجيا 35%، أكثر مما في كثير من الدول الأخرى. وكانت قبل 1980م، لم تنفذ الصين تحديد النسل، وتسمح للزوجين انجاب اثنين أو ثلاث، والنسبة بين الجنسين عادية مقبولة[2]. أما أقل من 20 سنة من أعمارهم، فالشباب أكثر من البنات 20 مليون، فمعدل الاضطراب السنوي مليون، فقدر العلماء بهذه الحالة، إلى 2020م، سيبقى ما بين 30 مليون و40 مليون من الشباب ليس لهم بنات يتزوجون منهن. [3]

([1]) لي، تشي، وقو، شيانغدونغ، ووي، لوشيا، آثار نظام تحديد النسل الحالي بالأمن السكاني في الصين، مجلة السكان شمال غربي، جامعة شرق الصين للمعلمين، 2007م، 4(28)، ص19-20.

([2]) يي، الدولة الكبيرة والفارغة فيها (التأمل في سياسة التنظيم الأسرة في الصين)، ص184-187.

([3]) زيادة الأطفال زيادة الاضطراب بين الجنسين، موقع سوهو للصحة، 2014-04-23.

رابعاً: زيادة حادة في العقم.

في هذه السنوات، زاد عدد العقماء في الصين زيادة مبينة، الأخبار ليوم 03-12-2012 من وكالة شينخوا[1] قالت إن عدد المرضى بالعقم أكثر من 40 مليون، ونسبتهم من الأزواج المنجبين 12.5%، ولكن قبل 20 سنة، هذه النسبة فقط 3%، وأكثرهم شباب، أعمارهم ما بين 25 و30 سنة. [2]

وبين الباحث في الفصل الثاني، أن لكل طريقة لتحديد النسل ميزات وسلبيات، كحبوب منع الحمل، أنها قد تتسبب في أعراض جانبية ولا تقي من الأمراض الجنسية، وكذلك اللوالب، وكان التعقيم يمنع الانجاب أكثر، حتى الإجهاض المتعمد لتحديد النسل في القانون الصيني، قد تؤدي إلى العقم. قالت الطبيبة سونغ خويتشينغ إن حبوب منع الحمل الطارئة لا تستخدمها المرأة أكثر من أربع مرات، وإلا فيمكن أن تؤدي إلى العقم[3]. ليس لعملية الإجهاض مراقبة كاملة، فالأمراض الجانبية كثيرة، والعقم بعد الإجهاض عادي، وهو سبب أصلي في العقم الثانوي. [4]

خامساً: كثرة العلاقات غير الشرعية.

العلاقات غير الشرعية هي الزنا في الفقه الإسلامي، والزنا حرام قطعي، وعليهما عقوبة الحد أو الرجم. ولكن في القانون الصيني لم يمنعها قطعيا ل"السعادة الجنسية".

وإن الضغط النفسي العالي يؤدي إلى العلاقات غير الشرعية، وكثير من العائلات المعاصرة في الصين، أن كلا الزوجين منها من طفل واحد، ويعول عليهما أربعاً من فوق واثنين من تحت، فينفقان عليهم مبلغاً سنوياً كبيراً، فهذا الضغط ثقيل

([1]) وكالة شينخوا هي وكالة أنباء الدولة في الصين، أسست 1931م-11-07، من الهيئة الحكومية، أنظر بيدوبيك الصيني، https://baike.baidu.com.

([2]) هه، الأزمة السكانية-التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين، ص50.

([3]) سونغ، خويتسينغ، طبيبة في مستشفى شاندونغ تابع الصليب الأحمر، موقع 39 اسأل الطبيب، (ask.39.net)، 14-07-2015.

([4]) تونغ، ميلينغ، تحليل في العقم الثانوي بسبب الإجهاض المتعمد، مجلة الصين للطب المعاصر، 07-2011، 13(7)، ص39.

جداً، فزواجهما أصبح ذا عيوب مهما بدءاً بالحب والمودة، ويظنان أن العلاقات غير الشرعية مساعدة لتصليح هذه العيوب، وهذا الظن سبب من أسباب تعزيز توسع العلاقات غير الشرعية. [1]

سادساً: كثرة الإجهاض المتعمد.

عدد الإجهاض المتعمد السنوي في العالم ما بين 40 مليون و60 مليون، نسبته من عدد الحمل 25% تقريباً، ومنه ما بين 13% و20% (8 مليون) يظهر في الصين، وهذا الرقم يزيد يومياً، ففي عام 2008م، عدد الإجهاض المتعمد في الصين 9.17 مليون، ومعظم النساء منهن يتكررن للإجهاض، والفترة بين الإجهاضين قصيرة[2]، ونسبة النساء المكررات للإجهاض من الكل 55.9%، أكثر من نصف.[3]

والإجهاض المتعمد عملية عادية لتوقيف الحمل الملائم تحت نظام طفل واحد لتحديد النسل، والإجهاض جائز في القانون الصيني، حتى إنه إجهاض إجباري أحياناً من قبل إدارة تحديد النسل ما زال تحريماً اسمياً فقط[4]. لأن الإنجاب الثاني مخالف، فعليهم دفع نفقات الدعم الاجتماعي أي الغرامة، ولكنهم لم يقدروا عليها، ولقد فشلوا في منع الحمل، فالإجهاض المتعمد مختار عندهم بأنه أرخص وأسهل، وهذا من جهة، ومن جهة ثانية إن حكومة الصين تفرض عليهم إجهاضاً متعمداً، كأنها تتخذ الوسائل لمنع الانجاب المخالفة قانوناً، فهو في الحقيقة إجهاض إجباري.[5]

([1]) لي، خايلي، أسباب العملية بين غير الزوجين في الصين اليوم ومعالجتها–على أساس نظرية الأخلاق، رسالة ماجستير، جامعة شيامن، 2012–06–10، ص11.

([2]) تشينغ، لِنان، وضع الإجهاض المتعمد في الصين والتأمل فيه، مجلة الصين لقسم النساء والتوليد، 2012–09، 28(9)، ص641.

([3]) وو، شانغتشون، وتيو، هونغيان، وضع الإجهاض المتعمد في الصين والآراء في المضاد، صحيفة العلوم للأكاديمية الصينية للعلوم الطبية، 2010–10، ص569.

([4]) سيمون، الجانت، لماذا ما زال الإجهاض الإجباري مستمرا في الصين، المجلة الأسبوعية العصرية، 2007–05–09.

([5]) هه، يا فو، الأزمة السكانية–التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين، ص195.

سابعاً: كثرة العائلات التي مات الابن الوحيد عنها.

ثابر الأستاذ مو قونغ تزونغ[1] من جامعة بكين على رأيه أن العائلة ذات الطفل الوحيد عائلة خطيرة في جوهرها، والخطر هو التفرد[2]. الابن الواحد نادر، ويعول عليه أمل ستة أشخاص، فقتله أفضل طريقة الانتقام عند الجناة، كجناية القتل المتكررة في المدارس عام 2010، كذا مات كثير من الأبناء المتفردين بعد زلزال وونغتشوان عام 2008، وكيف يعيش آباؤهم بعد ذلك؟ وإن تحديد النسل جعل هذا الجيل من البُتْر، وجعل الجيل الثاني ممن لا أهل لهم.

ومن عام 1975 إلى عام 2010، صدرت العائلات ذات الطفل الوحيد أكثر من 220 مليون عائلة، وبالنسبة إلى التعداد لعام 2000، لكل 10 آلاف طفلاً منجباً، توفى 360 شخصا قبل عشر سنين من أعمارهم، و463 شخصاً قبل 25 سنة، و760 شخصا قبل 44 سنة. إذا قدرنا أن الوالدة تنجب عند 26 سنة، فهذه 220 مليون عائلة، حوالي 10 مليون والدة توفى عنهن أولادهن عندما بلغن 51 سنة من أعمارهن[3]. إن الذريات شهرة ودعامة وأمل ومستقبل للعائلات، ولكن نظام تحديد النسل زالها بقطع نسلهم بعد طفل واحد ولم يراع في أموات الأولاد وكبر الوالدات في السن.

ثامناً: كثرة فقد الأولاد وتجارتهم.

إذا مات الأولاد، فالأمر حزين، ولكنهم توفوا إلى الله تعالى، فانقطع أمل الوالدين من هؤلاء الأولاد. وإذا فقد الأولاد، فالأمر أشد على الوالدين، ماذا يعملون به بعد ذلك؟

([1]) مو قونغ تزونغ هو دكتور القانون والأستاذ الآن في دائرة السكان بجامعة بكين، ولد في منطقة تشجيانغ الصين، مدير الجمعية الصينية للسكان، ومن أعضاء اللجنة الأكاديمية لتعزيز ثقافة سكان الصين، أنظر موقع الصين للاقتراحات (http://opinion.china.com.cn/person_759_1.html).

([2]) مو، قونغ تزونغ، بناية سياسة السكان واستراتيجته على الأصل البشري، صحيفة التعلم، 18-10-2004، 4.

([3]) يي، الدولة الكبيرة والفارغة فيها (التأمل في سياسة التنظيم الأسرة في الصين)، ص209.

كما ذكر الباحث في السابق أنه كثرة البتر[1]، فبعد ذلك، كثرة سرقة الأولاد وكثرة التجارة في الأولاد بين الجناة وبين العائلات الأبترية. وهذا الأمر حقيقي في الصين حتى عقوبته شديدة.

وبالنسبة إلى الأخبار، كل سنة تقريبا 70 ألف طفل مباع في الصين بسبب التبني غير القانوني والعمل المكره، فالصين أكبر السوق للأطفال في العالم[2]. وفي يوم 2015-03-17، كثير من الصينيين كتبوا على الشبكة العنكبوتية (We Chat): "عاقب بالقتل مباشرة على كل من يبيع الطفل أو يشتريه." نصيحة إلى دولة الصين أن تغير القانون في بيع الطفل إلى أن عقوبته قتل. [3]

وسرقة الأطفال وتجارتهم ممنوعة قانونياً، ولكنهم إذا مات أولادهم، فأموالهم وأنفسهم حقيرة، فلن يبخلوا في صرف الأموال لاسيما ليشتروا بها الأطفال، ولا يخشون من السجن لأن الأولاد أعلى شيء في حياتهم، فإن لم تقبض عليهم الحكومة بالمخالفة، يفرحون بأعمالهم المخالفة.

فإلى هنا يمكن أن نفكر، فإن كان تحديد النسل اختيارياً أو ليس بطفل واحد، فكل الأزواج ينجب كما يشاء، فمن يريد أن يشتري طفلاً زيادة؟ وإذا لم يشتر ولو واحداً فهل تجارة الأطفال أقل مما في اليوم؟ والجواب نعم إن شاء الله تعالى.

تاسعاً: كثرة الأطفال المتخلى عنهم (اللقطاء).

مشكلة الأطفال المتخلى عنهم ما زالت خطيرة جداً في الصين، وأكثرهم بنات وأطفال عاهات، وأسباب تركهم كثيرة، كتفضيل الأبناء الذكور، والإنجاب قبل الزواج، والإنجاب غير الشرعي، والقدرة على نفقة الأطفال ذوي العيوب، والفقر، وعيوب

([1]) سبق تعريفه بالأبتر، لا عقب له، ص98.

([2]) صحيفة الأوقات العالمية، تقريبا 70 ألف طفلا مباع في الصين كل سنة، 2015-01-28.

([3]) شوي، روي، ويي، شينكه، عقوبة بيع الأطفال بالقتل حساسي، موقع الصين للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، الخبر من موقع شينخوا، 2015-06-18.

السياسة. والسياسة في الصين لم تكن كاملة ضامنة لحماية حقوق الأطفال [1]. معظم المواطنين يحبون الأبناء دون البنات، ولكن نظام تحديد النسل كان يسمح لهم طفلاً واحدا فقط، فإذا كان أول طفل لهم بنت، فزيادة امكانية الترك، كذلك لديهم امكانية ترك طفل ثانٍ ابناً كان أو بنتاً بفقرهم وغير قادرين على دفع الغرامة أو النفقات.

كان عدد الأطفال المتخلى عنهم ما بين خمسة آلاف وستة آلاف في ثمانينات من القرن الماضي، ولكن في أول هذا القرن، هذا العدد بلغ إلى 50.59 ألف، وهو عشرة أضعاف لما كان، في عام 2004 تبنت وكالات الرعاية 54 ألف طفلاً متخلى عنه [2]. إن في الصين لم تهتم بهذه المشكلة من الأصل مهما منع القانون احتقار البنات، والظلم وترك البنات [3]، بأن تحديد النسل مقدم عليها، فوكالات الرعاية وسيلة لتحل هذه المشكلة بعد ذلك.

عاشراً: كثرة كبار السن المتخلى عنهم.

كالأطفال المتخلى عنهم، كبار السن في الصين زيادة يومية، في عام 2010، أكبر من 65 سنة 119 مليون شخصاً، إلى عام 2037، سيبلغ إلى 300 مليون، وإلى عام 2050، سيبلغ إلى 340 مليون، ويعولهم على أبنائهم وهم أكثر منهم مرتين، وعلى أبنائهم ذرياتهم، فمن أين القدرة؟ فالمشكلة مال وليست انساناً [4]. فهذه المشكلة تزيد تركهم في الشوارع والأسواق والأماكن الغريبة حتى يقطع الأبناء علاقات الدم بآبائهم. لذلك تحل هذه المشكلة لاسيما لكبار السن لا ابن لهم بإقامة وكالات رعاية كبار السن كما هي للأولاد.

([1]) لي، يانان، مشكلة الأطفال المتخلى عنهم في الصين ومعالجتها، بحث ماجستير، معهد الحزب الشيوعي لمقاطعة خبي، موقع ويبو، ص261.

([2]) تشين، تشونغلين، ووو، ويدونغ، مشكلة الأطفال المتخلى عنهم في المدن ومعالجتها–على مثال مدينة تيانجينغ، مجلة الدراسة في السكان، 2005–11، 29(6)، ص62.

([3]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، دار النشر القانوني، ص9.

([4]) يي، فو شيان، الدولة الكبيرة والفارغة فيها (التأمل في سياسة التنظيم الأسرة في الصين)، ص200.

كذا وضع في الصين جماعة من كبار السن، وهم يسكنون في بيوتهم وحيداً، ويسماهم بكبير السن في البيت الفارغ، فهذا الوضع نموذج جديد لحالة السكان في الصين، والمشكلة أن بعضهم ينتحرون في البيوت بلا خبر. [1]

حادي عشر: مشكلة الأولاد غير المسجلين.

كان تحديد النسل يسمح لكل زوجين طفلاً واحداً، يسجلا طفلاً واحداً عند إدارة السكان لعائلتهم، فإن كان الطفل طفلاً أولاً، فلا يمنع للتسجيل، وإن كان طفلاً ثانياً والزوجان ليسا ممن يسمح لهما بالطفل الثاني فيمنع تسجيله حتى يدفعا الغرامة المكتوبة بكشف الطفل الثاني، ولكن المشكلة، لا يعطي للطفل الثاني شهادة الميلاد من قبل المستشفى لأنه مخالف [2]، والأمر كان صعباً كثيراً على الزوجين، فكثير من الأزواج يختارون سكوتاً عن الطفل الزائد، إما أن يدفعا الغرامة ويسجلاه عند الإدارة، وإما أن يسكتا بلا تسجيل، والثاني أكثر. فإن كان لم يسجلوا أولادهم في الإدارة، فلا حقوق للأولاد، وتشق عليهم الحياة.

وغير المسجلين في الصين لا يستطيعون أن يدرسوا ولا يعملوا ولا يركبوا الطيران ولا القطارات ولا يأخذوا الضمانات ولا يسكنوا في الفنادق إلخ. وبالتعداد السادس، بلغ عدد غير المسجلين في الصين 13 مليون تقريباً، ونسبتهم من عدد السكان 1%.[3]

ثاني عشر: مشكلة تعليم الأولاد وتربيتهم.

التعليم والتربية أمل للمستقبل، للعائلات والدولة والمجتمع الكامل، وهذا الأمر مبني على الوالدين، وهو وسيلة لحب الأولاد. ولكن كثير من الوالدين الصينيين لم يقوموا به بالشكل الصحيح؛ لأن لكل زوجين منهم طفلاً واحداً فقط.

([1]) تشونغ، خوينان، اقتراح في حماية القانون على حقوق كبار السن في البيوت الفارغة، رسالة ماجستير، جامعة جنوب غربي الصين، 2012-06، ص2.

([2]) هـ، يا فو، الأزمة السكانية-التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين، ص195.

([3]) يان، شيوخوي، غير المسجلين في الصين 13 مليون، خبر موقع الصين لمقاطعة فوجان، 28-04-2016.

وفي ثمانينات القرن الماضي، نفذت الصين تحديد النسل بطفل واحد، ومعظم المواطنين الذين يعيشون في المدن أجابوه بلا شك. والطفل الوحيد أصبح امبراطوراً صغيراً، أب أبيه وأم أبيه وأب أمه وأم أمه وأبواه وغيرهم من أهله يدللونه مباشرة أو غير مباشرة، فيساعدونه في البخل والسحر والحسد وغيرها من الصفات السيئة، كذلك اليوم ليس له أخ ولا أخت يتعامل معه في حياته، فهذا يؤثر به سلبياً حتى يؤثر بصحته النفسية.[1]

ثالث عشر: مشقة على الأزواج.

تحديد النسل في حياة المواطنين الصينيين، من الزواج إلى تربية الأولاد وبر الوالدين، على الأزواج طاعة القانون في تحديد النسل بلا شك ولا مخالفة. ولكن الناس لن يقدروا على منع الحمل ودفع نفقات الدعم الاجتماعي أو الغرامات والرسوم التي طلبت من قبل المستشفى ويخشون الألم من الإجهاض المتعمد وتعذبهم أخلاقهم في الإجهاض المتعمد نفسية، فيعملون مخالفات بغير إراداتهم، فملأت المشقة في حياتهم. كذلك بعض المواطنين يقابلون الآلام من فقد الأولاد والمتوفين أولادهم. وحياتهم لم تكن سعيدة بتحديد النسل، بل تشق عليهم بأنواع.

كثير من الآثار السلبية التي ذكرها الباحث قد تؤدي إلى سوء الأخلاق، كسرقة الأولاد وتجارتهم، والعملية الجنسية مع غير الأزواج، وترك كبار السن والبنات الصغيرات، والإجهاض المتعمد المتكرر بلا حاجة، وتدليل الأولاد. كذلك هناك آثار تحديد النسل السلبية الخفيفة كثيرة بأن تحديد النسل يؤثر بحياة المواطنين الصينيين كما زيادة سكان، ولكن نكتفي هنا بذكرها المعدودة، ذلك بأنها تتغير يوميا بتغير القانون الصيني وبتغير وضع الصين ونحوه.

بهذه الآثار الإيجابية والسلبية، يسهل علينا أن نبين حكما خاصا منفذا مع القانون الصيني في تحديد النسل في آن واحد ومكان واحد، ذلك بأننا نحتاج إلى هذا الحكم المبين في حياتنا بالصين مع أن الفقه الإسلامي العام في تحديد النسل لا يمكن

([1]) لوي، فانغ، التأمل في سياسة تحديد النسل في الصين–على مثال شارع عائلة داوي، رسالة ماجستير، جامعة لياو للمعلمين، 2013–03، ص19.

أن ينفذه في دولة الصين حتى يسكن فيها حوالي 30 مليون مسلماً. فما موقف الشريعة الإسلامية من هذه الحالة الغريبة؟

3.2.3 موقف الشريعة الإسلامية من تحديد النسل في الصين:

لقد بين الباحث في الفصل الثاني حكماً عاماً لتحديد النسل في الفقه الإسلامي من حيث طرقه القديمة والحديثة بالتفصيل، وبين حكم الإجهاض العام أيضاً. وفي هذا المطلب، إن شاء الله، سيبين الباحث حكماً خاصاً لتحديد النسل في الفقه الإسلامي بالقانون الصيني والإجهاض المتعمد الذي اعتبره القانون الصيني من طرق تحديد النسل في الصين، أو موقف الشريعة الإسلامية من تحديد النسل في الصين.

بالإضافة إلى الحالات السابقة المذكورة، يحدد المواطنون الصينيون نسلهم في الحالات التي لم يذكرها الباحث، كذلك أحكامها لم تبيَن. فإذا حدثت في الصين فهي لا يتغير الحكم فيها؛ لأن تحديد النسل في الصين اجباري، وأما الحالات التي لم يذكرها وهي تحدث خاصة في الصين، فعلينا تقديم الأحكام الإسلامية على القانون الصيني إذا أمكن، بأن فيها سلبيات كثيرة وفواحش والإسلام يسد الذرائع.

وما هي الحالات الخاصة الموجودة في الصين؟ وما موقف الشريعة الإسلامية من هذه الحالات الخاصة في الصين إذا تعامل بها المسلمون الصينيون بالنظام الإجباري لتحديد النسل الصيني؟

أولاً: منع الحمل أو الإجهاض المتعمد للتوظيف أو العمل الخاص بطلب الشركات أو المؤسسات أو بعض الإدارات العلمية والتكنولوجية. [1]

وهذه الحالة خاصة على المرأة، لأنها تشتغل وتنجب، والمطلوب منها وليس من الرجل، ولكن الرجل ركن من الأركان للعملية الجنسية، فتؤثر به هذه الحالة، وأما الأول فهو عمل المرأة والمطلوب منها. فالشريعة الإسلامية لم تجز تحديد النسل بهذه الحالة، بالأدلة كالآتي:

([1]) يانغ، شين، صراع الدورين والتكيف– دراسة في تنمية عالمات التكنولوجيا في المؤسسات العامة، جامعة وسط الصين للمعلمين، 2012–05–15، ص13.

1. العمل خارج البيت ليس واجباً على الزوجة عندما يكون الزوج صالحا، لأن نفقتها على الزوج، ويجمع الفقهاء بلا خلاف على أن نفقة الزوجة على الزوج[1]، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[2]، وبقوله صلى الله عليه وسلم ((ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)) [3]، فإذا كانت لم يأذن زوجها فيه، فعملها حرام. والإسلام يحث على كثرة النسل، وهي سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا فرق بين المرأة والرجل، لقوله عليه السلام ((تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم)) [4]، فإعمال الانجاب أولى من تحديد النسل.
2. إذا كانت يأذن لها زوجها بالعمل خارج البيت، فيجب عليها حماية حقوق زوجية من النسل، ولا يجوز لها أن تتعدي على حق الزوج في النسل، ولها تغيير نوع العمل أو الشركة، فإن لم تستطع فلتجلس في البيت، وهو أحسن للزوجين في صحة الحمل والزوجة والولادة والرضاعة والتربية للأولاد، ولا تترك حقها وتعمل الحرام أو المكروه لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾[5]. تدل هذه الآية على أن النساء مأمورات بلزوم بيوتهن والكف عن الخروج إلا لضرورة.
3. لم يجبر القانون الصيني الزوجين منع الحمل أو الإجهاض المتعمد في هذه الحالة إلا أن يحث بشكل عام على تأخير الإنجاب، كذلك يحمي القانون الصيني حقوق النساء في النسل، كما ينص: للمواطنين حق النسل، وعليهم حق تحديد النسل

([1]) العمري، د.عيسى صالح، أعمال المرأة الكسبية وأحكامها في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية، 2005-02-09، ص17.

([2]) سورة البقرة:233.

([3]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، ج2، ص890، رقم1218.

([4]) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ج2، ص220، رقم2050، حكم الألباني: حسن صحيح.

([5]) سورة الأحزاب:33.

بالقانون[1]. مبيناً أن حق النسل معصوم في هذه الحالة، وإذا حملت وولدت، فليس عليها شيء.

ثانياً: منع الحمل أو الإجهاض قبل الطفل الأول استجابة للقانون الصيني على تأخير الإنجاب.

هذه الحالة تعارض الفقه الإسلامي والقانون الصيني فيها، فأما الفقه الإسلامي فيحث على كثرة النسل وتعجيله، لأن الزواج طاعة وعبادة لله تعالى والتعجيل به خير من تأخيره، ومن أهم مقاصد النكاح الإنجاب، فتعجيل الإنجاب أفضل للزوجين. وأما القانون الصيني فيحث على قلة النسل وتأخيره.

نفهم من الفقرة السابقة: إن كان تأخير النسل فلا حرج عليهما في الفقه الإسلامي، وإن كان تعجيل النسل فلا حرج عليهما في القانون الصيني. فالأمر يبقى عليهما اختيار فلا يكون تأخيره ضرورياً، فيأتي إلينا الحكم الذي لخّصناه في الفصل الثاني من حيث الطرق الحديثة أن تحديد النسل بأي طريقة من الطرق التي ذكرها الباحث في حالات غير ضرورية حرام شرعاً، سواء أكان باتفاق بين الزوجين أم لا. كما قال الشيخ محمود شلتوت: الأصل فيها هو عمل كثرة النسل والتوالد، ولقد رغب القرآن الكريم وحثت الأحاديث النبوية على الزواج وشأنه بيانا لمكانة البنين في هذه الحياة[2]. واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[4].

([1]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، المادة:17،ص8.

([2]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص312-313.

([3]) سورة النحل: 72.

([4]) سورة الكهف: 46.

ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: ((تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة))[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((سوداء ولود خير من حسناء لا تلد))[2]، وقوله صلى الله عليه وسلم ((من ترك النكاح مخافة العيال فليس منا)). [3] فيجب على المسلمين الصينيين في هذه الحالة تقديم الشريعة الإسلامية على القانون الصيني بأنه لا حرج عليهم إن تركوا حث القانون ولا يجوز لهم ترك نعمة الله تعلى عليهم بلا سبب مسوغ.

ثالثاً: طالبة العلم.

يهتم العالم اليوم بالعلم اهتماما شديدا، سواء أكان رجلاً أم امرأة. والإسلام يهتم بالعلم أكثر من غيره حتى يأمر بطلب العلم كقوله تعالى: ﴿وَقُل رَبِّ زِدْني عِلْماً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[7]، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((من سلك طريقاً يلتمس فيه

([1]) البيهقي، أحمد بن الحسين أبو بكر، السنن الكبرى، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب النكاح، باب الرغبة في النكاح، ج7، ص125، رقم13457. والصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق، المصنف، ط2، المجلس العلمي–هند، كتاب النكاح، باب وجوب النكاح وفضله، ج6، ص173، رقم10391.

([2]) سبق تخريجه، ص59.

([3]) ابن قاضي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ط5، مؤسسة الرسالة، 1981م، ج16، ص279، رقم44456.

([4]) سورة طه: 114.

([5]) سورة الزمر: 9.

([6]) سورة المجادلة: 11.

([7]) سورة فاطر: 28.

علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة))[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...). [2]

وكثير من الطالبات وهن متزوجات يدرسن في الجامعات والمعاهد، فالواجب عليهن حالياً الدراسة، فيحضرن المحاضرات، ويكتبن الواجبات والبحوث المطلوبة، كذلك الصينيات، وهن يسكنّ في السكنات إجبارياً. وبعض منهن يخرجن من البلاد إلى البلاد الأخرى مع أزواجهن أو متفردات. ويسكنّ مع أزواجهن دائماً أو أحياناً، في الصين أو في البلاد الأخرى من الدول الإسلامية أو غير الإسلامية. ويمكن أن نقسم هذه الحالة إلى قسمين:

القسم الأول: طالبة مسلمة صينية متزوجة تدرس في الجامعة ذات نظام السنوات في الدول غير الإسلامية أو المعهد كنظامها.

وهذه الحالة، لازم عليها أن تنتهي دراستها خلال أربع سنوات بلا مجال لتأخيرها أو تقديمها، فلا حرج على الزوجين منع الحمل بالوسيلة المناسبة، ولا حرج عليهما إجهاض الجنين قبل نفخ الروح، كأنها من الحالات الضرورية؛ لأنها إذا غابت من المحاضرات والامتحانات ولم تقدم الواجبات والبحوث المطلوبة للولادة، فقدت شهادتها، شقت عليها حياتها، والإسلام لم يحث على الحرج والاضطرار والاكراه. كما قال الدكتور يوسف القرضاوي: الخشية في وقوع حرج دنيوي قد يقضي به إلى حرج في دينه[3]، واستدل على جوازها بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾[5].

([1]) الترمذي، سنن الترمذي، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، ج5، ص28، رقم2646، حكم الألباني: صحيح.

([2]) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ج1، ص81، رقم224، حكم الألباني: صحيح دون قوله وواضع العلم إلخ.

([3]) القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، ص189-191.

([4]) سورة البقرة: 185.

([5]) سورة المائدة: 6.

وبالأدلة التي تدل على جواز العزل وذكرها الباحث في حكم العزل بأن القصد فيها إزالة الحرج. وأما الإجهاض في هذه الحالة قد يكون إجهاضاً لدوافع أخلاقية، لأنها طالبة، إن ولادة الطالبة غريبة، ليست مقبولة؛ لأن ذلك قد يحرمها الشهادة الدراسية، فيجوز لها الإجهاض قبل نفخ الروح، لأن الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف[1]، وإذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفها[2][3]، ويحرم الإجهاض بعد نفخ الروح بالإجماع بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾[4]، وبقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيّب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة))[5]. والجنين نفس مسلمة معصومة، حرم إجهاضه بحرمة دم المسلم. وقد أجمع الفقهاء على تحريم إجهاض الجنين بعد نفخ الروح. [6]

القسم الثاني: طالبة مسلمة صينية متزوجة تدرس في الجامعة أو المعهد ذات نظام الساعات في الدول غير الإسلامية أو تدرس في الجامعة في الدول الإسلامية.

فهذه الحالة ليست واجبة عليها أن تنتهي الدراسة في الوقت المحدد المعين، خاصة أن الجامعات أو المعاهد الإسلامية تعطيها إجازة الولادة. فلها تأخير الدراسة بما تشاء، وتأخذ الشهادة بانتهائها من الساعات المطلوبة، لا ضرر عليها إلا تعب أو مشقة يومية بالحمل والولادة والتربية مع التعلم وبعيدة من البيت.

([1]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

([2]) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ج1، ص219.

([3]) رحيم، أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي، ص119-126.

([4]) سورة الإسراء:33.

([5]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى {أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنَ بِالعَيْنِ وَالأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المائدة: 45]، ج9، ص5، رقم6878.

([6]) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج8، ص442.

فلا حرج عليها في هذه الحالة منع الحمل والإجهاض قبل نفخ الروح إذا اتفق الزوجان، بأن ذلك مشقة عليهما أن تحمل وتلد في وقت الدراسة وتأخرها إلى بعد الولادة أو الرضاعة، وتحريم الإجهاض بعد نفخ الروح بأدلة سابقة في القسم الأول.

وإذا كان الزوج لم يوافق في منع الحمل أو الإجهاض قبل نفخ الروح وله قدرة على الإنفاق ولا مشقة عليها إلا خشيتها من الولادة والرضاعة، فالحكم فيه التحريم؛ لأنه في هذه الحالة لا تضرها كما تضرها في القسم الأول، لأن نظام الساعات أعطتها مجال تأخير وقت الدراسة، وتأخذ الشهادة بعد أن تكمل الساعات المطلوبة، فليست ضرورياً لها أن تمنع الحمل وتقسطه، كما قال الدكتور إبراهيم بن محمد: تحريم الاجهاض بالخشية من الولادة والرضاعة.[1] وتحريم تحديد النسل كما قال الأستاذ الدكتور حسن علي الشاذلي: فإذا كانت المرأة تمتنع عن الحمل تأففاً وتضجراً وتحرزاً من الطلق والنفاس والرضاع فهو تأفف فاسد، وقصد غير مستقيم، يتنافى مع طبيعة ما خلقت له من ناحية، وما تحملته بمقتضى عقد الزواج من ناحية أخرى، وما خطه الشرع ورسمه لمسيرتها من ناحية ثالثة[2]. ولكن طاعة الزوج حق عليها، وللزوج حق في النسل، فلا يجوز لها معصية زوجها وتتعدي على حقه بهواها أو للمشقة الخفيفة. يقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح))[3]، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لو كنت آمراً أحدا أن يسجد لغير الله تعالى لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها))[4]. يدل على أن طاعة الزوجة للزوج في كل أمر إلا بمعصية الله تعالى، وكذلك تطيع الزوجة

([1]) رحيم، أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي، ص220-221

([2]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص55-82.

([3]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها، ج7، ص30، رقم4897.

([4]) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة، ج1، ص595، رقم1853، حكم الألباني: حسن صحيح.

زوجها في الوطء والحمل والولادة والرضاعة وغيرها إن كان ضرر أخف من ضرر على زوجها.

رابعاً: الأزواج الصغائر الذين لم يُقبل زواجهم قانونا لصغر أعمارهم، أحدهما أو كليهما.

يقول القانون الصيني في الزواج: أما سن الزواج، فالرجل لا يقل عن 22 سنة والمرأة لا يقل عن 20 سنة، يحث على تأخير الزواج والانجاب[1]، ومطلوب من الزوجين تسجيل زواجهما عند مكتب تسجيل الزواج بنفسيهما، إن كان الزواج موافقا لهذا القانون، فليسجل لهما، ويعطيهما شهادة الزواج، أي إنشاء علاقة الزواج، فإذا لم يسجلا، لا يصح الزواج في هذه الحالات[2]... فإن لم يبلغ سن الزواج القانوني، يعتبر الزواج غير صحيح أو ملغاً[3]، ليس للرجل ولا للمرأة حقوق زوجية.[4]

ونفهم من هذه المواد، أن القانون الصيني لا يقبل زواج الذين لم يبلغ سنهم قانونيا، فلا يسجل لهم، ولا يعطيهم الشهادة، أي ينكر زواجهم، فلا يقبل إنجاباتهم أي ليس للطفل شهادة تصريح الولادة، فالطفل أصبح غير مسجل، فلا حق له في الحياة، وصعب عليه أن يعيش في المستقبل كما سبق في آثار تحديد النسل السلبية. كذا تشق الحياة على الزوجين، عليهما غرامة بالإنجاب المخالف، ولا حق لهما في الإنجاب.

بينما الفقه الإسلامي يقبل زواجهم ويعطيهم حقوقاً زوجية ويحميهم، وسن الزواج الفقهي صغير حتى لو لم يبلغوا. فإن جمهور الفقهاء لم يحددوا سن الزواج الأدنى[5]، واستدلوا بالأدلة الكثيرة، منها قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: ((تزوجني النبي

([1]) القانون الصيني في الزواج، دار النشر للقانون، 2011م، المادة: 6.

([2]) القانون الصيني في الزواج، المادة: 8.

([3]) القانون الصيني في الزواج، المادة: 10.

([4]) القانون الصيني في الزواج، المادة: 12.

([5]) شجاع الدين، عبد المؤمن، تحديد سن الزواج دراسة فقهية قانونية مقارنة، 2008م، ص9.

صلى الله عليه وسلم وأنا بنت ست سنين... فأسلمتني إليه وأنا يومئذ بنت تسع سنين))[1]. فيجوز للمسلمين الزواج قبل سنهم القانوني، فهذا ضد القانون الصيني.

فإذا تزوج الزوجان زواجاً شرعياً، فلا حرج عليهما في الفقه الإسلامي. أما في القانون الصيني فلا يقبل منهما، ولا يعطيهما شهادة الزواج ولا حقوقاً زوجية قانونية، ومنها حق الإنجاب. فموقف الشريعة الإسلامية من هذه الحالة يجوز تأجيل الزواج قبل البلوغ، فإذا تزوجا قبل سنهما القانوني، فيقبل منهما زواجهما حسب الشريعة الإسلامية، ويجوز لهما تأجيل الإنجاب إلى بعد أخذ الشهادة القانونية بمنع الحمل أو الإجهاض قبل نفخ الروح، وهذه الحالة هي الخشية في وقوع حرج دنيوي قد يقضي به إلى حرج في دينه[2]، بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾.[4]

وكما قال الدكتور محمد سيد الطنطاوي إنها صورة تجعل الأبوين يستطيعان القيام برعاية أبنائهما رعاية متكاملة بدون عسر أو حرج أو احتياج غير كريم، فهو جائز شرعاً وعقلاً متى كانت هناك أسباب تدعو إليه، وهذه الأسباب يقدرها الزوجان حسب ظروفهما، فقد تنشأ أسباب تدفع الإنسان إلى تنظيم أسرته أو نسله[5]، واستدل بأحاديث العزل التي ذكرها الباحث سابقاً. وهي حالة من الدوافع الأخلاقية قبل الزواج القانوني، فيجوز الاجهاض قبل نفخ الروح ويحرم بعد ذلك[6]. بحديث قصة الغامدية

([1]) البخاري، صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقدومها المدينة وبنائه بها، ج5، ص55، رقم3681.

([2]) القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، ص189-191.

([3]) سورة البقرة: 185.

([4]) سورة المائدة: 6.

([5]) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد5، مج40، ج5، ص86-88.

([6]) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج8، ص442.

قوله صلى الله عليه وسلم: ((فاذهبي حتى تلدي))[1]، لأنه بعد نفخ الروح، الجنين حي، فالحمل أصبح نفسا، بقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[2]، فلا تحمل نفس ذنب نفس أخرى، ولا يجني جان إلا على نفسه[3]، ولكن في هذه الحالة، ليس عليهما ذنب شرعي إسلامي، فكيف يبدلان مخالفتهما القانونية بقتل الحي، فإذا كان إجهاض جنين الزنا في شرعنا الإسلامي بعد نفخ الروح حرام، فالأولى تحريم إجهاض الجنين الشرعي.

وفي هذه الحالة، على الزوجين استدعاء الحصول على حقوق الولد القانوني بعد ميلاده، حتى يدفعا الغرامات المطلوبة عند تسجيله أو بأي وسيلة مناسبة، لأن التسجيل الحكومي حق للولد عليهما، والمخالفة القانونية صدرت من تصرفاتهما وليست من الولد.

خامساً: تأخير الطفل الثاني فترة معينة بالقانون الصيني في تحديد النسل.

سبق نص القانون الصيني في تحديد النسل باختلاف الأماكن، بعض الأماكن تُحدَد الفترة بين الطفلين ثلاث سنوات، والبعض أربع سنوات، والبعض خمس سنوات، وهذه الفترة إجبارية، لا يسمح القانون للمواطنين أن ينجبوا الطفلين خلال أقل من هذه السنوات. بينما الفقه الإسلامي لم يفرض على المسلمين تحديد هذه الفترة بين الطفلين.

وسبق قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن تنظيم النسل: يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباعدة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وأن لا

([1]) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ج3، ص1323، رقم1695.

([2]) سورة الإسراء: 164.

([3]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص28.

يكون فيها عدوان على حمل قائم[1]. وهذه المدة المعينة من الزمان ملائمة قانونية، فيجوز للزوجين تأخير الحمل الثاني إلى آخر الفترة المعينة، ويجوز لهما إجهاض الجنين الثاني قبل نفخ الروح؛ لأنه حرج أشد بالتخويف الحكومي والغرامات الثقيلة وسقوط الحقوق الزوجية والخشية من تسجيل الولد، كما قال الله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾[3]، وسبق حكمه عند الخشية من الحرج بقول الدكتور يوسف القرضاوي.

وإذا كان الإجهاض مجبراً من قبل الحكومة، كما سبق، بعض الأماكن في الصين تجبر الحكومة على المواطنين تحديد النسل بإجهاض الجنين المخالف قانوناً[4]، فلا حرج عليهما في هذه الحالة؛ لأنهما في الدولة غير المسلمة، وقوة الدولة أقوى من المسلمين فيها، ولا يستطيع المسلمون أن يمنعوا إجهاضاً اجبارياً من قبل الدولة، وهذه الحالة حالة اكراه واضطرار، فلا حرج عليهما ولا الجنين ولا جماعة المسلمين في الصين، بقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[5]، قال مجاهد: فمن اضطر غير باغ ولا عاد، قاطعًا للسبيل، أو مفارقًا للأئمة، أو خارجًا في معصية الله، فله الرخصة، ومن خرج باغيًا أو عاديًا أو في معصية الله فلا رخصة له، وإن اضطر إليه[6]. وبقوله صلى الله عليه وسلم: ((إن

([1]) مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دورة مؤتمره الخامس بالكويت، 1-6 جمادى الأولى 1409م، الموافق 10- 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، قرار رقم: 39 (5/1)، مجلة المجمع، العدد الرابع، ج1، ص73.

([2]) سورة البقرة: 185.

([3]) سورة المائدة: 6.

([4]) هه، الأزمة السكانية- التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين، ص195.

([5]) سورة البقرة: 173.

([6]) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص481.

الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)) [1]، يدل على جواز الإجهاض عندما يكون الزوجان مكرهين من قبل حكومة الصين.

وإذا ولد الطفل بهذه المخالفة فعلى الزوجين حق الولد للحصول على الشهادة والتسجيل كما سبق.

سادساً: تحديد النسل نهائياً بعد العدد المعين.

إن القانون الصيني حدد النسل بالعدد المعين، بعد 2016م-01-01، لكل زوجين طفلان[2]، ولبعض القوميات الأقلية ثلاثة[3]، فعلى المواطنين تحديد النسل نهائياً بعد أن ينجبوا هذا العدد المعين.

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن تنظيم النسل يقرر أنه يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة، وهو ما يعرف بالإعقام أو التعقيم، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية[4]. ويجوز للزوجين منع الحمل بالطرق التي لا تؤدي إلى العقم، ولهما الإجهاض قبل نفخ الروح. كحالة خاصة، في الفترة المعينة، لأنها قد تكون بعد تغيير القانون أو وفاة أحد من الأولاد أو لا يأتي أجلها أبدا، فلا حرج عليهما، والقانون الصيني يسمح للمواطنين أن يختاروا أي طريقة من طرق لتحديد النسل[5]، فيحرم الإسلام عليهما في هذه الحالة تعقيما نهائياً.

وكذلك حكم الإجهاض بعد نفخ الروح حرام كما في الحالة السابقة، وإن كان الإجهاض إجبارياً من قبل الدولة، فالإجهاض هنا اكراه واضطرار، فلا حرج عليهما، ولقد بين الباحث في الحالة السابقة أيضاً، فإذا أنجبا مخالفة للقانون، فحقوق الولد عليهما بعد أن يولد، كما سبق.

([1]) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق الكره والناسي، ج1، ص659، رقم2043، حكم الألباني: صحيح.

([2]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، المادة: 18، ص8.

([3]) تشو، أزمة السكان- تحذير علماء الاجتماع للمجتمع، ص56.

([4]) مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دورة مؤتمره الخامس بالكويت، ج1، ص73.

([5]) قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، المادة:20، ص9.

ونكتفي بهذه الحالات التي يعيش بها المسلمون في الصين، فالأحكام فيها واضحة ولكنها قد تتغير بتغير القانون الصيني. إن الإسلام يسر وليس عسراً، كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[1]، وينجي المسلمين من قوة غير إسلامية برحمة الله تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه))[2]. فلم يعط للمسلمين الصينيين حكماً قاسياً، بل سهّل لهم حياتهم بالرخصة وهي حكم الاكراه والاضطرار، ولا يشقهم ولا حرج عليهم في الحياة. وكما بين الباحث أن حكم تحديد النسل في بعض الحالات حرام في الدول الإسلامية ولكنه مباح بوجود الحرج أو الاكراه أو الاضطرار في الصين.

كما جاء في كتاب "من فقه الأقليات المسلمة": إن المسلمين الذين يُفتنون في ديارهم من أجل عقيدتهم، وهم غير قادرين على الهجرة، هم معافون إن شاء الله من الإثم، وسوف يُسأل عنهم دينًا مَن تسبب في حدوث هذه الشقاوة والتعاسة لهم، مع قدرته على رفع هذا الحرج عنهم. ولكن يجب التذكير أن أي جماعة مسلمة في أي بلد من البلاد غير الإسلامية تقدر أن تحمي دينها ونفسها ومالها، فإنه يحرم الخروج منه، ويجب البقاء فيه. [3]

([1]) سورة البقرة: 185.

([2]) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق الكره والناسي، ج1، ص659، رقم2043، حكم الألباني: صحيح.

([3]) عبد القادر، خالد محمد، من فقه الأقليات المسلمة (كتاب الأمة)، ط1، 1997م، ص70.

الخاتمة:

يمكن الحصول على النتائج الآتية:

1. تحديد النسل عمل حديث بطرقه المتنوعة في العالم، ويحدث في الدول المسلمة والدول غير المسلمة كالصين، والصين وسعت دائرته لأسباب عديدة.
2. يعيش كثير من المسلمين في الصين وهم يتبعون الشريعة الإسلامية ويطبقون القانون الصيني في آن واحد، ولكنهما يختلفان في أحكام تحديد النسل، فيحتاجون إلى الأحكام الوسطية أو الرخصة لتيسير حياتهم في مكانهم الخاص.
3. يحث الإسلام على كثرة النسل ويسمح للمسلمين تحديد النسل في بعض الحالات الضرورية التي يقبل الإسلام فيها تحديد النسل، وبين الأحكام الواضحة من حيث طرقه.
4. يحث القانون الصيني على تحديد النسل وجعله اجبارياً على المواطنين، ووضع نصاً كاملاً حول تحديد النسل من حيث طرقه وتنفيذه في الصين.
6. لتحديد النسل في الصين آثار إيجابية وأخرى سلبية، والآثار السلبية أكثر، وهي تبين أن تحديد النسل عمل خطير.
7. موقف الشريعة الإسلامية من تحديد النسل في الصين يصالح حياة المسلمين الصينيين بالحد الأقصى من حيث بيان لهم الحكم في كل حالة، ويبيح لهم المحظورات في حالة الاكراه والاضطرار كأنها رخصة خاصة لهم.

المصادر والمراجع

ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله (والآخرين)، **مجلة البحوث الإسلامية**، السعودية، العدد الأول، 1975م.

ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد، (ت 741هـ)، **القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكي**، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 2010م.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، **المحلى في شرح المحلى بالحجج والآثار**، بيت الأفكار الدولية.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري، (المتوفى: 463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ط2، مج26، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، **المغني**، ط1، مج10، دار إحياء التراث العربي، 1985م.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، مج8، دار طيبة.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، (ت 970هـ)، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، مج9، دار الكتب العلمية.

أبو زهرة، محمد، **تنظيم الأسرة وتنظيم النسل**، ط1، دار الفكر العربي، 1976م.

أبو زهرة، محمد، **محاضرات في النصرانية**، ط4، الرياض، 1404هـ.

الأزدي، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو، **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني**، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1999م.

الألوسي، شهاب الدين أبو الثناء محمود الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط4، إحياء التراث العربي بيروت، 1985م.

الأنصاري، زكريا بن محمد، **الغرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية**، مج11، ط1، دار الكتب العلمية، 1997م.

البابرتي، ابن الهمام الحنفي سعدي أفندي قاضي زاده، **شرح فتح القدير شرح كتاب الهداية في شرح البداية ويهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي**، ويليه: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، (ط. الأوقاف السعودية)، ط1، مج8، مكتبة السيد محمد عبد الواحد، 1315هـ.

البصري، عبد الله بن الحسين بن الجلاب، **التفريع**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1987م.

البهوتي، محمد بن أحمد، (ت 1088هـ)، **حاشية الخلوتي على منتهى الارادات**، مج7، وزارة الأوقاف والنشور الاسلامية.

البهي، محمد، **الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر مشكلات الأسرة والتكافل**، ط3، مكتبة وهبة، دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي، 1682م.

البوطي، محمد سعيد رمضان، **مسألة تحديد النسل وقايةً وعلاجاً**، مكتبة الفارابي.

تسوي، جوو لان، **دراسات في مسائل قانونية لتنظيم النسل**، ط1، دار النشر للقانون، 2013م.

تشوا، خوي، **في بناء نظام ضمان الشيخوخة الريفية**، نظرية جديدة في تطوير السكان العلمي– دراسة في السكان وتحديد النسل على مستوى الخصوبة المنخفضة، ط1، دار النشر لجامعة تشجيانغ، 2010م.

جو، شياو تشينغ، **أزمة السكان–تحذير علماء الاجتماع للمجتمع**، دار النشر الصيني للنساء، بكين، 1989م.

الحراني، الإمام مجد الدين ابن تيمية أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، (ت 652هـ)، **المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، ط2، مج2، مكتبة المعارف– الرياض، 1984م.

الحسيني، محمد، **الصحة وتنظيم الأسرة في المنظور القرآني**، ترجمة لجنة الهدى، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م.

الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، (ت 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط3، مج6، دار الفكر، 1992م.

الخوارزمي، أبو المئيد محمد بن محمود، **جامع مسانيد الإمام الإعظم**، مج2، دار الكتب العلمية، 1983م.

الدويشي، أحمد بن عبد الرزاق، **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**، مج 23، ط1، دار المؤيد، 1424هـ.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان بيروت، 1995م.

الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين (ت1004هـ)، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، مج8، دار الفكر، 1984م.

الزبير، الزين يعقوب، **موقف الشريعة الاسلامية من تنظيم النسل**، ط1، دار الجيل بيروت، 1991م.

الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، ط1، مج6، دار الحديث، 1995م.

شلتوت، محمود، **الإسلام عقيدة وشريعة**، ط8، دار الشروق، 2001م.

شيا، تشينغ نونغ وتشين تشي لي، **بحر الكلمات**، دار النشر للقواميس بشاهنغهاي، 1979م.

الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، (ت 476هـ)، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، مج3، دار الكتب العلمية.

شينغ، يو شيا، **دراسات في نظرية تشريع حقوق النسل الصينية وقضايا ساخنة**، دار النشر لحقوق الملكية الفكرية، 2008م.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، **مشكل الآثار**، دار الكتب العلمية.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، (ت 806هـ)، **طرح التثريب في شرح التقريب** (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، مج8، ج7، دار إحياء التراث العربي.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مج13، دار الريان للتراث، 1986م.

الغزالي، أبو حامد محمد، **إحياء علوم الدين**، مج4، دار المعرفة بيروت.
في، شيو تونغ، **نظام النسل**، دار النشر للشعب، تيانجين، 1981م.
الفياض، زيد بن عبدالعزيز، **كثرة النسل قوة للأمة**، شبكة الأولوكة، موقع الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض، 2010م.
قانون السكان وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية، ط2، دار النشر للقانون، 2002م.
قانون السكان وتنظيم الأسرة وما يتصل بها من أحكام، دار النشر للقانون، 2003م.
القرشي، باقر شريف، **نظام الأسرة في الإسلام دراسة مقارنة**، ط1، دار الأضواء بيروت لبنان، 1988م.
القرضاوي، يوسف، **الحلال والحرام في الإسلام**، دار القرآن الكريم، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، 1978م.
القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح، **الجامع لأحكام القرآن**، مج20، دار الفكر.
قو، بو تشانغ، **المبحث في دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم النسل في انخفاض النمو السكاني في الصين**، علم السكان الصيني، ط1987،4م.
الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، (ت587هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مج10، ط2، دار الكتب العلمية، 2003م.
ليانغ، تشونغ تونغ، **تاريخ سياسة تنظيم الأسرة في الصين**، ط1، دار الصين للتنمية، 2014م.
مركز القانون لدار النشر للقانون، **مدونة الصحة وتنظيم الأسرة لجمهورية الصين الشعبية**–19(إصدار التطبيق)، ط1، دار النشر للقانون، 2015م.
المقري، أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، ط1، مكتبة السيد محمد عبد الواحد، 1322هـ.
مور، دَوِد، **الممارسة الأساسية للإحصاءات**، فريمان نيورك، ط5، 2010م.

النقيب، حسين عبد الحميد، أستاذ مساعد في كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين، **حكم الإسلام في تنظيم النسل وتحديده.**

النووي، يحيي بن شرف أبو زكريا، **شرح النووي على مسلم**، دار الخير، 1996م.

هه، يا فو، **الأزمة السكانية–التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين**، دار الصين للتنمية، 2013م.

هوانغ، هفونغ، وهان، شيوجيون، **الإجهاض**، دار النشر للمصنفات الريفية، 1999م.

هونغ، نى، **دراسات في سياسة أدلة مصالح تنظيم النسل الصيني**، دار النشر بجامعة شانغهاي.

وو، تسانغ بينغ، **شرح نظرية انخفاض النمو السكاني السريع في الصيني**، دراسات في السكان، ط1، 1986م.

يو، خواتسينغ، **تاريخ الصين لنظام الخصيين**، دار النشر للشعب، شانغهاي، 2006م.

يوسف، **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**، ط1،المعهد العالمي للفكر الإسلامي أمريكا، 1999م.

يي، فو شيان، **الدولة الكبيرة والفارغة فيها** (التأمل في سياسة تنظيم الأسرة في الصين)، ط1، دار الصين للتنمية، 2013م.

المعلومات الشخصية

اسم الطالب: ماشيو هو

الجنسية: صيني

التخصص: ماجستير الفقه وأصوله

التلفون: 07795309780